سيد البواب

ما هو صندوق النقد الدولي؟

What Is The IMF?

إهداء ٢٠١٠

اسرة المرحوم الاستاذ الدكتور / سيد احمد البواب

جمهورية مصر العربية

سيد البواب
أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ
كلية التجارة - جامعة عين شمس

ما هو صندوق النقد الدولي ؟

What Is The IMF ?

الطبعة الثانية
(منقحة وبمرفقات)

٢٠٠٥



إلى أحفادي ....

نادين و مريم و خالد

أقدم هذا الكتاب الثاني في مشواري

مع صندوق النقد الدولي

المقـــدمـــة

كثـــيرا ما يتردد اسم (صندوق النقد الدولى) فى الأخبار المسموعة والمرئـــية وعلـــى صفحات الصحف، وفى الكتب والمجلات والنشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى جميع أنحاء العالم.

ورغـــم مرور أكثر من نصف قرن على إنشائه فما زال صندوق الـــنقد الدولـــى كياناً غامضاً على الساحة الدولية وفى الغالب يساء فهم دوره ووظائفه والأعمال المنوطة به.

فكثـــيراً مـــا يتصـــوره البعض أنه بنك مركزى دولى يتحكم فى عمليات النقد على الصعيد العالمى، ويتصور البعض الآخر أنه مؤسسة تحمـــل لـــواء الإصـــلاح فـــى مجال المالية العامة والسياسات المالية، ويتصـــور الـــبعض الثالـــث إنه بنك لدعم جهـــود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بينما يتصور البعض الرابع أنه مؤسسة ذات نفوذ أمريكى كبير تهيمن عليه وتسيطر السياسة الأمريكية.

ولكن الحقيقة غير هذه التصورات عاليه. فصندوق النقد الدولى لا هوبـــنكاً مركزياً عالمياً، ولا هومؤسسة للمالية العامة، ولا هوبنكاً لدعم التنمية الاقتصادية فى الدول النامية. كما إنه لا يخضع للولايات المتحدة الأمريكـــية بـــالقدر الذى يتصوره هؤلاء البعض، وإنما يخضع لها فى حـــدود مقدار حصتها فى رأس المال فقط والتى لا تتعدى ١٧,٦% من مجمـــوع حصص صندوق النقد الدولى البالغة ٢١٢ بليون وحدة حقوق ســـحب خاصـــة، أى مـــا يعادل ٢٩٠ بليون دولار أمريكى فى الوقت

الحاضـــر، بيـــنما يبلغ مجموع حصص الدول الأوربية القديمة الكبرى (ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا) ١٩,٧٦%، واليابان ٦,٥%، والمملكة العربـــية السعودية ٣,٣%، وكل من الصين وكندا ٣,٠٢%، وروســـيا ٢,٨%، وهى البلدان الأعضاء العشرة فى صندوق النقد الدولى صاحبة أكبر حصص وذلك فى الوقت الحاضر.

وعلـــى ذلـــك فإن حصة كل بلد من أعضاء صندوق النقد الدولى والـــبالغ عددهـــا ١٨٤ دولة والتى تمثل تقريبا جميع دول العالم تعتبر أساســـا لتوحيد قوته التصويتية أوبمعنى آخر قوة السيطرة للدولة. وهذا يعـــنى إنه على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التى تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولى يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة البلد العضوفى الصندوق والتى تحـــدد استنادا إلى تحـــليل لثروة البلـــد العضـــووأدائه الاقتصادى ــ أى الحجم الاقتصادى للعضوبحيث تزداد الحصة كلما ازداد خجم الثروة أى الحجم الاقتصادى. ويجرى مراجعة الحصص مرة كل خمـــس ســـنوات، ويمكن تعديلها بالزيادة أوالنقصان وفقاً لاحتياجات الصندوق وحسب الحالة الاقتصادية للبلد العضو.

وقد استقر رأى البلدان المؤسسة للصندوق فى عام ١٩٤٤ على أن أفضـــل سبيل لضمان فعالية الصندوق وموثوقية قراراته هوربط القوة التصويتية للأعضاء ربطاً مباشراً بمساهماتهم المالية فى الصندوق من خلال الحصص بحيث يكون أكبر المساهمين فى الصندوق هم أصحاب أقـــوى الأصوات فى تحديد سياساته، ومن هنا تحظى الولايات المتحدة

الأمريكـــية حاليا بالمركز الأول فى الأصوات نتيجة إنها ما زالت تمثل أقـــوى اقتصاديات العالم حتى الآن وذلك رغم أن حصتها قد انخفضت إلـــى نســـبة ١٧,٦% مقابل نسبة ١٨,٢٥% فى التعـــديل قبل الأخير، ومـــن المرتقـــب أن تنخفـــض هذه النســـبة فى التعديلات المقبلة عن التعديل الحالى.

ومـــن هنا جاء تصور البعض ــ كما سبق ذكره ــ بأن صندوق النقد الدولى يمثل مؤسسة ذات نفوذاً أمريكى كبير ويهيمن عليه وتسيطر علـــيه السياســـة الأمريكية، وذلك على الرغم من بلوغ حصص الدول الأوربـــية القديمـــة الكبرى (ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، وأسبانيا) ٢٢,٥% فـــى الوقت الحاضر، فما بالكم بالدول الأوربية الأخرى التى تكون المجموعة الأوربية مثل الدول الإسكندفافية، إضافة إلى مجموعة دول أوربا الشرقية التى انضمت إلى الاتحاد الأوربى.

وخلاصة القول فإن حقيقة صندوق النقد الدولى لا تمثل التصورات ــ الـــواردة عالـــيه ــ وإنمـــا تمـــثل المحفل الرئيسى الدولى لمناقشة السياســـات الاقتصادية للدول الأعضاء فى سياق عالمى، شاملة قضايا اختـــيار الأعضـــاء لترتيـــبات أسعار الصرف وتجنب تدفقات رؤوس الأمـــوال الدولـــية المخلة للاستقرار ووضع معايير وقواعد معترف بها دوليا للسياسات والمؤسسات.

وبعبارة أخرى فإن صندوق النقد الدولى يختص بسياسات الاقتصاد الكلـــى والقطـــاع المالى، بما يسمح له أن يهتم ويشرف على السياسات الاقتصـــادية للـــبلدان الأعضـــاء ككل أى الاقتصاد الكلى، ويشمل أداء

الإنفـــاق الكلى وعناصره الأساسية والناتج والتوظيف والتضخم وميزان المدفوعات.

وهـــذا يعنى أن صندوق النقد الدولى يركز أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء، وهى تلك السياسات المتعلقة بميزان الحكومـــة (الموازنـــة العامة وملحقاتها)، وإدارة النقد والائتمان، وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالى بما فى تنظيم المصارف والمؤسسات المالية والرقابة عليها، إضافة إلى السياسات الهيكلية التى تؤثر على أداء الاقتصاد الكلى بما فى ذلك سياسات سوق العمل التى تؤثر على سلوك التوظـــيف والأجـــور، بحيث يؤدى كل ذلك إلى تحقيق النموالاقتصادى المســـتدام للأعضاء دون أن يؤدى ذلك إلى مشكلات ميزان المدفوعات وإلى التضخم.

وفى الوقت الذى أنشئ فيه صندوق النقد الدولى، أنشأ البنك الدولى للإنشـــاء والتعمـــير والذى يشار إليه الآن بالبنك الدولى بقصد تشجيع التنمية الاقتصادية المتوسطة وطويلة الأجل من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشروعات البنية الأساسية.

ومـــنذ فـــترة هناك تكامل عمل بين كل من صندوق النقد الدولى والبـــنك الدولـــى ومجموعته التى تضم المؤسسة الدولية للتنمية (IFC) وهيـــئة التنمية الدولية (IDA) وكما سبق بيانه فإن صندوق النقد الدولى بيـــنما يركـــز فـــى المقـــام الأول على أداء الاقتصاد الكلى وسياسات الاقتصـــاد الكلى والقطاع المالى، فإن اهتمام البنك الدولى ينصب على القضـــايا الأطول أجلا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.

وتضم أنشطة البنك الدولى تقديم القروض إلى البلدان الأعضاء لتمويل مشـــروعات البنـــية الأساسية وإصلاحات قطاعات بعينها فى الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً.

أمـــا صـــندوق النقد الدولى فلا يقدم تمويل لمشروعات أوقطاعات بعيـــنها، وإنما بغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولـــية فى البلد العضوفى الوقت الذى يقوم فيه هذا البلد العضوباتخاذ إجـــراءات على السياسات المالية والنقدية وغيرها لمواجهة ما يمر به مـــن مصـــاعب ومشكلات. وعندما أنشئ كل من صندوق النقد الدولى والبـــنك الدولـــى للإنشاء والتعمير (البنك الدولى) كان هناك تفكير فى إنشاء الضلع الثالث للمؤسسات الاقتصادية الدولية وهى منظمة التجارة العالمـــية كـــى يعمل على تشجيع تحرير التجارة العالمية، ولكن إنشاء مـــنظمة التجارة العالمية لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٥، وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هى الأساس الذى تستند إليه معالجة قضايا التجارة حتى ذلك الحين.

ومـــن هنا فإن هذا الكتاب الصغيرـ أوالكتيب ـ موضوع البحث يســتهدف إلقـــاء الضوء على صندوق النقد الدولى من معظم جوانبه: ماهيـــته، ونشـــأته، شـــروط انضمام الأعضاء إليه، وأهدافه القانونية، وصانع قراره، وهيكله التنظيمى، وترتيبات قيمة سعر صرف العملات والـــرقابة علـــيها من نظام أسعار التعادل إلى نظام الصرف المفتوح. ومـــوارده بمـــا فى ذلك حقوق السحب الخاصة، وتكيفه مع المستجدات المتعاقبة منذ إنشائه حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضى والتحديات

الجديـــدة مـــنذ بداية التسعينات من هذا القرن، وكيفية خدمة الصندوق للـــدول الأعضـــاء وبعـــض المعالم البارزة فى تطور عملية إقراضه، والخدمـــات التى يقدمها. هذا بالإضافة إلى برامجه لتقوية النظام المالى والـــنقدى الدولـــى، ومـــنهجه الجديـــد للحد من الفقر فى الدول الفقيرة منخفضة الدخل لمواجهة تحديات العولمة.

وحـــتى يكون هذا الكتاب الصغيرـــ أوالكتيب ـــ سهلا وواضحاً، رأيـــنا أن نصـــيغه فى مجموعة- شبه أسئلة- تكون الأعمدة الرئيسية لأنشـــطة صـــندوق النقد الدولى المتعددة، ونجيب عليهاـــ إجابة كاملة أوشـــبه كاملة ـــ بحيث لا يمنع ذلك من أن يكون كتاباً صغيراً أوكتيباً كاملا بدون هذه الأسئلة أوشبه الأسئلة.

وبـــناء علـــيه فإن هذا الكتاب الصغيرـــ أوالكتيب ـــ يحتوى على بحوث فى الموضوعات التالية :

البحث الأول : ما هى ماهية صندوق النقد الدولى فى صورته الكلية؟

البحث الثانى : لمـــاذا أنشـــئ صندوق النقد الدولى، وما هى شروط انضـــمام الأعضـــاء إلـــيه، والأهداف القانونية التى يتوخاها؟

البحث الثالث : من هوصـــانع القرار فى صنديوق النقـــد الدولـــى، ومـــا هـــوهيكله التنظيمى؟

البحث الرابع : ما هى ترتيبات قيمة سعر صرف العملات، والرقابة علـــيها مـــن نظـــام أسعـــار التعـــادل إلى نظـــام

الصرف المفتوح، والمشاورات بشأنها مع البلدان الأعضاء؟

البحث الخامس : من أين يحصل صندوق النقد الدولى على أمواله، وما هى حقوق السحب الخاصة؟

البحث السادس : ما هوتكييف صندوق النقد الدولى مع المستجدات المتعاقبة، ومع التحديات الجديدة فى عصر العولمة؟

البحث السابع : كيف يخدم صندوق النقد الدولى الدول الأعضاء؟

البحث الثامن : ما هى بعض المعالم البارزة فى تطور عمليات الإقراض لصندوق النقد الدولى؟

البحث التاسع : ما هى أنواع الخدمات التى يقدمها صندوق النقد الدولى؟

البحث العاشر : ما هوبرنامج صندوق النقد الدولى لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى؟

البحث الحادى عشر: ما هوالمنهج الجديد لصندوق النقد الدولى للحد من الفقر فى الدول الفقيرة منخفضة الدخل؟

المرفق الأول : ما هى الأسئلة الشائعة للبنك الدولى عن مبادرة تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإجابة البنك عليها ؟

المرفق الثانى : مكانـــة المملكـــة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى ؟

وقد اخترنا لهذا الكتاب الصغيرـــ أوالكتيب ـــ عنوان :

ما هو صندوق النقد الدولى؟ *What is IMF ?*

وهـــو نفس العنوان الذى سبق وأن اختاره الصندوق لنفسه فى عدد من مطبوعاته للتعريف بمهامه ودوره، وعلى الأخص فى كتيبه:

الأول : عـــن مـــا هو صندوق النقد الدولى؟ لديفيد د. دريسكول بإدارة العلاقـــات الخارجية بصندوق النقد الدولى، طبعة منقحة صادرة فى سبتمبر ١٩٩٨.

الثانى: أيضــــا عن ما هوصندوق النقد الدولى؟ لموظفى إدارة العلاقات الخارجـــية بصندوق النقد الدولى والذى تم تحديثه فى أغسطس ٢٠٠٣.

هـــذا وقـــد انتهجنا فى إعداد هذا الكتاب الصغير ـــ أو الكتيب ـــ النهج الحيادى، أى الالتزام ـــ بوجهة نظر صندوق النقد الدولى ـــ دون الـــتعرض أو الدخـــول فـــى تحـــليل بعض المناقشـــات والتعـــليقات المـــتعلقة بموضوعات البحوث عاليه، تاركين ذلك للقـــارئ يدلى بدلوه فى هذا الخصوص طبقاً لما يعتقـــده من مذاهب وأفكار وتطبيقات على أرض الواقع.

وتعمـــيماً للفـــائدة فقد أرفقنا بهذا الكتاب (المرفق الأول) الخاص بالأسئلة الشائعة المطروحة على البنك الدولى بشأن تخفيف أعباء الديون

عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإجابة البنك عليها. ويتصل ذلك اتصالاً وثيقاً وعضوياً بما تم بحثه فى البحث الحادى عشر والأخير عن مبادرة "هيبيك" لخفض أعباء الديون الخارجية على البلدان منخفضة الدخل. ويقع هذا المرفق فى إحدى عشرة سؤال والإجابة عليها بصورة مختصرة جدا لا تعدوا أن تكون بمثابة Abstract لا أكثر ولا أدنى من ذلك منها :

لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم؟، وهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلاد الفقيرة؟، وهل معايير الوصول إلى نقطة الاكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغى؟، وكيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مدينة لهذه الدرجة الكبيرة؟، وماذا فعل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟، ولماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون؟، إلى آخره. وغنى عن البيان أن البنك الدولى يضطلع بالدور القيادى فى تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية التى تسهم فى الحد من الفقر، بما فى ذلك العمل التشخيصى اللازم فى هذا الخصوص.

كما أرفقنا بالكتاب (المرفق الثانى) الخاص بمكانة المملكة العربية السعودية كعضوفاعل فى صندوق النقد الدولى، إذ يقع ترتيبها السابع بين البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص فى الصندوق، كما أنها ثانى أكبر مقرض للصندوق، مما جعل من حقها أن تعين مديرا تنفيذيا يمثلها فى المجلس التنفيذى للصندوق، والقصد من هذا المرفق هوتعريف المختصون والباحثون والدارسون العرب بالمكانة التى تحتلها

المملكة العربية السعودية كدولة عربية وإسلامية رائدة فى صندوق النقد الدولى. وقد اشتمل هذا المرفق على حصة المملكة العربية السعودية فى الصـــندوق وقوتهـــا التصـــويتية، وعلــــى تقديم القروض الاستثمارية للصـــندوق، وعلى تقديم المنح للصندوق بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامـــية الأعضـــاء، علاوة على المشاركة فى إصدار قرارات صندوق النقد الدولى ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب ــ فى طبعته الثانية ــ والذى اشتمل علـــى بعـــض التنقـــيحات والموضوعات الجديدة، قد ألم بالموضوعات الهامة بتعريف صندوق النقد الدولى فى الماضى والحاضر على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد العالمى.

ولا يفوتـــنى أن أشـــكر صـــندوق الـــنقد الدولى لنشر هذا الكتاب الصغير أو الكتيب، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى تلميذى **أشرف حلمى ســـلامة** الـــذى يحضر رسالة الماجستير فى الاقتصاد فى كلية التجارة جامعـــة عيـــن شمس فى تحرير هذا الكتاب ومحاورته المستمرة معى حـــول عناصره والتى استفدت منها كثيراً، وأرجو أن يكون هذا الكتاب فيه الفائدة المرجوة.

والله من وراء القصد والهادى إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

ما هى ماهية صندوق النقد الدولى
فى صورته الكلية ؟

كثـــيرا ما يتردد اسم صندوق النقد الدولى ودوره، ولكن ما يزال يمـــثل كيانا غامضا على الساحة الدولية. وهناك لبس كبير حول سبب وجـــود الصندوق والأعمال المنوطة به، إذ يتصور بعض المراقبين أن الهدف من وجوده هو تقديم إعانات مالية لدعم جهود التنمية الاقتصادية فـــى الـــبلدان الفقيرة، وهم فى ذلك يخلطون بينه وبين البنك الدولى أو غيره من مؤسسات الدعم الأخرى. أما البعض الآخر فيتصور أنه بنك مركـــزى دولى يتحكم فى عمليات إصدار النقود على الصعيد العالمى. وهـــناك آخرون يعتبرون الصندوق مؤسسة سياسية معارضة ذات نفوذ قـــوى تحمـــل لواء الإصلاح فى مجال المالية العامة، وتلجأ فى بعض الأحـــيان إلى إلزام أعضائها بإتباع مسار التقشف الاقتصادى. وأكثر ما يشـــتهر بـــه صندوق النقد الدولى فى الوقت المعاصر فى دوائر الرأى العام أنه المؤسسة التى تمنح قروض ببلايين الدولارات لروسيا والبلدان الواقعة فى مركز الأزمة الأسيوية، وربما ارتبط اسم الصندوق لدى هذه الدوائـــر فـــى فترة سابقة بالقروض الكبيرة التى تم تقديمها خلال أزمة المديونـــية الدولـــية الـــتى وقعت فى الثمانينات من القرن الماضى ثم بالإئتمان الضخم الذى قدم للمكسيك وروسيا فى منتصف التسعينات من القرن الماضى، وربما أدت ردود فعل الصندوق السريعة تجاه الأزمات الأخـــيرة ومـــتابعة وســـائل الإعلان لجهوده فى هذا الصدد إلى جعل المراقبيـــن يتصـــورون ـــ خطأ ـــ أن الصندوق هو مؤسسة للإقراض بالدرجة الأولى. ولكن الأمر ليس كذلك إذ يظل الصندوق رغم كل شئ مؤسســـة إشـــرافية فـــى المقام الأول مهمتها تنسيق الجهود التى تبذلها

البلدان الأعضاء لتوفيق التعاون فى مجال صياغة السياسات الاقتصادية. ولكن ذلك لا ينفى بالطبع أن وظائفه المالية لا تزال تشكل أحد أنشطته المهمة.

لكن ماهية حقيقة صندوق النقد الدولى بعيدة عن كل هذه التصورات، إذ أن الصندوق ليس بنكا للتنمية، ولا بنكا مركزيا عالميا، ولا هيئة قادرة أو راغبة فى إرغام أعضائها على تكثيف الجهود فى مجال معين. وإنما صندوق النقد الدولى مؤسسة تعاونية انضمت إلى عضويتها طواعية ١٨٤ بلدا، إدراكا منها لمزايا التشاور مع البلدان الأخرى فى إطار هذا المحفل الدولى من أجل الحفاظ على نظام مستقر لشراء وبيع عملاتها حتى يتسنى لها إجراء معاملات النقد الأجنبى فيما بينها بسلاسة ودون إبطاء، مما يعمل على التوسع فى التجارة الخارجية العالمية وتصحيحات منظمة فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

وصندوق النقد الدولى لا يحبز المفاجئات. فبلدانه الأعضاء ترى أن قيام كل بلد عضو بالإعلان عن نواياه وسياساته التى تؤثر على المدفوعات المقدمة من الحكومة والمقيمين فى أحد البلدان إلى الحكومة والمقيمين فى بلد آخر – بدلا من إحاطتها بالكتمان – هو أمر يخدم صالح جميع الدول الأعضاء. وترى البلدان الأعضاء أيضا أن تعديل هذه السياسات من حين إلى آخر إذا أجمعت البلدان الأعضاء الأخرى على تحقيقه للصالح العام، هو تعديل يساعد على تنمية التجارة الدولية وخلق المزيد من فرص العمل بأجور أكثر سخاء فى إطار اقتصاد عالمى متنام. ويقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء التى تواجه مصاعب فى

الوفاء بالتزاماتها تجاه أعضاء آخرين، شريطة قيامها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصـــادية اللازمـــة للتغلـــب على هذه المصاعب بما يحقق صالحها وصالح كافة البلدان الأعضاء.

وعلـــى عكس التصور الشائع، فإن صندوق النقد الدولى لا يتمتع بسلطة فعلية على السياسات الاقتصادية الداخلية لبلدانه الأعضاء. فهو لا يستطيع مثلا أن يجبر أحد من أعضائه على زيادة الإنفاق على المدارس والمستشـــفيات وخفـــض ما ينفقه على مشتريات الطائرات الحربية أو تشـــييد القصـــور الرئاســـية. ولكنه يستطيع حث البلدان الأعضاء على ترشـــيد لســـتخدام مواردهـــا المحدودة بالامتناع عن إهدارها فى نفقات عسكرية غير منتجة أو زيادة الإنفاق على قطاعى الصحة والتعليم، وهو بالفعل ما يقوم به الصندوق فى أحيان كثيرة. وبإمكان البلدان الأعضاء تجـــاهل هـــذه المشورة التى تستهدف الصالح العام، وهو ما يحدث فى بعـــض الأحيان، وحينئذ لا يبقى أمام الصندوق إلا أن يحاول بالمنطق السليم إقناع البلد العضو المعنى بالمزايا المحلية والدولية التى تعود عليه مـــن إتباع سياسات يستحسنها الأعضاء كمجموعة. فلا محل إذن لإجبار الأعضـــاء علـــى إتباع سياسات معينة، حيث أن صلاحيات الصندوق تقتصـــر علـــى طلـــب إفصـــاح البلدان الأعضاء عن البيانات المتعلقة بسياســـاتها النقدية والمالية والعمل قدر الإمكان على تجنب فرض قيود علـــى اســـتبدال العملة المحلية بعملات أجنبية وعلى سداد المدفوعات للأعضاء الآخرين.

ولما كان صندوق النقد الدولى ملتزماً أمام جميع البلدان الأعضاء بالحفاظ على سلامة موارده ومعاملاته المالية فإنه يشترط لتقديم القروض قيام البلد المعنى باستخدام الأموال المقترضة بشكل فعال. ولذلك يتعهد البلد المقترض بإجراء سلسلة من الإصلاحات للقضاء على مصدر المشكلات الخاصة بالمدفوعات وتمهيد السبيل لتحقيق النمو الاقتصادى الذى يتميز بنوعيته ذات الجودة المرتفعة. وبالإضافة إلى طلب الاقتراض، يقدم البلد العضو إلى الصندوق خطة للإصلاح الاقتصادى يتعهد فيها عادة بخفض الإنفاق الحكومى، وتشديد السياسة النقدية، ومعالجة بعض جوانب الضعف الهيكلية مثل الحاجة إلى خصخصة المؤسسات العامة التى تفتقر إلى الكفاءة.

وفى الفترة الأخيرة، أوضحت تجربة الصندوق مع البلدان الأعضاء فى سبيل جهودها من أجل التصحيح أنه لابد من توسيع نطاق الإصلاحات وتعميمها لتحقيق النمو ذى التوعية المرتفعة الجودة والمستدام. ويعنى هذا ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للتأكد من توفير شبكات الأمان الاجتماعى الملائمة لدى البلدان الأعضاء لتخفيف حدة آثار التصحيح على القطاعات السكانية الفقيرة، ومراعاة المساواة اللازمة فى الإنفاق على التعليم والصحة، وتحقيق سلامة الحكم والإدارة مع تضييق المجال أمام ممارسات الفساد والانفتاح فى وضع سياسات المالية العامة.

ويقوم البلد العضو بوضع تفاصيل برنامج التصحيح الذى يساعد الصندوق، مما يعنى أن برنامج الإصلاح المقرر لا يكون من صنع

الصندوق، بل يضعه البلد المعنى بنفسه بمساعدة الصندوق. وكل ما يهم الصندوق فى هذه الحالة هو أن تكون التغييرات المزمع إجراؤها فى السياسات الاقتصادية كافية للتغلب على مشكلة المدفوعات دون إلحاق أية أضرار يمكن تفاديها بالبلدان الأعضاء الأخرى.

وتبعا لخطورة مشكلة المدفوعات وحجم القرض المطلوب، يقوم المديرون التنفيذيون الذين يمثلون كل البلدان الأعضاء بتقديم تدابير الإصلاح المقترحة للتأكد من كفايتها لحل مشكلات البلد المقترض، والتحقق بدرجة معقولة من قدرة هذا البلد على سداد التزاماته المستحقة للصندوق.

فإذا اقتنع المديرون التنفيذيون بأن الإجراءات المقترحة تكفى لحل المشكلة القائمة، يتم صرف القرض على أقساط (عادة خلال فترة تتراوح ما بين سنة و٣ سنوات)، على أن يرتهن صرف الأقساط المقررة بما يحرزه البلد المقترض من تقدم فى تنفيذ إجراءات الإصلاح. فإذا نجح تنفيذ الخطة الموضوعة، يقوم البلد المعنى بسداد القروض فى الوقت المحدد، ويخرج من تجربته وقد ازدادت قوة موقفه الاقتصادى.

وقد منحت البلدان الأعضاء صندوق النقد الدولى قدرا من السلطة على سياساتها الخاصة بالمدفوعات، نظرا لما لهذه السياسات من أهمية بالغة بالنسبة لتدفق الأموال بين مختلف البلدان، ولأن التجربة قد أثبتت أن النظام الحديث للمدفوعات بالعملة الأجنبية لا يمكن أن يعمل بأى حال من الأحوال دون أن يتولى الإشراف عليه هيئة رقابية عالمية.

ويعتـبر تبادل العملات هو النقطة المحورية للمعاملات المالية فيما بين الـبلدان والأداة التى لا يمكن الاستغناء عنها فى مجال التجارة العالمية. ولكـل عملـة قيمـتها بالنسبة للعملات الأخرى. وتشهد القيمة النسبية للعمـلات الرئيسية فى العالم– أى أسعار صرفها– تقلبات مستمرة فى الوقـت الحالى، بما يشيع الاطمئنان أو يثير القلق فى نفوس المتعاملين فـيها. وقد تبدو لنا عمليات سوق الصرف الأجنبى حيث تباع العملات وتشترى (كالسلع المتداولة الأخرى مثل القمح والبن والشاى) بعيدة عن الحـياة اليومـية، ولكنها فى الواقع تؤثر تأثيرا عميقا فى حياتنا جميعا. ومن التجارب الشائعة فى حياتنا اليومية أننا نسافر إلى الخارج للسياحة فتتكشف لنا فجأة حقيقة قيم الصرف حين نجد إنه يلزم علينا شراء نقدا محلـيا قـبل أن نتمكن من شراء أى شئ آخر. فشراء العملة الأجنبية يعتـبر حقـيقة مـن حقـائق الحياة بالنسبة للسائحين، وأيضا بالنسبة للمسـتوردين والبـنوك والحكومات وغيرها من المؤسسات التى يتعين علـيها فى أغلب الأحيان شراء قدر كبير للغاية من النقد الأجنبى لكى تتمكن من إجراء معاملات فى الخارج.

فلـو افترضنا أن هناك مستوردا للدراجات فى كوبنهاجن يرغب فى شراء ١٠٠ دراجة يابانية من وكيل الشركة المنتجة فى طوكيو، وأن ثمن كل دراجة هو ٣٠ ألف ين يابانى، فإن التاجر اليابانى لن يقبل الدفع بالكـرون الدانمركى لأنه لن يستطيع استخدامه لدفع ثمن غذائه فى أى مطعم محلى.

إنه يحتاج إلى الين الياباني. ولذلك يتعين على المستورد الدانمركى أن يحول من الكرون ما يعادل ثمن البضاعة وقدره ٣ ملايين ين يابانى. وليس من العسير إجراء مثل هذا التحويل، فأى بنك فى كوبنهاجن سوف يسره القيام بهذه المهمة، لأن حكومتى الدانمرك واليابان قد التزمتا بالحفاظ على قابلية عملتيهما للتحويل، ومن ثم فهما لا يفرضان أية قيود على تحويل العملة الوطنية إلى عملة بلد آخر، وهو إجراء يؤدى إلى تيسير المعاملات التجارية الدولية إلى حد كبير.

ولحسن الحظ أن انتشار نظام قابلية العملة للتحويل على نطاق واسع قد أدى إلى تيسير تبادل معظم العملات الرئيسية، مما سهل بدوره حرية السفر والتجارة والاستثمار بلا قيود فعلية خلال الربع الأخير من القرن الماضى واستمر ذلك فى السنين الأولى من القرن الحالى. وقد تحقق ذلك بالدرجة الأولى نتيجة التعاون بين البلدان الأعضاء والصندوق فى إلغاء القيود المفروضة على شراء وبيع عملاتها الوطنية. إن الاطمئنان فى عصرنا الحالى إلى إمكانية تحويل أية عملة إلى أخرى عند الطلب يجعل من الصعب علينا أن نتصور الظروف التى كان التحويل فيها متعذرا.

والواقع أن أهم الأسباب التى جعلت المجتمع الدولى يقرر منذ ما يزيد عن النصف قرن بحث مشكلات عدم إمكانية تحويل العملات ومشكلات الصرف ذات الصلة فى إطار محفل مشترك هو انتشار المشكلات على نطاق واسع. وكان هذا المحفل المشترك هو صندوق النقد الدولى.

وخلاصة القول، فإن صندوق النقد الدولى هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام ١٩٤٥ للعمـل علـى تعزيز سلامة الاقتصاد العالمى، ويقع مقره فى واشنطن العاصـمة الأمريكية، ويديره أعضاءه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريـبا بعددهـم الـبالغ ١٨٤ بلدا. وهو المؤسسة المركزية فى النظام النقدى الدولى أى نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذى يسمح بإجـراء المعـاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصـندوق مـنع وقـوع الأزمات فى النظام عن طريق تشجيع البلدان المخـتلفة علـى اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما يتضح من اسمه صـندوق يمكـن أن يسـتفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى الـتمويل المؤقـت لمعالجـة ما يتعرضون له من مشكلات فى ميزان المدفوعات.

وتتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولى التالى :

- التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسى لقيم العملات.
- إجـراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التى تتعرض لها البلدان الأعضاء.

ويقوم صندوق النقد الدولى بتحقيق الأهداف عاليه عن طريق :

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية فى البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمى، وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية لأعضائه استنادا إلى الخبرة التى اكتسبها طوال أكثر من نصف قرن.
- إقراض البلدان الأعضاء التى تمر بمشكلات فى موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب فى مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

ولما كان صندوق النقد الدولى هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوى على الدخول فى حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريبا، فإنه يعد المحفل الرئيسى ليس فقط لمنافسة السياسات الاقتصادية الوطنية فى سباق عالمى، وإنما أيضا لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدى والمالى الدولى. وتضم هذه القضايا اختيار البلدان لترتيبات أسعار الصرف، وتجنب تدفقات رؤوس الأموال الدولية المخلة للاستقرار، ووضع معايير وقواعد معترف بها دوليا للسياسات والمؤسسات.

ويختص صندوق النقد الدولى بسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، بما يسمح له أن يهتم ويشرف على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء وأداء الاقتصاد ككل، وهو يشار إليه فى الغالب بأداء الاقتصاد الكلى.

ويشـــمل هذا الأداء الإنفاق الكلى وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاســـتهلاكى والإنفاق الاستثمارى والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلـــك ميزان المدفوعات فى البلد المعنى أى ميزان معاملاته مع بقية العالم.

وهـــذا يعنى أن الصندوق يركز أساسا على السياسات الاقتصادية الكلـــية للبلدان الأعضاء، وهى تلك السياسات المتعلقة بميزان الحكومة (الموازنـــة العامـــة)، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، وسياسات القطـــاع المـــالى بما فى ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والـــرقابة علـــيها. وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولى اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التى تؤثر على أداء الاقتصاد الكلى بما فى ذلك سياسات سوق العمل التى تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. كما يقدم الصـــندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياساته فى هذه المجـــالات، بمـــا ينتج مزيدا من الفاعلية فى السعى لبلوغ أهداف مثل ارتفـــاع معدل توظيف العمالة وانخفاض معدل التضخم، وتحقيق النمو الاقتصـــادى المستدام أى النمو الذى يمكن أن يستمر بغير أن يؤدى إلى مصاعب مثل ارتفاع معدل التضخم أو اختلال ميزان المدفوعات.

ومـــع التحديات الجديدة التى أوجدها تطور الاقتصاد العالمى منذ إنشـــائه فـــى عام ١٩٤٥ وعلى الأخص منذ بداية التسعينات من القرن الماضـــى، تطـــور عمـــل صندوق النقد الدولى وتبلورت ملامحه حتى يتســـنى له الاســـتمرار فى تحقيق أهدافه على نحو فعال. فلقد ارتبطت العولمـــة ــ أى تـــزايد التكامل الدولى بين الأسواق والاقتصاديات ــ

بظهــور تحديات اقتصادية هائلة لاسيما منذ بداية التسعينات من القرن الماضـــى. وكان من هذه التحديات ضرورة التصدى إلى للاضطرابات فى الأسواق المالية الصاعدة وعلى الأخص فى آسيا وأمريكا اللاتينية، ومســاعدة عــدد مــن البلدان على عبور مرحلة التحول من التخطيط المركــزى إلـــى النظم القائمة على اقتصاد السوق العالمى، فضلا عن تشــجيع الــنمو الاقتصادى وخفض حدة الفقر فى أفقر البلدان التى تعد مهــددة بالــتخلف عن مسيرة العولمة. وقد جاء رد الصندوق إزاء هذه الــتحديات فـــى صورة إصلاحات تستهدف تعزيز بنيان النظام النقدى والمـــالى الدولى- أو إطار القواعد والمؤسسات فى هذا النظام- وجهود لــتعزيز مساهمته فى منع وقوع الأزمات المالية المعاصرة وحلها. وقد قام الصندوق أيضا بإعادة التأكيد على أهداف وتعزيز النمو الاقتصادى وتخفــيف حــدة الفقر فى أكثر بلدان العالم فقرا. ولايزال صندوق النقد الدولى يعمل على هذا الإصلاح المستمر فى هذين المجالين : الأزمات المالــية، والتركيز على خدمة الفقراء، بحيث يسهم فى النهاية فى جعل مسار العولمة فى متناول الجميع.

وفـــى ســبتمبر ٢٠٠٠ خـــلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولـــى والبــنك الدولـــى أوضـــح مدير عام الصندوق رؤيته لمستقبل الصندوق فى التالى :

- السعى لتحقيق نمو اقتصادى غير تضخمى مستمر يعود بالنفع على جميع شعوب العالم.
- أداء دور مركز الاختصاص المعنى باستقرار النظام المالى الدولى.

- التركـيز على مجالات الاقتصاد الكلى والمجالات المالية الأساسية المـنوطة به، مع العمل على نحو مكمل لجهود المؤسسات الأخرى المنشأة لحماية السلع العامة العالمية.
- العمـل كمؤسسـة مفتوحة تتعلم من التجربة والحوار وتتكيف مع الظروف المتغيرة.

وقـد حظـت هـذه الـرؤية بالتأييد من كامل البلدان الأعضاء، وأصبحت بمثابة دليل يسترشد به الصندوق فى عمله وإصلاحاته.

المبحث الثانى

لماذا أنشئ صندوق النقد الدولى ؟
وما هى شروط انضمام الأعضاء إليه
والأهداف القانونية التى يتوخاها ؟

١- نشأة الصندوق :

ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمة كصندوق النقد الدولى خلال حقبة الكساد الكبير الذى عصف بالاقتصاد العالمى خلال الثلاثينيات من القرن الماضى.

فقد خلف الكساد الكبير أثارا مدمرة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، فأفلست البنوك وأفلس معها المودعين، وهبطت أسعار المنتجات الزراعية إلى مستوى يقل عن تكلفة إنتاجها، وتدهورت أسعار الأراضى بشدة، وتحولت المزارع المهجورة إلى أرض قفار، وتوقفت المصانع عن العمل، وتعطلت أساطيل السفن فى الموانى لعدم وجود بضائع تتطلب النقل، وهام عشرات الملايين من العمال على وجوههم فى الشوارع بحثا عن وظائف وأعمال لا أثر لها.

ولم يقتصر هذا الدمار الهائل على الاقتصاد المنظور خلال حقبة الكساد الكبير، بل تعداه إلى الاقتصاد غير المرئى للشئون المالية الدولية وصرف العملات. فقد أدى انتشار فقدان الثقة فى العملات الورقية إلى تزايد الطلب على الذهب عن القدر الذى يمكن للخزانات الوطنية تلبيته، مما اضطر بلداناً كثيرة وعلى رأسها المملكة المتحدة إلى التخلى عن قاعدة الذهب التى كانت قيمة كل عملة تتحدد بمقتضاها على أساس كمية معينة من الذهب والتى ظلت لسنوات طويلة تعطى النقود قيمة ثابتة معروفة.

ونظراً لانهيار الثقة فى قيمة النقود بعد انفصام علاقتها الثابتة بالذهب، أصبح تبادل العملات أمرا بالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان التى

حافظــت علـــى قاعدة الذهب وتلك التى تخلت عنها. وقد أدى ذلك إلى ظاهــرة اكتناز الذهب والعملات التى كانت لا تزال قابلة للتحويل إلى ذهب، فازداد الانكماش فى حجم المعاملات النقدية وتواترها بين مختلف الــبلدان، وبالــتالى انكمشت التجارة وتناقصت فرص العمل وانخفضت مستويات المعيشة.

كذلــك قامــت بعــض الحكومات بفرض قيود شديدة على تحويل العملـــة المحلية إلى عملات أجنبية، حتى أن بعضها لجأ إلى بحث نظم المقايضة كقاطرة سكك حديدية على سبيل المثال فى مقابل مائة طن من البن، كوسيلة للاستغناء عن استخدام النقد.

وفـــى نفـــس الوقت اضطرت حكومات أخرى وهى تسعى جاهدة لإيجاد مشترين أجانب لمنتجاتها الزراعية إلى بيع عملتها الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية لكى تبدومنتجاتها أرخص فتقطع الطريق أمام بلدان أخرى تبيع نفس المنتجات.

ولـــم ينـــتج عن هذا الإجراء أوالسياسة المعروفة باسم (التخفيض التنافسى لقيمة العملة) سوى قيام البلدان التجارية المنافسة ردا على ذلك بتخفـــيض عملـــتها على سبيل المعاملة بالمثل، فحدث اختلال كبير بين الــنقود وقـــيمة السلع وفى العلاقة بين قيمة عملة وطنية وعملة أخرى. وفى ظل هذه الظروف أصيب الاقتصاد العالمى بوهن كبير، فانخفضت أسعار السلع خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٢ بمعدل ٤٨% على مستوى العالم، كما هبطت قيمة التجارة الدولية بمعدل ٦٣%.

وقد عقدت مؤتمرات دولية عديدة خلال الثلاثينات من القرن الماضى لمعالجة المشكلات النقدية الدولية، ولكنها منيت جميعا بالفشل. وبات واضحا أن الحلول الجزئية والمؤقتة لن تكفى وأن الحل الملائم هو البحث عن سبيل للتعاون بين كافة البلدان وعلى نطاق لم يسبق له مثيل لإنشاء نظام نقدى دولى جديد ومؤسسة دولية لمراقبته.

ولحسن الحظ تواجد مفكران اقتصاديان مشهود لهما بالجرأة والأصالة وهما: جون مينارد كينز الإنجليزى، وهارى دكستر وايت الأمريكى، وكانا ينادیان فى نفس الوقت تقريبا أى فى مطلع الأربعينيات من القرن الماضى بإقامة نظام دولى تعاونى لا تشرف عليه مؤتمرات دولية متقطعة، بل تتولاه منظمة تعاونية دائمة. ومن شأن هذا النظام الذى يستجيب لمطالب العصر، كتشجيع حرية تحويل عملة إلى أخرى، وتحديد قيمة واضحة لا لبس فيها لكل عملة، بالإضافة إلى إلغاء القيود والممارسات والسياسات التى أدت إلى تجميد حركة التجارة والاستثمار خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضى، وعلى رأسها التخفيض التنافسى لقيم العملات.

وبعد مفاوضات عديدة فى ظروف الحرب الصعبة، قبل المجتمع الدولى إقامة نظام جديد وتأسيس منظمة دولية للإشراف عليه، فعقدت المفاوضات النهائية لإنشاء صندوق النقد الدولى بين مندوبى ٤٤ بلدا اجتمعوا فى يوليو ١٩٤٤ فى بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية. وفى مايو ١٩٤٦، بدأ صندوق النقد الدولى أعماله فى واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يضم آنذاك ٣٩ بلداً عضواً.

ويضم صندوق النقد الدولى فى الوقت الحالى (٢٠٠٥) ١٨٤ بلدا عضـــوا، أى نحو جميع بلدان العالم تقريبا. وباب العضوية مفتوح لكل بلد يدير سياسته الخارجية بنفسه ويوافق على الالتزام بالنظام الأساسى للصندوق، بما ينص عليه من حقوق وإلتزامات.

وقــد أصـــبحت الآن جميع البلدان الكبرى أعضاء فى الصندوق. وانضــمت لعضـــويته الاقتصـــاديات الـــتى كانت تعتمد على التخطيط المركـــزى، أى جمهوريـــات الاتحـــاد الســـوفيتى السابق وبلدان أوربا الشرقية، وهى تمر فى الوقت الحاضر بمراحل مختلفة فى اتجاه التحول إلى نظام اقتصاديات السوق. وقد ازدادت أهمية الأهداف التى يتوخاها الصندوق بسبب اتساع نطاق عضويته، ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجـــاوز أربعـــة أمثال عدد البلدان التى شاركت فى إنشائه وعددها ٤٥ بلدا، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول الكثير من الدول النامية على استقلالها مع انهيار الكتلة السوفيتية.

وبالطـــبع قـــد تتطلـــب اتســـاع عضوية الصندوق، بالإضافة إلى التغـــيرات التى شهدها الاقتصاد العالمى، أن يتكيف الصندوق مع هذه المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار فى خدمة أهدافه على نحو فعال.

ويجـــوز لأى بلد عضو أن ينسحب من عضوية الصندوق فى أى وقـــت يشاء، وهو ما فعلته كوبا، وتشيكوسلوفاكيا (الجمهورية التشيكية والجمهوريـــة الســـلوفاكية حالـــياً) وأندونيسيا، وبولندا، التى سبق لها الانســـحاب من الصندوق ثم أعادت النظر فى قرارها وانضمت مجدداً إلى عضويته باستثناء كوبا.

٢ – شروط انضمام الأعضاء إلى الصندوق:

يتعهد البلد العضوعند انضمامه لصندوق النقد الدولى بإطلاع سائر الـــبلدان الأعضـــاء على ما يتخذه من ترتيبات لتحديد قيمة عملته أمام عمـــلات الـــبلدان الأخـــرى. كما يتعهد بالامتناع عن فرض قيود على تحويـــل عملته المحلية إلى عملات أخرى، وبانتهاج سياسات اقتصادية تـــؤدى بشكل بناء ومنظم إلى زيادة ثروته الوطنية وثروة جميع البلدان الأعضاء. ويلتزم الأعضاء بإتباع هذه القواعد السلوكية المتفق عليها.

كمـــا أن صندوق النقد الدولى لا يملك وسيلة لإجبار أعضائه على تنفـــيذ تعهداتهم، وإن كان يستطيع بل ويمارس بالفعل ضغوطا معنوية لتشـــجيعهم علـــى الالـــتزام بالقواعد والنظم التى وافقوا طواعية على مـــراعاتها. وبطبيعة الحال يتمتع الصندوق بسلطة أكبر إلى حد ما على سياسات الدول الأعضاء المستفيدة من قروضه.

وفـــى حالـــة استمرار العضوتجاهل التزاماته، يحق لكل الأعضاء الآخريـــن من خلال صندوق النقد الدولى إعلان عدم أهليته للاقتراض، بل قد تلجأ البلدان الأعضاء فى نهاية المطاف إلى إلزامه بالانسحاب من الصـــندوق. غير أن الوضع الطبيعى المسلم به هوأن العضويرغب فى الـــتعاون قدر الإمكان لتحقيق الأهداف العامة لصندوق النقد الدولى وإلا لما بادر بالانضمام إليه، وإن أى تقصير فى الوفاء بالتزامات العضويه الـــتى يـــتعهد بهـــا العضواختيارياً إنما يرجع إلى عوامل خارجة عن سيطرته المباشرة.

ومــع تطور احتياجات المجتمع الدولى عبر السنين، ألقت البلدان علــى عــاتق الصندوق واجبات جديدة تتناسب مع هذا التطور، وكيف الصــندوق نفسه وقدراته مع مسؤولياته الجديدة بمرونة تامة فى حدود الصلاحيات المخولة له. فقد كلفت البلدان الأعضاء الصندوق بمسؤولية الإشــراف علــى نظام تعاونى منظم لصرف العملات الوطنية، ومنح القــروض للــبلدان التى تقوم بإعادة تنظيم اقتصادياتها حتى يتسنى لها التعاون بشكل أفضل فى إطار النظام القائم، وتقديم خدمات أخرى، من أبــرزها المســاعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء فى تنفيذ سياسات تعم فائدتها على جميع البلدان الأعضاء.

٣ – الأهداف القانونية للصندوق :

والجديــر بالذكر أن الأهــداف القانونية التى يتــوخاها الصندوق الــيوم هى نفــس الأهداف التى تمت صياغتها فى عام ١٩٤٤، وتتمثل فى التالى :

١ – تشجيع التعاون الدولى فى الميدان النقدى بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

٢ – تيســير التوســع والنموالمــتوازن فى التجــارة الدولية، وبالتالى الإســهــام فــى تحقــيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخــل الحقــيقــى والمحافظــــة علــيها، وفى تنمية الموارد الإنتــاجية لجمــيع الــبلدان الأعضــــاء، علــى أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣ – العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسى فى قيمة العملات.

٤ – المساعدة فى إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالعملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنموالتجارة العالمية.

٥ – تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كى يتمكن من تصحيح الاختلالات فى موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطنى أوالدولى.

٦ – العمل وفق الأهداف المذكورة، وتقصير مدة الاختلال فى ميزان المدفوعات للبلد العضووالتخفيف من حدته.

هذا ويسترشد صندوق النقد الدولى فى تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة فى هذه المادة، وهى المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولى.

وفى نفس الوقت الذى أنشئ فيه صندوق النقد الدولى، أنشئ البنك الدولى للإنشاء والتعمير والمعروف باسم البنك الدولى بغية تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشروعات البنية التحتية مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه إلى آخره.

وهـنا تجـدر الإشـارة إلـى تكـامل عمل صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى التى تضم المؤسسة الدولية للتمويل(IFC) وهيئة التنمية الدولية (IDA). بينما يركز صندوق النقد الدولى فى المقام الأول على أداء الاقتصاد الكلى وسياسات الاقتصاد الكلى والقطاع المالى، فإن اهـتمام البنك الدولى ينصب على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية والتخفـيف من حدة الفقر. وتضم أنشـطة البنك الدولى تقديم القروض إلـى الـبلدان النامـية وبلدان التحول الاقتصادى لتمويل مشاريع البنية التحتـية وإصـلاح قطاعات بعينها في الاقتصاد والإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقا.

أمـا صـندوق النقد الدولى فلا يقدم التمويل لقطاعات أومشاريع بعيـنها، وإنما بغرض تقديم دعم عام لميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولـية فـى الـبلد المعـنى فى الوقت الذى يقوم فيه ذلك البلد باتخاذ إجراءات على صعيد السياسات لمواجهة ما يمر به من مصاعب.

وعـند إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، كان هناك تفكير فى إنشاء منظمة تعمل على تشجيع تحرير التجارة العالمية. ولكن إنشاء مـنظمة التجارة العالمية لم يتحقق إلا فى عام ١٩٩٥. وكانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هى الأساس الذى تستند إليه معالجة قضايا التجارة الدولية حتى ذلك الحين.

المبحث الثالث

من هو صانع القرار فى صندوق النقد الدولى
وما هو هيكله التنظيمى ؟

١- من هوصانع القرار فى صندوق النقد الدولى :

صـــندوق الـــنقد الدولى يعتبر مسؤول عن بلدانه الأعضاء، وهى مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته.

ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية المجلس التنفيذى للصندوق، وهويمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم الآن ١٨٤ بلدا، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاثة نواب للمدير العام. هذا مع العلم بأن كـــل عضـــوفى فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم وتأتى الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذى فى تيسير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ويضـــم مجلـــس المحافظيـــن ممثليـــن لكـــل الـــبلدان الأعضاء، وهوصـــاحب الســـلطة العلـــيا فى إدارة صندوق النقد الدولى، ويجتمع مجلس المحافظين فى العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ويقوم كل بلد عضوبتعيين محافظ يكون فى العادة هووزير المالية أومحافظ البنك المركزى فى ذلك البلد، ومحافظ مناوب.

ويـــنظر مجلس المحافظين فى قضايا السياسات الكبرى، ويفوض المجلس التنفيذى فى اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ويجرى النظر فى قضايا السياسات المتعلقة بالنظام النقدى الدولى مرتيـــن ســـنويا فـــى إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة

الدولية للشؤون النقدية والمالية (وكانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر ١٩٩٩).

أما لجنة التنمية، وهى لجنة مشتركة بين مجلسى محافظى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فهى تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التى تهم البلدان النامية.

ويتألف المجلس التنفيذى من ٢٤ مديرا، ويرأسه المدير العام للصندوق. ويجتمع المجلس التنفيذى عادة ٣ مرات فى الأسبوع فى جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك فى مقر الصندوق فى واشنطن العاصمة.

وتخصص مقاعد مستقلة فى المجلس التنفيذى للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى، وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشرة الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية Constituencies لفترات مدتها عامين.

ويقوم موظفوصندوق النقد الدولى بإعداد معظم الوثائق التى تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذى، وهوما يتم فى بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولى، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون

التنفـيذيون أنفسهم. وفى السنوات الأخيرة بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثـائق المجلـس التنفـيذى للإطـلاع العام من خلال النشر فى موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

وعلـى عكـس بعض المنظمات الدولية الأخرى التى تعمل على أساس تمتع كل بلد عضوبصوت واحد، فإن صندوق النقد الدولى يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضوفى الصندوق كان عـدد أصـولته أكبر. هذا مع العلم أن الحصة تحدد عموما على أساس الحجـم الاقتصـادى للـبلد العضـو. ونادرا ما يتخذ المجلس التنفيذى القـرارات بالتصـويت الرسمى، وإنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجرى تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ويضطلع المجلس التنفيذى باختيار المدير العام الذى يتولى رئاسة المجلـس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفى الصندوق وتيسيره لأعماله بتوجـيه مـن المجلس التنفـيذى. ويعين المدير العام لمدة ٥ سـنوات قابلـة للـتجديد، ويكـون المدير العـام أوروبياً وفق التقـاليد المتبعة أوعلى الأقـل غير أمريكى، وقد جرى العـرف على أن يكون رئيس البـنك الدولى أمريكياً. ويسـاعد المدير العام للصندوق فى عمله نائب أول ونائبان آخرين.

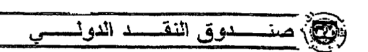
والعاملون فى صندوق النقد الدولى مدينون دوليون مسؤولون أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية. ويعمل بالصندوق حوالى ٢٨٠٠ موظـف ينـتمون إلى ١٣٣ بلدا. ويشكل الاقتصاديون ثلثى الموظفين الفنييـن فـى صندوق النقد الدولى تقريبا. ويضم الصندوق ٢٢ دائرة

ومكتـبا يرأسـها مديرون مسؤولون أمام المدير العام ومعظم موظفى الصندوق يعملون فى واشنطن العاصمة، وهناك حوالى ٨٠ ممثلا مقيماً للصندوق فى البلدان الأعضاء للمساعدة فى تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية.

وللصندوق مكاتب فى باريس وطوكيوللاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمـية الأخـرى ومنظمات المجتمع المدنى، كما أن له مكاتب فى نيويورك وجنيف هدفها الأساسى الاتصال بالهيئات الأخرى فى منظمة الأمم المتحدة.

٢- الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى :

ونخـتم ذلك بخريطة تبين الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى الذى يسرى العمل به فى الصندوق منذ مايو٢٠٠٣.



الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

اعتبارا من ماي ٢٠٠٣

- مجلس المحافظين
  - اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية
  - لجنة التنمية المشتركة لمجلسي محافظي البنك و الصندوق[1]
- المجلس التنفيذي
  - مكتب التقييم المستقل
- المدير العام / نائبي المدير العام
  - مكتب الاستثمار نظام تقاعد الموظفين
  - مكتب الميزانية و التخطيط
  - مكتب التدقيق و التفتيش الداخلي
  - مكتب إدارة المساعدة الفنية

الإدارات الإقليمية
- الإدارة الإفريقية
- إدارة آسيا و المحيط الهادئ
- الإدارة الأوروبية (I)
- الإدارة الأوروبية (II)
- إدارة الشرق الأوسط
- إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية و إدارات الخدمات الخاصة
- إدارة المالية
- إدارة شؤون المالية العامة
- معهد صندوق النقد الدولي
- معهد إفريقيا المشترك
- معهد فيينا المشترك
- معهد سنغافورة للتدريب[3]
- إدارة سوق رأس المال الدولي
- إدارة الشؤون القانونية
- إدارة النقد و النظم المالية
- إدارة تطوير و مراجعة السياسات
- إدارة البحوث
- إدارة الإحصاءات

معلومات و إتصال
- إدارة العلاقات الخارجية
- مكاتب صندوق النقد الدولي في أوروبا[2]
- المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا و المحيط الهادئ[2]
- مكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة[2]

خدمات مساعدة
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة سكريتارية الصندوق
- إدارة التكنولوجيا و الخدمات العامة

---

[1] المسماة رسميا باللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعينة بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية

[2] تابعة لمكتب المدير العام

[3] المسمى رسميا بمعهد الصندوق - سنغافورة للتدريب الإقليمي المشترك

المبحث الرابع

ما هى ترتيبات قيمة سعر صرف العملات والرقابة عليها من نظام أسعار التعادل إلى نظام الصرف المفتوح والمشاورات لإتباعها مع البلدان الأعضاء ؟

١ – ترتيبات قيمة صرف العملات :

تتعهد جميع البلدان الأعضاء لدى انضمامها إلى صندوق النقد الدولي في السنوات الأولى لتأسيسه بإتباع طريقة واحدة لحساب قيمة صرف عملاتها وفق ما كان يعرف بنظام أسعار التبادل (التساوى). وفى تلك الفترة كان الدولار الأمريكى يقوم بالذهب، وكانت أوقية الذهب الواحدة تساوى ٣٥$ وكانت الحكومة الأمريكية تدعم هذا الوضع باستعدادها الدائم لأستبدال الذهب بالدولارات عند الطلب بالسعر المذكور.

وكان على كل بلد ينضم إلى الصندوق أن يحدد سعر صرف عملته المحلية بالقياس إلى الذهب أيضا أو إلى الدولار الأمريكى (على أساس الوزن ودرجة النقاء المعمول بهما فى أول يوليو ١٩٤٤). وقد حافظت البلدان الأعضاء على قيمة عملاتها فى حدود هامش مقداره واحد فى المائة من سعر التعادل المذكور. وفى حالة شعورها بأن تغيير قيمة العملة سوف يفيد الاقتصاد، كانت تقوم بمناقشة التعديل المقرر مع باقى الدول الأعضاء للحصول على موافقتهم قبل ادخاره حيز التنفيذ.

وقد اتسم نظام أسعار التعادل بميزة مهمة تتمثل فى المحافظة على استقرار العملات وإمكانية التنبؤ بقيمتها سلفا، مما ساعد إلى حد كبير فى الأنشطة الدولية للاستثمار والتجارة والسفر. لكن مساوئ هذا النظام تكشفت بمرور السنين، فقد كانت تجربة تغير قيمة العملة عسيرة ومحفوفة بالمخاطر السياسية بالنسبة لأية حكومة، بل اتضح أنه أى تغير

فــي سعر تعادل إحدى العملات الرئيسية يكاد يرقى إلى مستوى الأزمة التي تؤثر على النظام النقدي بأسره.

وقد خدم هذا النظام العالم مدة ٢٥ عاما تقريبا إلى أن توقف العمل بــه فــي مطلع السبعينات من القرن الماضي عندما ثبت أن احتياطيات الولايــات المــتحدة الأمريكــية من الذهب لا تكفي لتغطية الطلب على الذهــب مقــابل الدولار من جانب من كانوا يرون أن دفع ٣٥$ مقابل أوقــية واحدة من الذهب صفقة رابحة لا تقاوم، بما في ذلك احتياطيات الحكومــات الأخرى بالدولار. وكان يطلق على هذا النظام اسم بريتون وودز لأسعار الصرف.

ومــنذ التخلي عن نظام أسعار التبادل، اتفق أعضاء صندوق النقد الدولي على السماح لكل عضو باختيار طريقته الخاصة في تحديد قيمة صرف عملته. والشرط الوحيد مقابل هذا هو أن يتخلى البلد العضو عن الذهــب كأســاس لتحديد قيمة العملة، وأن يطلع سائر الأعضاء بشكل تفصيلي عن الأسلوب البديل الذي قرر إتباعه.

والواقع أن الاختيارات المتاحة متعددة حسب النظام الجديد. فكثير مــن الــبلدان الصــناعية الكبرى تسمح بتعويم عملاتها، أي أن أسعار عملاتهــا تــتحدد وفقا للعرض والطلب في السوق. وتقوم بلدان أخرى بتوجــيه الــتعويم من خلال شراء وبيع عملاتها للتأثير على قيمتها في السوق، وهو ما يطلق عليه اسم غير مستحب وهو التعويم غير النظيف، بيــنما يربط البعض الآخر قيمة عملته بعملة واحدة أخرى أو بمجموعة من العملات الرئيسية بحيث ترتفع قيمة العملة المربوطة بعملة واحدة أو

بسـلة مـن العملات الرئيسية كلما ارتفعت هذه العملة الواحدة أو سلة العمـلات الرئيسـية. كمـا اعـتمد بعض البلدان عملات بلدان أخرى لاستخدامها محليا.

واشـترك الـبعض الآخر فى تكتلات نقدية. وهناك بلدان أوربية تحدد قيمة عملاتها فى إطار نطاق محدد سلفا للعملات الأخرى فى نفس المجموعـة، غـير أن الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوربى الذى أدخل حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٩ سوف يتطلب من البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوربى التحول إلى استخدام عملة واحدة وهى اليورو.

٢ - الرقابة والإشراف على سياسات سعر الصرف :

وقـد يـبدو للوهلة الأولى أن التحول من نظام أسعار التعادل إلى نظـام الصرف المفتوح المتبع حاليا قد أضعف من نفوذ صندوق النقد الدولـى. و قـد يكـون ذلـك صحيح لأن الوضع الحالى يقتضى من الصـندوق القيام بمتابعة أكثر تعمقا لسياسات أعضائه الاقتصادية التى تؤثـر على قيم العملات. وعند التحول إلى النظام الحالى طلبت البلدان الأعضـاء مـن الصندوق أن يتجاوز فى عمله قضية قيم العملات التى تعتبر فى نهاية الأمر محصلة نهائية للسياسات الاقتصادية المطبقة، وأن يقوم بدراسة كافة العوامل التى تؤثر على تحديد سعر الصرف وإجراء تقييم صريح للأداء الاقتصادى فى كل بلد عضو.

وخلاصـة القول أن النظام الحالى يقتضى مزيداً من الشفافية فى سياسات البلدان الأعضاء، ويتيح مجالا أوسع لمراقبتها، وهو ما يعرف

فـي لغـة صندوق النقد الدولي باسم الرقابة أو الإشراف على سياسات الصـرف المعمـول بهـا في البلدان الأعضاء. ويستند الإشراف على الاقتـناع بـأن قـوة وتماسك السياسات الاقتصادية المحلية يؤديان إلى استقرار أسعار الصرف، وبالتالي إلى نمو الاقتصاد العالمي وازدهاره.

وقد تم تعزيز الأنشطة الرقابية للصندوق في أعقاب الأزمة المالية المكسيكية ١٩٩٤-١٩٩٥، والأزمة المالية الأسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨.

٣ - المشاورات مع البلدان الأعضاء :

ويحصـل الصندوق من خلال المشاورات الدورية التي يعقدها مع الـبلدان الأعضـاء علـى معلومـات تتعلق بمدى التزام البلد العضو وصـراحته فـي تحديـد شروط شراء وبيع عملته من جانب حكومات ومواطـني البلدان الأخرى، وكذلك الأوضاع الاقتصادية العامة. وتتيح هذه المشاورات للصندوق فرصة تشجيع البلد العضو على إلغاء أية قيود يفرضها على حرية التحويل المباشر لعملته إلى العملات الأخرى. ولم تكـن هذه المشاورات الدورية إلزامية خلال السنوات الأولى من إنشاء الصـندوق إلا بالنسـبة للبلدان الأعضاء التي تفرض قيودا على تبادل العملات، ولكنها أصبحت تشمل كل البلدان الأعضاء منذ عام ١٩٧٨.

وتجـرى المشـاورات فـي العـادة على أساس سنوى، غير أن صلاحيات المدير العام للصندوق تتضمن صلاحية طلب عقد مشاورات إضـافية في حالة مواجهة أي بلد عضو لمصاعب اقتصادية جسيمة أو إذا اقتـنع الصـندوق بـأن العضـو المعنى يطبق إجراءات من شأنها

الإضرار بمصالح سائر الأعضاء. ويوفد الصندوق كل عام بعثة مؤلفة من ٤ أو ٥ خبراء إلى عاصمة البلد العضو، حيث يقضون حوالى أسبوعين فى جميع المعلومات وإجراء مباحثات مع المسؤولين فى الحكومة عن السياسات الاقتصادية المتبعة. وتخص المرحلة الأولى من المشاورات جميع البيانات الإحصائية عن الصادرات والواردات والأجور والأسعار والعمالة وأسعار الفائدة وحجم النقد المتداول والاستثمارات والإيرادات الضريبية ونفقات الحكومة وغير ذلك من جوانب الحياة الاقتصادية ذات الصلة بقيمة صرف العملة. أما المرحلة الثانية فتتألف من مباحثات مع كبار المسؤولين فى الحكومة للنظر فى فعالية السياسات الاقتصادية المطبقة خلال السنة المنصرمة، وفى التغيرات المنتظرة خلال السنة القادمة، بالإضافة إلى الإطلاع على التقدم الذى أحرزه البلد فى إلغاء أية قيود قد فرضها على صرف عملته.

ثم تعود بعثة الصندوق إلى المقر الرئيسى للصندوق فى واشنطن العاصمة الأمريكية وتقوم بإعداد تقرير مفصل عن هذه المباحثات يعرضه على المجلس التنفيذى. وبالطبع يشترك المدير التنفيذى الذى يميل البلد المعنى فى المناقشة مع زملائه، موضحاً ما غمض من أمور متعلقة باقتصاد البلد العضو، ومصغياً إلى تقييم الزملاء لأدائه الاقتصادى، ثم يرسل ملخصا لما دار فى المناقشة إلى الحكومة المعنية، وغالباً ما يتضمن الملخص مقترحات المجلس التنفيذى بشأن تدعيم جوانب الضعف الاقتصادى.

ومنذ عام ١٩٩٧ بدأ صندوق النقد الدولى إصدار ملخصات تفصيلية كمشاورات المادة الرابعة– بما فى ذلك تقييم المجلس التنفيذى لها– مع البلدان التى توافق على النشر، وهو ما يسمى بنشرات المعلومات الصحفية العامة.

وإلى جانب المباحثات الدورية يعقد الصندوق أيضا مشاورات خاصة مع البلدان التى تؤثر سياساتها الاقتصادية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي. وتستعرض هذه المشاورات الخاصة أوضاع الاقتصاد العالمى، كما تضع تقيما للتطورات الاقتصادية المرتقبة. وينشر الصندوق نتائج هذه المشاورات وغيرها مرتين فى العام فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى، الذى يشتمل على معلومات عن قيمة وتوقعات لأوضاع الاقتصاد العالمى فى المستقبل. ومن خلال إبراز الخيارات المختلفة للسياسة الاقتصادية، يساعد هذا التقرير البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية فى ضوء التطورات المتوقعة فى سياسات البلدان الأعضاء الأخرى.

البحث الخامس

من أين يحصل صندوق النقد الدولى على أمواله
وما هى حقوق السحب الخاصة ؟

١ – اشتراكات الحصص والتصويت :

المصدر الرئيسى لموارد صندوق النقد الدولى هواشتراكات الحصص أو(رأس المال) التى تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولى أوفى أعقاب المراجعات الدورية التى تزداد فيها الحصص.

وتدفع البلدان ٢٥% من اشتراكات حصتها بحقوق السحب الخاصة أوبإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكى أوالين اليابانى. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقى الذى يدفعه العضوبعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

وتعتبر الحصص ومراجعاتها الدورية بمثابة المرآة لحجم العضوالنسبى فى الاقتصاد العالمى، فكلما زاد حجم اقتصاد البلد العضومن حيث ثروته وناتجه واتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته فى صندوق النقد الدولى.

وتستخدم الحصص لأغراض متنوعة وهى :

١ – فهى أولا تشكل مجمعا للأموال يمكن للصندوق استخدامه كمصدر لإقراض البلدان الأعضاء التى تواجه مشكلات مالية.

٢ – وهى ثانيا معيار يحدد الصندوق على أساسه حجم القروض المسموح بها للبلد العضومن موارد الصندوق، أوحجم مخصصات الأصول الخاصة التى تتلقاها دورياً والمعروفة باسم (حقوق

السحب الخاصة). ويعني ذلك أن حجم مساهمة العضو يتناسب مع حجم ما يمكن أن يقترضه من موارد الصندوق وقت الحاجة.

٣ - وهي ثالثاً تعتبر حصة البلد العضو أساساً لتحديد قوته التصويتية.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير ١٩٩٩، وتجري هذه المراجعة مرة كل ٥ سنوات، حيث ازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (أول مرة منذ عام ١٩٩٠) بمقدار ٤٥% تقريباً لتبلغ ٢١٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٢٩٠ بليون دولار أمريكي).

هذا مع العلم أن الدول كانت قد ساهمت في عام ١٩٤٦ بداية نشاط الصندوق وكان عددها حينذاك ٣٥ بلدا عضوا بحصص تساوي ٧,٦ بليون دولار أمريكي، ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ١٩٣ بليون دولار أمريكي.

ويجدر الذكر أن اكتتابات الحصص أورسوم العضوية المشار إليها عاليه تعتبر أكبر مصدر من مصادر التمويل المتاحة للصندوق. ومن الناحية النظرية تبلغ قيمة هذه الحصص في الوقت الحالي ٢٩٠بليون دولار أمريكي، رغم أن قيمتها أقل من ذلك في حقيقة الأمر. فنظراً لأن البلدان الأعضاء تدفع ٧٥% من قيمة حصتها بالعملة المحلية، ولندرة الطلب على معظم العملات الوطنية خارج البلاد التي تصدرها، فإن ما يقرب من نصف الأموال المسجلة في الميزانية العمومية للصندوق لا

يمكن استخدامها فى عملياته. ورغم وجود استثناءات عارضة، يمكن القول بأن عدد العملات التى يتم اقتراضها سنويا من الصندوق لا يتجاوز فى العادة عشرين عملة، وأن معظم البلدان التى تطلب الاقتراض لا تريد إلا العملات الرئيسية القابلة للتحويل، أى الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى والجنية الإسترلينى والفرنك السويسرى، بالإضافة إلى اليورو.

وقد استقر رأى البلدان المؤسسة لصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٤ على أن أفضل سبل لضمان فاعلية الصندوق وموثوقية قراراته هوربط القوة التصويتية للأعضاء ربطاً مباشراً بمساهمتهم المالية فى المؤسسة من خلال الحصص، بحيث يكون أكبر المساهمين فى الصندوق هم أصحاب أقوى الأصوات فى تحديد سياساته.

وتسهم الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر فى صندوق النقد الدولى حيث تبلغ حصتها ١٧,٦% من مجموع الحصص. وتأتى اليابان فى المرتبة الثانية بنسبة ٦,٥%، يليها وفى المرتبة الثالثة ألمانيا بنسبة ٦,٢%، ثم تأتى كل من فرنسا والمملكة المتحدة فى المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبة ٥,١% لكل منهما. وتأتى إيطاليا فى المرتبة السادسة بنسبة ٣,٣٦%، والمملكة العربية السعودية فى المرتبة السابعة بنسبة ٣,٣%، وكندا فى المرتبة الثامنة بنسبة٣,٠٢%، والصين فى المرتبة التاسعة بنسبة٣,٠٢%، وروسيا فى المرتبة العاشرة بنسبة ٢,٨% من مجموع الحصص فى الوقت الحاضر. أما بالاووسيشل فتعتبران من أصغر اقتصاديات العالم حيث تسهم كل منهما بمقدار ٠,٠٠٢% و٠,٠٠٤% على الترتيب.

ويضم صندوق النقد الدولى حاليا ١٨٤ بلدا عضوا، أى نحوجميع بلـــدان العـــالم تقريــبا. وبـــاب العضوية مفتوح لكل بلد يدير سياسته الخارجــية بنفسه وتوافق على الالتزام بالنظام الأساسى للصندوق، بما يــنص علــيه مــن حقوق والتزامات. وقد أصبحت الآن جميع البلدان الكــبرى أعضـــاء فـــى الصـــندوق. وانضـــمت لعضـــوية الصندوق الاقتصاديات التى كانت تعتمد على التخطيط المركزى، أى جمهوريات الاتحـــاد الســـوفيتى السابق وبلدان أوربا الشرقية، وهى تمر فى الوقت الحـــالى بمراحل مختلفة فى اتجاه التحول الكامل إلى نظام اقتصاديات الســـوق. ويجوز لأى بلد عضوأن ينسحب من عضوية الصندوق وقتما شـــاء، وهومـــا فعلـــته كوبـــا، وتشيكوســـلوفاكيا(الجمهورية التشيكية والجمهوريـــة الســـلوفاكية حالـــياً)، وأندونيسيا، وبولندا التى سبق لها الانســـحاب من الصندوق ثم أعادت النظر فى قرارها وانضمت مجددا إلى عضويته، باستثناء كوبا كما سبق بيانه.

٢- اتفاقات الاقتراض للصندوق :

يحـــق للـــبلد العضوأن يقترض من صندوق النقد الدولى ما يعادل أضعاف حجم حصته المدفوعة، ولذلك فإن الحصص وحدها قد لا توفر للصـــندوق المـــوارد الكافـــية لتلبية احتياجات الأعضاء للاقتراض فى الفترات التى يتعرض فيه الاقتصاد العالمى لضغوط شديدة. ونظرا لأن دعـــوة صـــندوق النقد الدولى لتقديم دعم مالى لروسيا، وبلدان الأزمة الأسيوية، والمكسيك، بالإضافة إلى بلدان نامية أخرى، فقد فرضت هذه الضـــغوط غير العادية على موارد الصندوق. وتحسباً لذلك فإنه يجوز

لصندوق النقد الدولى الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أى تهديد للنظام النقدى الدولى.

١ - المجموعة الأولى: وهى الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التى تـم إنشـاؤها فى عام ١٩٦٢، ويشارك فيها إحدى عشر مشتركاً (حكومـات مجموعة البلدان الصناعية العشر وسويسرا أوبنوكها المركزية).

٢ - المجموعة الثانية: وهى الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التى تم استحداثها فى عام ١٩٩٩، ويشارك فيها ٢٥ بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتى الاتفاقات هاتين، يمكن أن يتاح لصندوق النقد الدولـى اقـتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (وهوما يعادل نحو٤٦ بليون دولار أمريكى).

٣ - حقوق السحب الخاصة (SDR) :

بقـى أن نشـير إلى وحدة حقوق السحب الخاصة. ما هى وحدة حقوق السحب الخاصة ؟

وحـدة حقـوق السـحب الخاصة هى أصل احتياطى دولى أنشأه صـندوق الـنقد الدولى فى عام ١٩٦٩ (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسـيس الصندوق) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخـزون المتوفر حينذاك والنموالمتوقع فى الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع فى التجارة.

وكانت أهم الأصول الاحتياطية فى ذلك الحين هوالذهب والدولار الأمريكى، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهـــب بما ينطوى عليه من تقلبات كاملة، وعلى العجز المتواصل فى مـــيزان مدفوعـــات الولايـــات المتحدة الأمريكية، وهوالأمر الذى كان مطلوبـــا لتحقـــيق نمومستمر فى الاحتياطيات بالدولار الأمريكى. ويتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى تكميلى يمكن لصندوق النقد الدولى تخصيصه للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة، كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة ــ التى تعرف أحياناً باسم الذهب الورقى رغم تجردها من الوجود المادى ــ يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (فى صـــورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصتها. وقد خصص الصندوق حـــتى الآن ٢١,٤ بلـــيون وحـــــدة ســـحب خاصة (حوالى ٢٩ بليون دولار أمريكى) للبلدان الأعضـــاء، وكان آخر تخصيص هوالذى تم فى عـــام ١٩٨١ عندما تم تخصيص ٤١ بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعـــدد ١٤١ بلداً كانت هى أعضاء الصندوق فى ذلك الحين. ومنذ عام ١٩٨١ لـــم يـــرى الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهوما يرجع فى جانب منه إلى نموأسواق رأس المال الدولية.

ولكـــن فـــى ســـبتمبر ١٩٩٩ مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء فى الصـــندوق ــ التى تضمنت بلدانا لم تكن قد تلقت أى تخصيص بعد ــ اقـــترح مجلـــس المحافظيـــن إدخـــال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس

الصـــندوق. وعـــند الموافقـــة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصـــوات الحكومـــات الأعضـــاء، فســـوف يصرح الصندوق بإجراء تخصـــيص خـــاص لمرة واحدة (لتحقيق المساواة) بمقدار ٢١,٤ بليون وحـــدة حقـــوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحويرفع نسبة مخصصـــات كـــل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معيارك مشترك.

ويجـــوز للـــبلدان الأعضاء فى الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصـــة فى المعاملات مع بعضها البعض، ومع ١٦ حائزا (مؤسسياً) لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصـــة هى وحدة الحساب التى يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق الســـحب الخاصة كوحدة حساب أوكأساس لوحدة الحساب فى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاضة يوميا باستخدام سلة من أربـــع عمـــلات رئيسية هى: اليورو، الين اليابانى، الجنية الإسترلينى والـــدولار الأمـــريكى. وفى أول أغسطس ٢٠٠١ كانت وحدة السحب الخاصـــة تســـاوى ١,٢٦ دولار أمـــريكى. وتجرى مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة فى المعـــاملات الدولـــية والـــتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية فى النظم المالية والتجارية العالمية.

٤ – الرســوم :

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، يدفع البلد العضورسوماً متنوعة عند اقتراضــه مــن صندوق النقد الدولى لتغطية النفقات الإدارية وتعويض البلد الذى تم اقتراض عملته.

ويدفع المقترض فى الوقت الحالى رسوم خدمة ورسوم التزام تبلغ حوالـى ربـع فى المائة من المبلغ المقترض، ورسوم تدفع على سبيل الفـائدة بنسـبة تبلغ نحو٤,٥% (مع استثناء آلية الهيكلى، حيث تكون الفوائـد المقررة أقل من ذلك بكثير). ولا يحصل البلد العضوعلى فوائد علـى مدفوعات حصته إلا إذا اقترضت بلدان أخرى عملته من مجمع العمـلات لـدى الصندوق. ويختلف معدل التعويض الذى يحصل عليه الـبلد العضومن آن إلى آخر، ولكنه بلغ فى الفترة الأخيرة حوالى ٤% من المبلغ الذى تقترضه بعملته بلدان أخرى فى الصندوق.

وتمشـياً مع روح التعاون الذى يتميز به الصندوق، تكون الرسوم الـتى يدفعها الطرف المقترض للصندوق على سبيل الفائدة، والتعويض الذى يتلقاه الطرف المقرض من الصندوق أقل من المعدلات السائدة فى السوق بقدر طفيف.

البحث السادس

ما هوتكييف صندوق النقد الدولى
مع المستجدات المتعاقبة
ومع التحديات الجديدة فى عصر العولمة ؟

١ – تكييف الصندوق مع المستجدات المتعاقبة :

منذ عام ١٩٤٤، شهد العالم نموا فى الدخول الحقيقية لم يسبق لها مثـيل. ومـع أن منافع النمو لم تتحقق لجميع الدول على قدم المساواة سواء على مستوى داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم، فإن معظم البلدان شـهدت تحسـنا فى الأحوال السائدة يتناقص تناقصا صارخا مع عموم الأحوال فى فترة ما بين الحربين العالميين على وجه الخصوص. ومن أسـباب ذلـك مـا أدخـل من تحسينات على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصـادية بيـن انـتعاش وكساد. وقد أسهم صندوق النقد الدولى فى إحداث هذه التطورات.

وفى العقود التى انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلا عـن تزايد التحسن فى الأحوال السائدة، مر الاقتصاد العالمى والنظام النقدى بتغيرات أخرى كبيرة، وهى تغـيرات أبرزت أهمية الأغراض الـتى يخدمها صندوق النقـد الدولى وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبـت مـن الصـندوق أيضا أن يتكيف مع المستجدات وتسرع فى جهود الإصلاح.

كذلك فإن التقدم السريع فى مجال التكنولوجيا والاتصالات (الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة) قد أسهم بدوره فى زيادة التكامل الدولى بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية.

هـذا وقد استطاعت الدول الغربية التغلب على التزاماتها كأعضاء بفرض فترة انتقالية لمدة ٥ سنوات اعتباراً من بداية عمل الصندوق فى

عـــام ١٩٤٧. ويعتـــبر عــــام ١٩٦١ هو البداية الفعلية لتطبيق اتفاقية الصندوق عندما أعلنت الدول الغربية قابلية عملاتها للتحويل. وفى نفس الوقت بدأت فى الظهور مشكلة ندرة الدولار الأمريكى مع ظهور العجز فـــى ميزان المدفوعات الأمريكى الذى بلغ ٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ وتدهـــور أرصدة الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب لتصل إلى نحو ١٥,٥ بليون دولار عام ١٩٦٤ مقابل ٢٤,٥ بليون دولار عام ١٩٤٨. ومـــنذ ذلك الحين اختفت مشكلة ندرة الدولار وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكـــية على الاقتصاد العالمى ولكن بدأت مشكلة جديدة وهى أزمة الإفـــراط فى عرض الدولار. وقد وصلت الأزمة ذروتها فى أغسطس ١٩٧١ عـــندما أعلنـــت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء قابلية تحويل الـــدولار إلى ذهب. وهنا انهارت إحدى الأسس التى بنيت عليها اتفاقية الصـــندوق. ومـــن هـــنا تكيف الصندوق لهذا الحدث وغير فى سبتمبر ١٩٧١ حسابات الصندوق من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، كما أقر نظام تعويم أسعار الصرف بعد مؤتمر جاميكا ١٩٧٦.

ورغـــم أن هذه الصدمات كانت كفيلة بإضعاف دور صندوق النقد الدولـــى، إلا أن دروس الســـبعينات والثمانينات من القرن الماضى قد عملـــت علـــى اتســـاع دور الصندوق. فلم يقتصر دوره على معالجة مشـــكلات الـــدول الصناعية المتقدمة وحدها بل اتسع هذا الدور ليشمل بلدان العالم الثالث.

فقـــد شهدت فترة السبعينات من القرن الماضى تحولا أساسيا فى عمليات الصندوق حتى أطلق عليها (فترة التحرر Period Of Liberation).

فقد لعب الصندوق دوراً ملحوظاً خلال فترة ارتفاع أسعار البترول الأولـــى ١٩٧٣-١٩٧٤ ومـــا ترتـــب عليها من زيادة هائلة فى عجز موازيـــن مدفوعات الدول المستوردة للبترول ومنتجاته وبرزت الحاجة إلى موارد جديدة وكبيرة لتغطية هذا العجز، وقد استجاب لها الصندوق بتنمـــية موارده والتوسع فى شروط الاقتراض بالإضافة إلى إقامته أول تسهيلات للبترول فى يونيو ١٩٧٤ أعقبه بتسهيل ثانى فى أبريل ١٩٧٥، ممـــا أدى إلى زيادة تدفق أموال الصندوق إلى أعضاءه من دول العالم المتقدم ودول العالم النامى وإن كان دول العالم المتقدم قد حصلت على نصـــيب تجـــاوز نصـــف المـــوارد النقدية لتغطية ارتفاع نفقة استيراد البـــترول. وقـــد تغيرت سياسة صندوق النقد الدولى على أثر الارتفاع الـــثانى لأسعار البترول ١٩٧٩-١٩٨٠ تغيرا جذريا عن سياسته خلال السبعينات نتيجة إلى اختلاف مراكز القوى بين الدول المتقدمة الصناعية ودول العـــالم الثالـــث وإلـــى اختلاف عبء زيادة أسعار البترول، وقد استوعبت الدول الصناعية المتقدمة دروس السبعينات واستعدت لمواجهة أى ارتفـــاع فى أسعار البترول من خلال التنسيق بين سياساتها وإتباع تدابير فى ترشيد استهلاك البترول بينما ساءت حالة دول العالم الثالث لأنهـــا لـــم تراع حسابات المستقبل فى وقت اتجهت فيه معدلات التبادل الخـــارجى إلـــى التدهور فى غير صالحها. وبعبارة أخرى فقد صاحب الارتفـــاع الأول لأسعار البترول تعارض مصالح بين الدول المصدرة وبين الدول المستوردة للبترول بصرف النظر عما إذا كانت متقدمة أو نامية، بينما صاحب الارتفاع الثانى لأسعار البترول مواجهة بين الدول المـــتقدمة ودول العالم الثالث بغض النظر عما إذا كانت الدول الأخيرة

مصدرة أو مستوردة للبترول. وقد انعكست هذه المواجهة داخل صندوق النقد الدولي في تصعيد الشروط التى على أساسها يقدم الصندوق موارده، فبدلا من تقديم التسهيلات البترولية على أساس درجة الاحتياجات الفعلية، أصبح تقديمها مرتبط بتطبيق برامج التثبيت التى يطالب بها الصندوق.

وبالإضافة إلى عاليه، فقد شهد الاقتصاد العالمى مع دخول السبعينات من القرن الماضى ظاهرة التضخم الركودى Stag-Inflation، ترتب عليه تطورات هامة فى الأسواق المالية تمثلت فى تراكم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية الدولية وعجز الدول الصناعية المتقدمة عن استيعابها بسبب هذه الظاهرة. ونتيجة لذلك فقد كان من الطبيعى أن تتجه تلك البنوك التجارية الدولية الخاصة إلى الدول النامية لتصريف الأرصدة النقدية المتراكمة لديها مما نتج عنه زيادة فى المديونيات الدولية على الدول النامية تجاه البنوك التجارية الدولية الخاصة، وهى ديون تتم بشروط السوق التجارية أى بسعر فائدة مرتفع فضلا عن قصر مدة القرض وهى شروط لا تناسب الاحتياجات التمويلية لدول العالم النامى. وبسبب الإفراط فى هذه الديون وارتفاع أعباء خدماتها، واجهت البنوك التجارية الدولية الخاصة صعوبة أو استحالة الحصول على أموالها بعد إعلان الكثير من الدول النامية بما فيهم أكثر الدول المدينة اقتراضا توقفها الكلى أو الجزئى عن السداد ومطالبة الحكومات الدائنة والبنوك التجارية الدولية الخاصة بالتخفيف من أعباء مديونيتها. وتجنبا للآثار السلبية لإلغاء وشطب هذه الديون لجأت البنوك التجارية الدولية الخاصة إلى صندوق النقد الدولى طالبة وساطته فى إعادة جدولة

هــذه الديــون وتخفيض الفوائد. وقد قبل الصندوق هذه الوساطة رغم تعارضها مع ميثاقه حيث تقتصر خدماته على المؤسسات الحكومية أى علــى الديــون الرسمية وحدها. وبهذا ظهر دور جديد يستجد لصندوق الــنقد الدولــى كممثل لمصالح مؤسسات التمويل الدولية الخاصة. وفى نفــس الوقــت اتجه الصندوق عام ١٩٨٤ إلى تطوير تسهيلات التثبيت وإدخال بنود جديدة عليها بحيث أصبحت تمثل إحدى الركائز الأساسية الــتى انطلــق ويــنطلق مــنها صندوق النقد الدولى فى رسم السياسة الاقتصادية للدول المدينة. وقد تم الربط بين الموافقة على إعادة جدولة الديــون الخارجــية وتقديم قروض جديدة والاستفادة من برامج التثبيت للصــندوق للدول المدينة بتبنى هذه الدول لسياسات اقتصادية يرتضيها الصندوق والتى تعرف بالمشروطية Conditionality.

كمــا حدث تنسيق كامل ودقيق بين سياسات صندوق النقد الدولى وسياســات البنك الدولى من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة للــبلاد المدينة بحيث اختلفت الفروق التى كانت قائمة بينهما فى عقدى الستينات والسبعينات من القرن الماضى، ونشأ مؤخرا بينهما اصطلاح جديــد وهــو المشروطية المتقاطعة Cross Conditionality الذى يعنى الترابط والتداخل بين شروط كل من صندوق النقد الدولى.

وتتميز تسهيلات التثبيت الاقتصادى لصندوق النقد الدولى بصفات جديدة يمكن تلخيصها فى التالى :

- أن تقــوم الدولــة العضو بمعاونة العاملين فى صندوق النقد الدولى والبــنك الدولى فى إعداد ورقة تتضمن إطارا للسياسة الاقتصادية

تغطى فترة ٣ سنوات تجدد فيها الأهداف العامة والتدابير المطلوبة واحتـياجات الـتمويل المرتـبطة ببرنامج التثبيت، بالإضافة إلى معوقات الاقتصاد بصفة عامة والمعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادى وسـداد المدفوعـات الخارجية بصفة خاصة. ويجرى تحديث هذه الورقـة فى بداية كل سنة من سنوات البرنامج لضمان استمرارية السياسات التى تعهدت بها الدولة العضو.

- أن يكـون إقرار ورقة إطار السياسة الاقتصادية – عاليه – عاملا منشـطا ومشـجعا لـتدفق موارد إضافية من مصادر أخرى ثنائية ومـتعددة الأطـراف، حيـث أن موارد تسهيل التثبيت الاقتصادى للصندوق تكون فى الغالب متواضعة وغير كافية لاحتياجات الدولة للإصلاح الاقتصادى. وتساعد هذه الورقة فى توفير موارد إضافية بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين حتى يمكن إجراء التعديلات التى يتضمنها البرنامج.

- أصـبح التعاون بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أكثر قدرة ووضـوحا، ويتضح ذلك من اشتراط المساعدة المشتركة فى إعداد أوراق إطار السياسة الاقتصادية، وفى المفاوضات المشتركة لإعداد الترتيـبات النهائـية فى مجال خبرة كل منهما. وكقاعدة عامة يهتم صـندوق النقد الدولى بقضايا الاقتصاد الكلية وتدابير إزالة اختلال الـتوازن الاقتصـادى الكلى فى الأجل القصير، بينما يركز البنك الدولـى علـى القضـايا متوسـطة وطويلة الأجل وتحليل سلامة السياسات القطاعية وبرامج الاستثمار الحكومية وأولوياتها.

وفضـــلا عن ذلك فقد قام صندوق النقد الدولى على مدى الثلاثين سنة الماضية بإقراض البلدان الأعضاء من خلال آلية صممت خصيصا لمعالجـــة حالات الهبوط المؤقت فى حصيلة الصادرات لأسباب خارجة إلـــى حد كبير عن سيطرة البلد العضو المعنى، كأن يؤدى الصقيع إلى إتـــلاف محصـــول البن الذى يصدره البلد العضو للحصول على النقد الأجنـــبى (الـــدولار الأمـــريكى مـــثلا) اللازم لسداد التزاماته اليومية المستحقة لأعضاء آخرين. وفى هذه الحالة يمكن أن يطلب البلد العضو قرضـــاً مـــن صـــندوق النقد الدولى لتعويضه عما تكبد من خسائر فى إيرادات التصدير، وهو ما يعرف بالتمويل التعويضى. ويقوم الصندوق مـــن جانـــبه بـــتزويد البلد العضو بالدولارات التى يحتاج إليها لسداد الـــتزاماته فـــى مواعيدها المقررة إلى أن يقوم بتصدير محصول البن التالى واستئناف التدفق الطبيعى للإيرادات.

كمـــا إنـــه اعتبارا من عام ١٩٨٨، أصبح بإمكان الصندوق أيضا توفـــير الـــتمويل الطـــارئ للـــبلدان الأعضاء التى تقوم بتنفيذ برامج تصـــحيحية يساندها الصندوق لمساعدتها على الاستمرار فى تنفيذ هذه الـــبرامج فـــى مواجهة مجموعة عريضة من الصدمات الخارجية غير المتوقعة.

وثمـــة آلـــية أخرى يمكن من خلالها توفير التمويل اللازم للبلدان الفقـــيرة بســـعر فائدة شديد الانخفاض فى فترات إعادة الهيكلة الجذرية لاقتصـــاداتها لإزالـــة مـــا يشوبها من أوجه قصور طويلة الأمد. ومن الخصائص الجديدة التى يتسم بها أسلوب الاقتراض المذكور (لأغراض

التصـــحيح الهــيكلى) إنه يقتضى التنسيق العام مع البنك الدولى، وهو المؤسسة الشقيقة للصندوق التى تختص بمهمة تمويل التنمية الاقتصادية فـــى الـــبلدان الأكثر فقرا فى العالم، من أجل تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بالقضاء على مصدر المشكلات المتعلقة بالمدفوعات وتمهيد السبيل أمام تحقـــيق النمو الاقتصادى. ويتم تمويل هذه الآلية من خلال المساهمات الطوعية المقدمة من البلدان الأعضاء التى تقبل من منطق روح التعاون أن تتـــنازل عن أسعار الفائدة التى يمكن أن تتقاضاها على هذه الأموال فى ظل الأوضاع السائدة فى السوق. وقد بلغ حجم الموارد التى قدمتها البلدان الأعضاء لتمويل هذه الآلية نحو ٢٠ مليار دولار أمريكى.

هذا ويقوم صندوق النقد الدولى قروضه للبلدان الأعضاء التى تمر بمشـــكلات فـــى المدفوعـــات بموجب آليات متنوعة تختلف باختلاف المشـــكلات الـــتى تســـعى لحلها. ولعل أكثر الآليات المستخدمة شيوعا اتفاقـــات الاســـتعداد الائـــتمانى واتفاقات التمويل الممددة. وتوفر هذه الاتفاقـــات اعتمادات ذات حدود قصوى للبلدان التى تمر بمصاعب فى سداد التزاماتها الخارجية لمساندة برنامج تتراوح مدته بين عام وعامين (فـــى حالة اتفاقات الاستعداد الائتمانى) أو ثلاثة إلى أربعة أعوام (فى حالة الاتفاقات الممددة)، لإعطاء هذه البلدان فترة كافية تقوم فيها بإعادة تنظيم أوضاعها المالية وإعادة هيكلة اقتصادياتها واتخاذ التدابير اللازمة لاســـتئناف النمو. وخلال فترة البرنامج يجوز للعضو المعنى الاقتراض مـــن الصندوق لسداد مدفوعاته الخارجية إلى أن يصل مجموع المبالغ المســـحوبة إلى القيمة القصوى للاعتماد المقرر، شريطة الاستمرار فى تنفيذ البرنامج التصحيحى للسياسات الاقتصادية.

٢ – تكييف الصندوق مع التحديات الجديدة فى عصر العولمة :

شـــكل عقد التسعينات من القرن الماضى بأجوائه المضطربة أكبر الـــتحديات التى تعرض لها صندوق النقد الدولى منذ إنشائه. وقد أثارت هذه التحديات الجديدة الاهتمام بضرورة ضمان ملاءمة آليات الصندوق وعملياته لما يتسم به العالم الجديد من تكامل فى الأسواق العالمية للسلع والخدمـــات ورأس المـــال. وبـــدأ صندوق النقد الدولى يقوم بمراجعة مســـتمرة لعملياته الرقابية التى تشمل مجالات السلامة المصرفية ونشر البـــيانات وتشـــجيع سلامة الحكم والإدارة. ويرجع نجاح صندوق النقد الدولـــى فـــى الاســـتمرار كقوة فعالة فى مجال الشئون النقدية والمالية الدولـــية إلـــى قدرته على الاستجابة والتكييف بمرونة لهذه الاحتياجات والبيئة المتغيرة وغيرها.

وفى بداية التسعينات، قاد صندوق النقد الدولى حملة واسعة النطاق لمساعدة بلدان أوربا الوسطى وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحـــاد السوفيتى السابق فى اجتيازها لمرحلة التحول الصعبة من نظم التخطـــيط المركـــزى إلـــى اقتصاديات السوق. وقد ركز الصندوق فى معظـــم جهـــوده على توفير الخبرة الفنية اللازمة لإنشاء الهياكل المالية والاقتصـــادية (البـــنوك المركـــزية، الـــنظم الضريبية، إمكانية تحويل العمـــلات، ونظـــم التعريفات الجمركية، إلى آخره) التى لا غنى عنها لتشـــغيل نظـــام الاقتصـــاد الحر، وإن كان التمويل يعتبر من العناصر المهمة الأخرى التى تتألف منها هذه المساعدات لتلك الدول.

وفى إطار الجهود المتواصلة لتعزيز النمو الاقتصادى والسياسات السليمة فى البلدان النامية، يتعاون الصندوق مع البنك الدولى فى تنفيذ مبادرة "هيبيك" لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف تساعد المبادرة البلدان التى تتمتع بسجل أداء إيجابى فى مجال التصحيح الاقتصادى على التخفيف من أعباء ديونها حتى تصل خدمة الديون إلى مستويات يمكن تحملها.

وفى منتصف التسعينات، تفجرت أزمة مالية فى المكسيك أوضحت مدى تعرض البلدان الأعضاء لحظر التحولات المفاجئة فى ثقة الأسواق وتوقعاتها. وقد أدت هذه الأزمة إلى خروج رؤوس أموال كبيرة من المكسيك، فبادرت المكسيك بوضع برنامج قوى لتصحيح السياسات الاقتصادية سرعان ما وافق عليه صندوق النقد الدولى فى أول فبراير ١٩٩٥، وهو يمثل أكبر صفقة تمويل تتم الموافقة عليها لصالح بلد عضو، حيث بلغت قيمتها ١٨,٨ بليون دولار أمريكى، وكان الهدف من هذه المساعدة الاستثنائية إعطاء الثقة للمجتمع المالى الدولى والحيلولة دون انتشار عدوى الأزمة المكسيكية إلى أعضاء آخرين.

وفيما بين عامى ١٩٩٧-١٩٩٨ أسفر وقوع الأزمة الأسيوية عن تقديم قروض ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعها إلى ٣٦ بليون دولار أمريكى. فقد تم منح قرض غير مسبوق فى ديسمبر ١٩٩٧ لكوريا الجنوبية قيمته٢٠,٩ بليون دولار أمريكى، فى إطار مجموعة رئيسية من الإجراءات المالية الدولية المساندة. كذلك تم منح قروض ضخمة لأندونيسيا فى نوفمبر ١٩٩٧ بقيمة ٤ بليون دولار أمريكى.

وفى يوليو١٩٩٨، أدت المشكلات الاقتصادية والمالية الخطيرة فى روسيا إلى إضافة مبلغ ١١,٢بليون دولار أمريكى لقرضها السابق الذى بلغ ٩,٢ بليون دولار أمريكى تم تقديمها فى مارس ١٩٩٦.

وفى أعقاب الأزمتين الماليتين المكسيكية والأسيوية، انصب تركيز صندوق النقد الدولى على الحيلولة دون وقوع أزمات مماثلة فى المستقبل من خلال تعزيز الرقابة على سياسات سعر الصرف والأسواق المالية لدى البلدان الأعضاء. وقد اتخذ الصندوق خطوات عديدة لإجراء تقييم أكثر صراحة للمخاطر المحتملة. التى تنطوى على عليها سياسات البلدان الأعضاء. كذلك سعى الصندوق إلى الحصول من البلدان الأعضاء على بيانات دقيقة بوتيرة أكثر انتظاماً، والتعمق فى دراسة قطاعاتها المالية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المرجح انتشار الاضطرابات الاقتصادية الواقعة فيها إلى باقى المجتمع الدولى. وقد أبرزت الأزمة المالية الأسيوية ضرورة قيام البلدان الأعضاء بنشر بيانات دقيقة فى الوقت المناسب، كما أكدت على أهمية توسيع نطاق الأنشطة الرقابية لتتجاوز القضايا الاقتصادية الكلية القصيرة المدى، فتشمل سياسات القطاع المالى على وجه الخصوص، وعلى ضرورة قيام الصندوق بتوجيه اهتمام أكبر إلى طبيعية الاعتماد المتبادل فيها بين السياسات القطرية المختلفة وما ينتج عنه من مخاطر العدوى، وعلى أن مراعاة الشفافية (أو المصارحة) فيما يتعلق بهذه السياسات يعتبر أمرا حاسما لاستعادة ثقة الأسواق، وأن فعالية الرقابة التى يمارسها الصندوق تعتمد فى النهاية على استعادة البلدان الأعضاء فيه للأخذ بما يسد به لها من مشورة.

وفضلا عن ذلك، ونظرا لزيادة أهمية التدفقات الرأسمالية الخاصة فـى الاقتصـاد العالمى المحكوم بالعولمة، قامت اللجنة المؤقتة والتى تغـيرت فى سبتمبر ١٩٩٩ إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، بالموافقة على مبدأ تعديل ميثاق صندوق النقد الدولى (أو موارد اتفاقيته) بحيـث يصبح تشجيع تحرير الحساب الرأسمالى أحد أغراضه، وبحيث تخول للصندوق السلطة الملائمة على حركات رؤوس الأموال. وينظر صـندوق النقد الدولى بعناية فى هذه القضية بكافة جوانبها، وهو مدرك لضـرورة تتابع التحول نحو تحرير الحساب الرأسمالى وضبط سرعته على النحو الملائم فى ضوء ظروف كل من البلدان الأعضاء.

وخلاصـة القـول، إنـه مع التحديات الجديدة التى أوجدها تطور الاقتصـاد العـالمى مـنذ نشـأة صندوق النقـد الدولى، تطور عمل الصندوق وتبلورت ملامحه حتى يتسنى له الاستمرار فى تحقيق أهدافه على نحو فعال.

وهـنا يـبرز أن العولمة (أى تزايد التكامل الدولى بين الأسواق والاقتصاديات) قد ارتبطت بظهور تحديات اقتصادية هائلة لا سيما منذ بدايـة التسـعينات مـن القـرن الماضى. وكان من بين هذه التحديات ضـرورة التصدى للأزمات المالية المعاصرة التى تنتشر فى الأسواق الصاعدة بسرعة أكبر من ذى قبل، وخاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية، ومساعدة عددا من البلدان على عبور مرحلة التحول من نظام التخطيط المركزى إلى النظم القائمة على السوق والانضمام إلى السوق العالمى،

فضـــلا عـــن تشـــجيع النمو الاقتصادى وخفض أعداد الفقراء فى أفقر البلدان التى تعد مهددة بالتخلف عن مسيرة العولمة.

وقـــد جـــاء رد فعـــل الصـــندوق إزاء هذه التحديات فى صورة إصـــلاحات وبرامج جديدة تستهدف تعزيز بنيان النظام النقدى والمالى الدولـــى (أو إطار القواعد والمؤسسات فى هذا النظام)، وجهود لتعزيز مســـاهمته فـــى منع وقوع الأزمات المالية والتخفيف من حدة الفقر فى أكثر بلاد العالم فقراً، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد.

البحث السابع

كيف يخدم صندوق النقد الدولى الدول الأعضاء ؟

يساعد صندوق النقد الدولى أعضائه عن طريق المجالات التالية :

١ – استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم المالية والاقتصادية.

٢ – إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التى تستهدف تصحيح مشكلات موازين المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

٣ – تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين فى الحكومات والبنوك المركزية، وذلك فى مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

١– تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمى :

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولى إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدى الدولى، بما فى ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة ــ أى الإشراف ــ على سياسات أسعار الصرف فى بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق فى جهوده الرامية إلى ضمان ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

وعلى نحو أكثر تحديدا، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادى المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية

منظمة، وتجنب التلاعب فى أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة.

وعلاوة على ذلك، يتعهد كل بلد عضو أن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابى على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف فى كل بلد عضو ينبغى أن تتم فى إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية فى البلد المعنى.

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضى رقابة الصندوق، وما يرتبط من تقديم المشورة بشأن السياسات أن تساعد فى التنبيه إلى الأخطاء قبل وقوعها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف فى الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس صندوق النقد الدولى دوره الإشرافى بطرق ثلاث وهى : الرقابة القطرية، الرقابة العالمية والرقابة الإقليمية كما يلى :

١ - الرقابة القطرية : وتتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياستها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم (مشاورات المادة الرابعة) لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. وتتم مشاورات المادة الرابعة عن طريق فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعنى لجمع البيانات الاقتصادية والمالية، وعقد مناقشات مع المسئولين فى

الحكومة والبنك المركزى حول السياسات الاقتصادية للبلد المعنى فى سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصـــرف، وتقيـيم مـدى سلامة النظام المالى، وتفحص قضايا السياســات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكـــم والإدارة البيئية وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصـــاد الكلى. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريرا إلى المجلس التنفــيذى للصــندوق عما خلص إليه من نتائج بعد الحصول على موافقة الإدارة. ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد فى التقرير، ويحـــال ما يراه إلى حكومة البلد المعنى فى شكل ملخص يصدره رئـــيس المجلس. وعن طريق هذه الرقابة يكتسب المجتمع الدولى الدروس المستخلصة من سياسات البلد المعنى.

ومـــع زيـــادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته فى السنوات الأخـــيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هى نشر ملخصات مناقشات المجلـــس التنفـــيذى لعـــدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانـــب ملخصـــات تحلـــيلات خبراء الصندوق فى إطار نشرات معلومـــات معممة Public Information Notices ويتم فى حالات كثـــيرة نشر التقارير الكاملة التى يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهى تقارير يمكن الإطلاع عليها فى موقع الصندوق على شبكة الإنترنت شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

ويكمـــل الصـــندوق مشـــاوراته المعـــتادة سنويا مع البلدان الأعضـــاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما

دعـت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذى العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية فى بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

٢ - الـرقابة العالمـية: ويسـتتبع قـيام المجلـس التنفيذى للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضـات من هذا النوع إلى تقارير(آفاق الاقتصاد العالمى) التى يعدها خبراء الصندوق والتى تتم فى العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذى لمناقشات المجلس.

ومـن العناصر الأخرى فى عملية الرقابة العالمية التى يقوم بها الصندوق تلك المناقشات السنوية المعتادة التى يعقدها المجلس حـول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات فى أسواق رأس المـال الدولـية، وهـى موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها. كما يعقد المجلس التنفيذى مناقشات غير رسمية أكـثر تواتـراً حـول ما يجرى فى العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات فى الأسواق.

٣ - الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولى السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية. ويشمل على سبيل المثال مناقشات المجلـس التنفيذى للتطورات فى الاتحاد الأوربى ومنطقة اليورو، والاتحـاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد النقدى لدول شرق الكاريبى.

كمـــا تشـــارك إدارة الصـــندوق وموظفوه فى مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعـــات مثل مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، ومجلس التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا والمحيط الهادى APEC.

٢- الإقــراض لدعم سياسات الإصلاح الخاصة بميزان المدفوعات والنمو المستدام :

يقــدم صندوق النقد الدولى قروضا بالعملات الأجنبية للبلدان التى تواجـــه مشكلات فى ميزان المدفوعات لتخفيف صعوبة التصحيح الذى يتعيــن علـــى البلد المعنى إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية علاج المشـــكلات التى يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كما تستهدف هذه القروض دعم السياسات بما فى ذلك الإصلاحات الهيكلية التى يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وتؤدى إلى النمو المستدام.

ويمكـــن لأى بلـــد عضـــو أن يلجأ إلى الصندوق للحصول على الـــتمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أى إذا احتاج إلى قرض رســـمى ليتمكـــن مـــن سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطنى أو الدولى. وقد تضمن هذه التدابير فرض قيـــود على التجارة والمدفوعات وضـــغط الطلـــب فى الاقتصاد المحلى ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية انخفاضاً حـــاداً. وبدون الإقراض المقـــدم من الصندوق تضطر البلـــدان التى تمر بمصاعب فى ميزان المدفـــوعات إلى اتخاذ إجـــراءات أو تدابـــير تصـــحيحية مفاجئـــة أو غير ذلك من التـــدابير

الأخـــرى الـــتى قد تضر ضرراً بالغاً بكل من الرخاء الوطنى والدولى على حد سواء.

ولكن ما هى البرامج الذى يقوم الصندوق بدعمها من موارده ؟

عندما يتوجه أحد البلدان إلى الصندوق طالبا التمويل، فهو إما أن يكون فى أزمة اقتصادية فعليه أو على وشك الوقوع فيها، فعملته تكون هدفـــا للمضــــاربة فـــى أسواق الصرف الأجنبى واحتياطياته مستنفذة ونشاطه الاقتصادى راكدا أو آخذا فى الهبوط وحالات الإفلاس وغيرها. ولاســـتعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية فى هذا البلد أو استرداد الظـــروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادى قابل للاستمرار، ينبغى الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادى والتمويل الرسمى أو الخاص.

ويقـــدم الصــــندوق المشــــورة إلى سلطات البلد المعنى فيما يتعلق بالسياســـات الاقتصادية التى ينتظر أن يتم معالجتها بأقصى درجة من الفعالـــية. ولكى يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجى والاستقرار المالى والنقدى والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج فيما يعرف (بخطـــاب الـــنوايا) توجـــه الحكومة إلى مدير عام الصندوق. وتتعاون السلطات الوطنية تعاونا وثيقا مع خبراء الصندوق فى صياغة البرنامج المدعـــم بمـــوارده بحيث يكون مصمما لموجهة الإحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعنى. ويعد هذا أمرا أساسيا لتحقيق فعالية البرنامج وأحد

العناصر الحيوية لتأمين نجاحه واكتساب الحكومة المعنية التأييد الوطنى له وهو ما يطلق عليه (الشعور بالملكية المحلية).

وتجوز الإشارة بأن كل برنامج يجرى تصميمه بمرونة بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، وهذا ما يحدث كثيرا.

أما بالنسبة لأدوات الإقراض فى صندوق النقد الدولى وتطورها، فإن هذه القروض تقدم بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات التى تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض فى كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التى تواجه ميزان المدفوعات والظروف التى يتعامل التسهيل المعنى.

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ٣ أنواع مختلفة من سياسات الإقراض وهى :

١ – اتفاقات الاستعداد الائتمانى: وهى تشكل لب سياسات الإقراض فى الصندوق. وقد استخدمت لأول مرة فى عام ١٩٥٢، وهدفها الأساسى هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل.

٢ – الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل: وتعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وتخدم البلدان التى تمر بمصاعب فى ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهى مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول نظراً لارتباطها بجوانب الضعف فى الاقتصاد الكلى. وتضم

السياســات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة للإصلاحات التى تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد مثل الإصلاحات الضريبية، وإصلاحات القطاع المالي، وخصخصة المؤسسات العامة، وتعزيز المرونة فى أسواق العمل.

٣ - القــروض الميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء: ويقدم الصندوق منذ أواخر السبعينات قروضا ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء فــى تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادى قابل للاســتمرار، وتحسين مستويات المعيشة. والتسهيل الميسر الحالى هو تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) والذى حل محل التسهيل الــتمويلى المقرر للتصحيح الهيكلى (ESAF) فى نوفمبر ١٩٩٩، وحــتى يصــبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى والهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات فى البلدان المعنية.

وقــد اســتحدث الصــندوق فى أواخر التسعينات تسهيلات أخرى تســتهدف مســاعدة البلدان فى مواجهة (الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق) ومــنع (عــدوى الأزمات المالية) إلى بلدان ذات السياسات الاقتصادية الســليمة. كما يقدم الصندوق قروضا أيضا لمساعدة البلدان فى مواجهة مشــكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكــوارث الطبيعية والآثار المترتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقــت فــى حصيلة الصادرات. وقد أنشئت هذه التسهيلات لمواجهة التحديات الجديدة.

وفى المقابل قد ألغيت التسهيلات التى فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت. فقد راجع المجلس التنفيذى هذه التسهيلات فى أوائل عام ٢٠٠٠ وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها. كما أدخل تعديلات على التسهيلات غير الميسرة الأخرى على النحو التالى :

- تعديل شروط الإقراض التى تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتمانى وتسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكثر من اللازم.
- إعادة التأكيد على اقتصاد تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التى تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.
- تعزيز مراقبة البرامج المدعمة موارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان غير المسدد من البلد العضو مستوى حدى معين.
- تعديل خطوط الائتمان الطارئ فى إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية فى منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التى تتبع سياسة سليمة.

وجميع المقترضون الحاليون من الصندوق من البلدان النامية، أومن البلدان التى تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاد السوق، أومن بلدان الأسواق الصاعدة التى تسير فى طريق التعافى من الأزمات المالية. وكثير من البلدان لا يملك إلا

إمكانية محدودة للنفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يرجع فى جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التى تواجهها.

ومــنذ أواخر السبعينات أصبح فى مقدور جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، وكانت هذه الدول تستأثر فيما قبل ذلك على أكثر من نصف التمويل الذى يقدمه الصندوق خلال العقدين الأوليين من إنشائه.

وهــناك سمات أساسية للإقراض المقدم من صندوق النقد الدولى، نذكر فيما يلى أهمها :

- صــندوق النقد الدولى ليس بنكا للتنمية ولا وكالة للمعونة، ولكنه يقدم قروضه لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعــات واستعادة النمو الاقتصادى المستدام. ويتم إيداع النقد الأجنـبى المقــدم الــذى تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضــو فى الصندوق لدى البنك المركزى فى البلد المعنى لدعم احتياطـياته الدولية وبالتالى إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وهذا على عكس القروض التى تقدمها بنوك ووكالات التنمية حيث أن أمــوال الصندوق لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها كما هو الحال بالنسبة لبنوك ووكالات التنمية.
- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابــد وأن يعــتمد سياســات تعمــل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعــات. وتســاعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولــى على ضمان عدم استخدام البلد المعنى لقروض الصندوق

لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد مـــن قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض. ولابد أن يتفق البلد المقترض والصندوق على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمـــة. كذلك فإن صندوق النقد الدولي يقوم بصرف القروض علـــى مـــراحل ترتـــبط بتنفـــيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات. ومنذ بداية ٢٠٠٠-٢٠٠١ عمل الصندوق على ترشيد هـــذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزا على سياسات الاقتصاد الكلى والقطـــاع المالى وأقل تدخلا فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يـــزيد مـــن شعور البلد بملكيه برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

- قروض الصندوق مؤقتة. فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ٦ أشهر أو تطول لتصل إلى ٤ سنوات. وتتراوح فترة السداد بين ٣,٢٥ إلى ٥ ســـنوات للقـــروض قصـــيرة الأجل بموجب اتفاقات الاستعداد الائـــتمانى، أو إلـــى ٤,٥ إلى ١٠ سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممددة.

غـــير أن المجلـــس التنفيذى للصندوق قد وافق فى نوفمبر ٢٠٠٠ علـــى اســـتحداث توقـــع الســـداد المـــبكر Early Repayment Expectation أى فـــى فـــترة تـــتراوح بين ٢,٢٥ إلى ٤ سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتمانى و٤,٥ إلى ٩ سنوات للاتفاقات الممددة. أمـــا فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض

بموجـــب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو من الفقـــر (PRGF) فهى ١٠ سنوات مع فترة سماح طولها ٥,٥ سنة لسداد أصل القرض.

- يتوقع الصندوق من المقرضين إعطاء أولوية لسداد قروضه. فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق فى الموعد المحدد حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات. ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المـــتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة. ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذى يعطيه المجتمع الدولى لوضع صندوق الـــنقد الدولـــى كدائن ممتاز، فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم رغم أنه فى العادة مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعنى على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

- أن الـــبلدان التى تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق ــ فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل ــ تدفع أســـعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده. ويمكن فرض رسم إضافى إذا تجـــاوز القرض مستوى حد معين لإنهاء البلدان الأعضاء عن الاســـتخدام المفـــرط لأموال الصندوق. وتنطبق الرسوم الإضافية أيضـــا علـــى المســـحوبات بموجـــب تسهيل الاحتياطى التكميلى Supplemental Reserve Facility .

أمـــا الـــبلدان منخفضة الدخل التى تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر يبلغ ٠,٥ فقط سنويا.

- تعزيـــزا للضـــمانات الوقائـــية التى تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتبارا من مارس ٢٠٠٠ إجـــراء تقيـــيمات لمـــدى امتـــثال البـــنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالـــية وآلـــيات التدقيق. وفى الوقت نفسه قرر المجلس التنفيذى توســـيع نطـــاق تطبـــيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التى تقـــترض من صندوق النقد الدولى على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

- عندما يقترض الصندوق فهو يقدم فى معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجى اللازمة للبلد المعنى. ولكن لأن موافقـــة الصـــندوق علـــى منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية فى البلد المعنى على الطريق الصحيح، فهى تطمئـــن المســـتثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضـــافي مـــن هـــذه المصـــادر. وهكذا فإن التمويل الذى يوفره الصـــندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزا مهما لاجتذاب مزيدا من الـــتمويل. وتســـتند قـــدرة الصندوق على القيام بهذا الحافز على مصداقية السياسات المرتبطة بالإقراض.

ونخـــتم هذه الفقرة بعرض لتلخيص تسهيلات الإقراض المختارة لدى صندوق النقد الدولى فى التالى :

١ – اتفاقات الاستعداد الائتمانى Stand-By Arrangement : وتمثل هذه الاتفاقــات جوهر سياسات الإقراض فى الصندوق. ويعتبر اتفاق الاســتعداد الائتمانى بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب مــن موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهرا فى العادة لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل فى ميزان المدفوعات.

٢ – تســهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility : يعتبر الدعم الــذى يقدمــه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممــدد بمــثابة تأكيد للبلد العضو على بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حــد معين، على مدى فــترة تتراوح ما بين ٣ إلــى ٤ ســنوات فــى العادة، لمساعدته فى معالجة المشكلات الاقتصادية الكلية التى تتسبب فى إيجاد مواطن ضعف خطيرة فى ميزان مدفوعاته.

٣ – تســهيل النمو والحد من الفقر Poverty Reduction and Growth Facility : وقــد حل هذا التسهيل محل التسهيل التمويلى المعزز للتصــحيح الهــيكلى فى نوفمبر ١٩٩٩. وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التى تواجه مشكلات مطولة فى ميزان المدفوعات. أما التكاليف التى يتحملها المقترض فهى تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التى يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

٤ – تســـهيل الاحتـــياطى التكميلى Supplemental Reserve Facility : وهـــو تســـهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء الـــتى تعـــانى مـــن صعوبة استثنائية فى ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره تدفـــق رؤوس الأمـــوال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطى التكميلى رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة على قروض الصندوق.

٥ – خطـــوط الائـــتمان الطـــارئ Contingent Credit Lines : وهو خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولى علـــى أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحـــو مفاجـــئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

٦ – مســـاعدات الطـــوارئ Emergency Assistance : وقد استحدثت مســـاعدات الطوارئ فى عام ١٩٦٢ لمساعدة البلدان فى مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التى لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع فى هذا النوع من المساعدة فـــى عـــام ١٩٩٥ لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ فى قدرتها الإدارية والمؤسسية.

٣ – المساعدات الفنية والتدريب :

وبالإضافة إلى ما اشتهر به صندوق النقد الدولى من تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء وإلى منحها قروضا مربوطة بالسياسات فى أوقات الأزمات الاقتصادية، فإن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضا من خبرته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب فى مجموعة كبيرة من المجالات مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقية وسياسات أسعار الصرف، وسياسات الإدارة الضريبية والإحصاءات الرسمية.

والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تقييم السياسة الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات فى المؤسسات المسؤولة من وزارات المالية والبنوك المركزية فى الدول الأعضاء.

وتعد المساعدة الفنية عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من المشورة بشأن السياسات ومن منحها القروض المربوطة بالسياسات فى أوقات الأزمات الاقتصادية. وهى تمثل نحو ٢٠% من التكاليف الإدارية للصندوق، مقسمة إلى ٢٧% لأوربا، ٢٧% لأفريقيا، ٢٣% لآسيا، ١١% لأمريكا اللاتينية و١١% للشرق الأوسط وذلك فى عن السنة المالية ٢٠٠١.

لقد بدأ صندوق النقد الدولى فى تقديم المساعدة الفنية فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى عندما لجأ كثير من البلدان حديثة

الاستقلال إلى صندوق النقد الدولى طالبين المساعدة فى إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى فى أنشطة المساعدات الفنية فى أول التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتى السابق التحول من نظم التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق. وفى الآونة الأخيرة عزز صندوق النقد الدولى أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامى إلى تعزيز بنيان النظام المالى الدولى. ويساعد الصندوق على وجه التحديد البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جميع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة فى المجالات التشغيلية إلى البلدان التى اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية فى أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدات الفنية والتدريب فى أربعة مجالات أساسية نوردها فيما يلى :

١ - دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفى والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبى والقطاعات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.

٢ - مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الاتفاق

وتصـــميم شـــبكات الأمان الاجتماعى، وإدارة الدين العام الداخلى والخارجى.

٣ – إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.

٤ – صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وبالإضـــافة إلى كل هذا وذلك، ينظم صندوق النقد الدولى دورات تدريبية للمسؤولين فى الحكومات والبنوك المركزية فى البلدان الأعضاء وذلـــك فـــى مقـــره بواشنطن العاصمة الأمريكية وفى مراكز التدريب الإقليمـــية فـــى أبـــيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيننا. ويقدم الصندوق المســـاعدة الفنـــية ميدانـــيا أيضا من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضـــاء الـــتى تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء والمكلفين من خارج صندوق النقد الدولى.

المبحث الثامن

ما هى بعض المعالم البارزة فى تطور عمليات الإقراض لصندوق النقد الدولى ؟

هـناك الكثير من المعالم البارزة فى تطور عمليات الإقراض عن طريق صندوق النقد الدولى، نورد بعضها فى التالى :

١ – فــى عام ١٩٥٢ : تم استحداث اتفاقية الاستعداد الائتمانى فى عام ١٩٥٢، وكانــت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت ٥٠ مليون دولار أمــريكى من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية. وتعنى كلمــة (اســتعداد) أنــه يحق للبلد العضوسحب الأموال التى تتاح للاســتخدام عند الحاجة وفقا لقواعد الشرطية. وفى معظم الحالات يقوم العضوبسحب المبلغ بالفعل.

٢ – فــى عــام ١٩٦٣ : أنشــأ صــندوق النقد الدولى تسهيل التمويل التعويضــى لمســاعدة البلدان الأعضاء التى تنتج سلعا أولية على مواجهــة أى نقص مؤقت فى حصيلة الصادرات، بما فى ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار.

وفــى عــام ١٩٨١، أضيف عنصر إضافى لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة فى تكاليف استيراد الحبوب.

٣ – فــى الســبعينيات : إبان أزمة الطاقة فى السبعينات حين ارتفعت أســعار الــنفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق فى إعادة تدويــر فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق (تسهيل النفط المؤقت) الذى استمر من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٦، فكــان الصــندوق يقــترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض

إلـــى مســـتوردى الـــنفط لمســـاعدتهم فى تمويل العجز المرتبط باستيراده.

٤ – فـــى عـــام ١٩٧٤ : أنشـــئ تسهيل الصندوق الممدد بهدف تقديم مســـاعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات فى مـــيزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلى فى اقتصادياتهم، ممـــا يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ٣ سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة. وكان الاتفـــاق الـــذى أبـــرم مع كينيا فى عام ١٩٧٥ هوأول اتفاق يعقد بموجب التسهيل.

٥ – فـــى الثمانيـــنات: قـــام صـــندوق النقد الدولى بدور محورى فى المســـاعدة على حل أزمة الديون فى أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومـــات الوطنـــية، والمجـــتمع المصرفى الدولى. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاســـتقرار، وقـــدم مقدارا هائلا من التمويل من موارده الخاصة، ورتـــب بـــرامج للـــتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

٦ – فـــى عـــام ١٩٨٩: قام صندوق النقد الدولى بتقديم مساعدة فعالة لـــبلدان أوربا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها مـــن بلدان الاتحاد السوفيتى السابق لتحويل اقتصادياتها من نظام التخطـــيط المركـــزى إلـــى النظام القائم على السوق. وقد تعاون الصـــندوق مع تلك البلدان لمساعدتها فى تحقيق الاستقرار وإعادة

هـيكلة اقتصادياتها بما فى ذلك وعلى سبيل المثال مساعدتها فى بـناء الإطـار المؤسسى والقانونى لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضـافى الـلازم لدعم المراحل المبكرة فى عملية التحول، أنشأ الصـندوق فـى عـام ١٩٩٣ التسهيل التمويلى لتحويل الأنظمة الاقتصـادية Systemic Transformation Facility الـذى انتهى العمل به فى عام ١٩٩٥.

٧ - فى عام ١٩٩٤-١٩٩٥ : واجهت المكسيك أزمة حادة عندما أدى حـدوث تحويـل فـى الشعور السائد بالأسواق التى تدفق رؤوس أمـوال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعـتماد برنامج قوى للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه فى نهاية المطاف. ودعما لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكـبر قرض فى تاريخه حتى الآن بما يعادل ١٨,٨ بليون دولار أمـريكى. وحـدا ذلـك بالصـندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى فى المستقبل.

٨ - فـى عام ١٩٩٦ : اشترك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إطـلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون Initiative For The Heavily Indebted Poor countries المعروفة باسم مبادة (هيبك) بهـدف تخفـيض الديـن العـام الخارجى لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

وتـم تعزيــز هذه المبادرة عام ١٩٩٩ لإتاحة تخفيف أسرع وأعمــق وأوســع نطاقــا لأعباء الديون. وفى نفس الوقت، بذل الصـندوق تسـهيله الميسـر الذى كان يطلق عليه اسم التسهيل الـتمويلى المعــزز للتصــحيح الهـيكلى Enhanced Structural Adjustment Facility بتسـهيل أشـمل هوتسهيل النموو الحد من الفقـر Poverty Reduction And Growth Facility الـذى يولى اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

٩ - فــى عــام ١٩٩٧- ١٩٩٨: خــلال الأزمة المالية الأسيوية، قدم صـندوق الـنقد الدولــى قروضا ضخمة بدرجة استثنائية وصل مجموعهـا إلــى ٣٦ بليون دولار أمريكى إلى أندونيسيا وكوريا وتــايلاند لدعــم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فــيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطى التكميلى Supplemental Reserve Facility فــى عام ١٩٩٨ خصيصا لمساعدة البلدان فى مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقــة السوق على نحومفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

١٠- فى عام ١٩٩٩: أنشأ صندوق النقد الدولى أداة جديدة لمنع وقوع الأزمــات وهــى خطوط الائتمان الطارئ Contingent Credit Lines (CCL) . وهى تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلدان التى تطبق سياسات اقتصادية قوية.

١١- اختـــتم المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى نوفمبر ٢٠٠٠ مـــراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانـــت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل. وأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة عـــن طريق إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من المتغيرات المهمـــة الأخرى التى من شأنها إتاحة دور أكثر فعالية لتسهيلات الصندوق فى دعم جهود الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها عند حدوثها والمساعدة فى ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

البحث التاسع

ما هى أنواع الخدمات التى يقدمها صندوق النقد الدولى ؟

يقـوم صـندوق النقد الدولى إلى جانب الإشراف على النظام النقدى والمالى الدولى وتقديم الدعم المالى للبلدان الأعضاء، بتقديم عدد متنوع من الخدمات ـ كما سبق بيانه ـ تحتاج إلى المزيد من الإيضاح. فيقوم الصندوق بمعاونة أعضائه عن طريق المساعدات الفنية فى بعض مجالات اختصاصه وخبرته، وتقديم التدريب فى إطار معهده التعليمى الواقع فى واشنطن العاصمة الأمريكية وتنظيم دورات تدريبية فى الخارج، بالإضافة إلى إصدار مجموعة متنوعة من المطبوعات التى تتناول مختلف الجوانب النقدية الدولية وعمليات الصندوق.

١ – المساعدات الفنية الدقيقة فى مجالات اختصاص وخبرة الصندوق:

ونظرا لأن عدد كبير من البلدان الأعضاء يفتقر فى بعض الأحيان إلى الخبرة المتخصصة فى المجالات الفنية الدقيقة المتعلقة بالمالية العامة وأعمال البنوك المركزية، أو لأنها ترغب فى استشارة طرف خارجى حول هذه الأمور، فإنها تتجه إلى صندوق النقد الدولى ليساعدها فى حل بعض المشكلات فى هذه الميادين أو ليوفد لها خبيرا للعمل فى مؤسساتها المالية الحكومية، إلى أن تتكون لديها الخبرات المحلية الكافية. وقد كثرت الطلبات على هذا النوع من المساعدات الفنية خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضى بوجه خاص حيث تبين لعشرات البلدان التى حصلت على استقلالها حديثا ضرورة القيام بإنشاء بنوك مركزية، وإصدار عملات جديدة، ووضع نظم ضريبية، وغير ذلك من التنظيمات المالية والنقدية التى تطلبها الدولة الحديثة ذات

السـيادة. وقـد اسـتجاب الصـندوق بإرسـال خبراء من موظفيه أو مستشارين من الخارج لتقديم ما يلزم من معرفة وتدريب.

وخـلال التسـعينات من القرن الماضى، أدى قرار بلدان أوربا الشرقية، وبلدان البلطيق، وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بالانتقال مـن تنظـيم التخطـيط المركـزى إلى النظم القائمة على قوى السوق والدخـول فى النظام النقدى الدولى، إلى إلغاء أعباء لم يسبق لها مثيل علـى كـاهل صندوق النقد الدولى فى مجال تقديم خدمات المساعدات الفنـية. وقد بدأت احتياجات هذه البلدان للمساعدة الفنية تقل إلى حد ما فى الآونة الأخيرة.

كمـا أن احتـياجات البلدان النامية فى أفريقيا والشرق الأوسط بدأت تزداد وتركز على طلبات المساعدة الفنية المتخصصة لهذه البلدان فـى الآونـة الأخيرة على مجالات المحاسبة، وإعداد الموازنة، وإدارة الإنفـاق الحكومـى، وتصـميم الأدوات الـنقدية، ونظـم المساعدات الاجتماعـية والضـمان الاجـتماعى، وإقامـة أسواق المال، والتنظيم والإشـراف المصـرفى، والإحصـاء، والبحوث، والشؤون القانونية، والسياسات الضريبية والإدارة.

٢- التدريب والدورات الدراسية :

قـدم معهد صندوق النقد الدولى منذ تأسيسه فى مقر الصندوق بواشـنطن عاصـمة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤، دورات دراسـية وتدريبية لما يزيد على عشرة آلاف (بين ١٠ و١١ ألف) من

المسؤولين الرسميين فى كافة البلدان الأعضاء ممن يعملون فى مجالات وثـيقة الصـلة بعمـل الصندوق. ومعظم المشتركين فى هذا التدريب والـدورات الدراسـية مـن موظفى وزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الرسمية. وقد حقق صندوق النقد الدولى علـى مر السنين نجاحا كبيرا فى تعريف المشتركين بكيفية عمل النظام الـنقدى والـدور الذى يقوم به الصندوق فى هذا المجال. كذلك ساعد التدريـب فـى مقر المعهد على توحيد أساليب وجمع وعرض موازين المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية على مستوى العالم، الأمر الذى يخدم مصالح كافة البلدان الأعضاء.

وإضـافة إلى ذلك، يقدم المعهد دورات وندوات دراسية فى مقر معهد فيننا المشترك الذى يديره صندوق النقد الدولى مع منظمات دولية أخرى، وفى معهد التدريب الإقليمى المشترك بين الصندوق وسنغافورة. كمـا يتعاون الصندوق مع مؤسسات تدريب أخرى فى أفريقيا، والعالم العربى، وأمريكا اللاتينية.

٣- المطبوعات النقدية والمالية الدولية ومطبوعات عمليات الصندوق

أدت إتاحة الفرصة أمام البلدان الأعضاء للإطلاع على البيانات المـتعلقة بالمالـية العامـة والشؤون النقدية والديون الخارجية للبلدان الأعضاء الأخرى إلى جعل صندوق النقد الدولى أداة فريدة لتزويد كافة الأعضاء بهذه المعلومات. ويرى الصندوق أن فتح مجال الإطلاع على كافـة البيانات الإحصائية المتوفرة أمام كل الأعضاء أمر لا غنى عنه لترسيخ الطابع التعاونى الذى تتسم به المؤسسة. لذلك أهتم الصندوق منذ

تأسيســه تقريــبا بإصــدار مطــبوعات إحصائية شهرية وسنوية مثل الإحصاءات المالية الدولية International Financial Statistics. وتتيح هذه المطبوعات مجالا للإطلاع المستمر على الأوضاع المالية لكل بلد عضـــو. كما تمثل أيضا مصدرا لا مثيل له للمعلومات الإحصائية التى تخدم البنوك، ومعاهد البحوث، والجامعات، ووسائل الإعلان.

وقــد أنشأ صندوق النقد الدولى لوحة بيان إلكترونية على شبكة الإنترنـــت، فـــى إطـــار مبادرة مهمة قام بها الصندوق لوضع معايير تسترشـــد بها البلدان الأعضاء فى نشر البيانات الإحصائية الاقتصادية الـــتى تتســم بدرجـــة أكبر من الدقة وحسن التوقيت. وقد صممت هذه اللوحـــة الإلكترونية بحيث تحدد البلدان التى التزمت بالمعايير المقررة. وتوضـــح لمستخدميها المصدر الذى يمكنهم اللجوء إليه للحصول على المعلومـــات ذات الصلة. ويساعد نشر البيانات المالية على إضفاء مزيد مـــن الشـــفافية على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، كما يعزز الاتجـــاه الذى ساد فى السنوات الأخيرة بين المنظمات الدولية، والبنوك الـــتجارية، والدوائر الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات الشـــعبية العريضـــة نحـــو اللجـــوء إلى الصندوق سعيا للحصول على المعلومات التى لا تتوفر بسهولة فى أى مكان آخر.

وفضـــلا عـــن المطبوعات الإحصائية (والتقرير نصف السنوى حـــول آفـــاق الاقتصاد العالمى Outlook Economic World والتقرير الســـنوى حـــول أسواق المال الدولية International Markets Capital) يصدر صندوق النقد الدولى المطبوعات التالية :

- الـتقرير السـنوى Annual Report الـذى يحـتوى على بيانات ومعلومات شاملة عن عمله خلال العام الجارى.
- دراسـات عرضـية Occasional Papers تتناول القضايا المالية وقضايا السياسات النقدية والتطورات الوطنية أو الإقليمية.
- سلسـلة مـن نشـرات المعلومات الصحفية/العامة Press/Public Information Notices (الـتى تورد تلخيصا للمشاورات مع البلدان الأعضاء) تصدر ٣ مرات سنويا.
- سلسلة من الكتيبات المعنية بالقضايا الاقتصادية Economic Issues Pamphlets تقدم وصفا واضحا ودقيقا للموضوعات البحثية المهمة لدى الصندوق.
- عـدداً من الكتب ومجلات الندوات التى تتناول مجموعة عريضة من الموضوعات الاقتصادية والمالية والقانونية.
- نشـرية دوريـة ربع سنوية ذات طابع أكاديمى هى أبحاث خبراء الصندوق Staff Papers التى تتضمن نتائج البحوث الاقتصادية التى يقومون بإجرائها.
- تقاريـر قطـرية يصدرها خبراء الصندوق حول آخر التطورات الاقتصادية فى البلدان الأعضاء.
- نشـرة صـندوق الـنقد الدولى IMF Survey التى تصدر مرة كل أسبوعين وتتضمن مقالات عن العمل الذى يقوم به الصندوق على صعيد الاقتصاديات الوطنية والشؤون المالية الدولية.

- نشرة التمويل والتنمية Finance & Development التى تصدر على أساس ربع سنوى.
- وعددا كبيرا من أوراق العمل وغيرها من الدراسات ذات الأهمية التى يصدرها خبراء الصندوق.

وإلى جانب المطبوعات عاليه، يوفر صندوق النقد الدولى موقعا إلكترونيا على شبكة الإنترنت (http://www.imf.org) يمكن من خلاله الإطـــلاع بحرية على كافة النشرات الصحفية والبيانات العامة الصادرة مـــن الصـــندوق والنصوص الكاملة لكافة مطبوعاته المجانية، والنص الكـــامل لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى النصوص الكاملة لجميع أوراق العمل الصادرة عن الخبراء.

البحث العاشر

ما هو برنامج صندوق النقد الدولى
لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى ؟

١ – تحديات العولمة :

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولى. ولعل أهم هذه التحديات وأكثرها صعوبة تحديان :

الأول : هو كيفية تقوية النظام المالى العالمى بحيث يصبح أقل عرض للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدى لها عند وقوعها.

الثانى : هو كيفية دعم جهود مكافحة الفقر فى البلدان منخفضة الدخل.

لقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة (الدول المتقدمة) وإناس كثيرون فى تلك الدول فى جميع أنحاء العالم، ولا شك فأن التكامل والاندماج فى الاقتصاد العالمى بين الدول والأسواق يمثل عنصرا جوهريا فى أية إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات أعلى من المعيشة.

ولكن العولمة من خلال ما تحققه من زيادة فى حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية. وفى الوقت نفسه نشأت مخاطر أخرى وهى أن البلدان منخفضة الدخل لم تستفد استفادة تذكر بعد من العولمة وقد تخلفت عن ركب العولمة فى الوقت الذى ترتفع فيه مستويات المعيشة فى البلدان المتقدمة التى استفادة الكثير والكثير من العولمة ومن التكامل والاندماج بين الدول والأسواق فى العالم.

لقد كانت الأزمات المالية فى الأسواق الصاعدة فى منتصف وأواخر التسعينات من القرن الماضى تذكرنا بالمخاطر المرتبطة

بالعولمة حتى بالنسبة للاقتصاديات التى حققت استفادة كبيرة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة. فالاقتصاديات التى تضررت مــن الأزمـــة الأسـيوية فـــى الفــترة من ١٩٩٧- ١٩٩٨ على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولــية التى تزداد تكاملا واندماجاً يوم بعد يوم. ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف فى سياسات البلدان التى أصابتها الأزمة وعن بعــض الثغرات فى النظام المالى الدولى نفسه، مما أبرز منه الحقيقتين التاليتين :

الأولى : أن المســـتثمرين قــد يتراجعون على نحو سريع وجماعى إذا لمســوا وجود نقائص فى السياسات الاقتصادية المحلية. ومتى فقــد المســتثمرون (المحليون والأجانب) ثقتهم فى الاقتصاد، يمكن أن تنضب تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأن يؤدى ذلك إلـــى خـــروج تدفقات صافية كبيرة وإلى التعجيل بوقوع أزمة مالية.

الثانية : أن الأزمة المالية التى تقع فى بلد ما أو منطقة ما لا تستقر فى هـــذا الــبلد أو المنطقة وحدها ولكنها قد يمكن أن تمتد بسرعة البرق لتنتشر فى اقتصاديات أخرى كثيرة.

ومـــن أجــل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية فى المستقبل ودعـــم إمكانـــية الحل السريع لما يقع منها، يعمل صندوق النقد الدولى علـــى تقوية النظام النقدى والمالى الدولى، وذلك بالتعاون مع حكومات الـــبلدان الأعضـــاء والمــنظمات الدولـــية الأخرى والهيئات التنظيمية

والقطـــاع الخـــاص، بالإضـــافة إلـــى الـــتعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية للجهاز المصرفى.

٢ - المـــبادئ الرئيســـية للرقابة المصرفية الفعالة ومعيار كفاية رأس المال الجديد للجنة بازل :

ترجع الأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا فى النصف الثانى مـــن عـــام ١٩٩٧ ضمن ما ترجع إلى الضعف والاختلال المصرفى. وكـــان من أهم مظاهره هو ضعف واختلال الرقابة المصرفية فى تلك الدول.

وكـــان ذلك حافزا قويا لدى لجنة بازل للاجتماع فى الربع الأخير مـــن عام ١٩٩٧ وإعداد تقريرها حول المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية Core Principles For Effective Banking Supervision.

وقد تضمنت برامج التثبيت والإصلاح لصندوق النقد الدولى ضمن مـــا تضمنت للنمر الكورى (وغيره من دول جنوب شرق آسيا) هيكلة القطاع المالى فى تلك الدول لرفع كفاءة الرقابة المصرفية وغيرها من الأدوات المصرفية الأخرى. وأهم ما تضمنه برنامج النمر الكورى فى هيكلة القطاع المالى التالى:

- الموافقة التشريعية على عدة مشروعات لهيكلة القطاع المالى تشمل مشروعات للبنك المركزى الكورى يكفل استقلاليته والمحافظة على اســـتقرار الأســـعار كوظيفة أساسية، ومشروع قرار لتقوية الرقابة علـــى أعمـــال البـــنوك الـــتجارية والمتخصصة وشركات الأسهم

وشـــركات التأميـــن ومشروع قرار باعتماد الحسابات المالية من مراجعين خارجين.

- هيكلة المؤسسات الإستراتيجية المضطربة بإتباع إستراتيجية تسمح بالغلق والإندماج والتمليك لهذه المؤسسات بمعرفة جهات وطنية أو أجنبـــية، واعـــتماد مـــبادئ واضــحة لتقاسم الخسائر بين الدائنين وحاملى الأسهم، والإسراع بالتخلص من القروض غير المستخدمة، وإحـــلال نظام الضمان الشامل المعمول به بنظام الإيداع التأمينى المحـــدود، وإعـــداد جدول زمنى تلتزم البنوك خلاله بإتباع معايير بازل، وتحسين مستويات الوقاية بين الديون المعدومة، وتقديم الدعم للمؤسســـات المالـــية فى ظل قواعد محددة وشفافية كاملة، وتقوية الـــنظم المحاســـبية لتتناسب مع النظم الدولية، ومراجعة الحسابات المالـــية للمؤسســـات التمويلـــية الضخمة بمعرفة الشركات الدولية المعـــترف بهـــا، وزيادة عدد العاملين بأقسام الرقابة على البنوك التجارية لضمان المتابعة الفعالة فى البنوك المضطربة، والإسراع بالســـماح بدخول الأجانب إلى قطاع التمويل الكورى بما فى ذلك الســـماح للأجانب بفتح فروع للبنوك وشركات السمسرة، ومراقبة عمليات الإقراض والإقتراض التى تقوم بها فروع البنوك الكورية بالخـــارج للـــتأكد من سلامتها مع إعلان الفروع غير القادرة على الإلغـــاء، ومـــراجعة أسلوب إدارة احتياطى النقد بالبنك المركزى بهدف تناسبه مع المستوى الدولى وفى سبيل ذلك سيتم الإقلال من الإيـــداع لدى فروع البنوك الحكومية بالخارج، وتشجيع المؤسسات المالية على تحسين أسلوب تقييم المخاطر وتقوية استعادة القروض.

وقد تميز تقرير صندوق النقد الدولى لعام ١٩٩٧ بأنه يحتوى على مبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية، بعد أن وافق رئيس لجنة بازل على إلحاق وضم المبادئ الرئيسية لتنشر مع تقريــر صـــندوق النقد الدولى الذى تناول الاتجاه نحو إطار الاستقرار النقدى. وفى الحقيقة فإن نشر مبادئ لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفـــاءة الـــرقابة المصرفية مع تقرير صندوق النقد الدولى يحقق عدة أهداف أهمها :

١ – أن تـــأخذ الهيئات الدولية حسابات المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصـــرفية فـــى أنشطتها مما يؤدى إلى تعزيز وتقوية الاقتصاد الكلـــى والاستقرار المالى والسلامة المصرفية للدول الأعضاء فى تلـــك الهيئات سواء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو الهيئات الدولية الأخرى.

٢ – إن نشر مقررات لجنة بازل حول المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصـــرفية من خلال تقرير صندوق النقد الدولى سيجعله يحظى بالمكانة الدولية وكذلك ميزة سعة الانتشار.

٣ – إن مقـــررات لجنة بازل حول المبادئ الرئيسية للكفاءة المصرفية الفعالة ستتيح لكثير من الدول التى ستطبقها المحافظة على السلامة والكفـــاءة المصـــرفية وتجنب الكثير من المخاطر وتقليل تكاليف المشـــاكل المصـــرفية وبالـــتالى سيكون لها أثرها الإيجابى على الاقتصاد الكلى لتلك الدول.

٤ – توضـــيح أهمية دور صندوق النقد الدولى من خلال مسئوليتها فى دفـــع الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتوضيح مواطن عدم السلامة المالية.

٥ – تقيـــيم الإطـــار العـــام للعمل على تقوية أسس الرقابة المصرفية وتطويـــر المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية بما تتيحه ملاحظات الجهات الدولية المختلفة والدول الأعضاء بحيث يمكن مراجعته فى الاجـــتماع الدولى للمراقبين فى البنوك العام القادم وبشكل سنوى بعد ذلك، وذلك كله من خلال لجنة بازل.

وجدير بالذكر أن الموضوع الأساسى لتقرير صندوق النقد الدولى لعـــام ١٩٩٧ كـــان يـــدور فى الأصل حول معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، لضمان السلامة المالية والكفاءة المصرفية، ومعايير الرقابة الدولـــية للأســـواق الناشـــئة. ويستعرض صندوق النقد الدولى فى هذا التقرير دوره فى حفز وتعزيز الاستقرار المالى، إلى جانب عرض أهم مقـــررات لجنة بازل بشأن المبادئ الرئيسية لكفاءة الرقابة المصرفية، وكذلـــك المـــبادئ والتوصيات للمنظمة الدولية لوكالات الأوراق المالية لتنظيم ورقابة الأسواق المالية، وعرض لأهم العناصر الرئيسية لمعايير الـــرقابة الملاءمـــة للأسواق الناشئة فى إطار عمل هذه المنظمة، وذلك حتى تتمكن الدول المستخدمة لتلك المعايير من معرفة مدى كفاءة إطار البنية المالية والسلامة المصرفية.

ومـــن هـــنا كان من الضرورى قبل عرض الإصلاحات الخاصة ببرنامج صندوق النقد الدولى لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى لتفادى

الأزمات المالية المعاصرة، أن نشير بادئ ذى بدء إلى المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل، بالإضافة إلى الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل لعام ١٩٩٩ الذى أعقبت المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة، على اعتبار أنهما يمثلان جزء عضويا أساسيا من برنامج صندوق النقد الدولى لتقوية النظام المالى والنقدى الدولى، وكانتا اللبنة الأولى لبرنامج الصندوق عاليه.

١ – المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل :

تحتوى المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل على (٢٥) مبدأ أساسيا، بهدف جعل الرقابة المصرفية هى المكون الأساسى للبنية الاقتصادية القوية، وموزعة على سبعة أقسام على النحو التالى :

- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة : وتشمل على المبدأ الأول، ووفقاً له يجب أن يتوافر عدد من الخصائص أهمها ضرورة تحديد إطار واضح وكامل يصف بوضوح مسئوليات وأهداف كل هيئة تشارك فى نظام الرقابة المصرفية، مع تمتعها بالاستقلالية وتوافر الموارد التى تدعم من هذه الاستقلالية. وتوافر إطار ملائم من التشريعات المصرفية والتعاون المتبادل فى المعلومات بين مختلف الهيئات الرقابية المصرفية. هذا بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية للمراقبين المصرفيين.
- العمليات الخاصة بالتراخيص والموافقة على التعديلات الهيكلية: وتشمل على أربعة مبادئ (من المبدأ رقم ٢ حتى المبدأ رقم ٥)،

وتستهدف هذه المبادئ خلق مستوى ملائم من الرقابة فى ظل أطر تنظيمـية علـى نحـو يؤدى إلى زيادة الثقة فى النظم المصرفية المســتخدمة لهـا. وتنص هذه المبادئ على ضرورة تحديد مفهوم الوحـدة المصــرفية بطريقة محددة ودقيقة حتى تكون هذه الوحدة المصرفية خاضعة للرقابة. وأن تتمتع السلطات المانحة للتراخيص بـالحق فـى تحديـد معايـير دقيقة للموافقة على السماح للوحدة المصــرفية، مع حق رفضها فى طلبات تأسيس المصارف التى لا تنطـبق عليها هذه المعايير. وأن تتوافر صلاحيات كافية للمراقبين المصرفيين تتيح لهم مراجعة ورفض أية مقترحات تختص بإحداث تغيـيرات هيكلـية فى الملكية والأسهم. هذا بالإضافة إلى إعطاء السـلطات الإشرافية الحق فى تحديد ما تراه من معايير وضوابط للـرقابة على عمليات التملك والاستحواذ، وما تقوم به المصارف من استثمارات كبيرة، علاوة على الضوابط اللازمة للتأكد من عدم تعرض فروع المصارف وشركاته لمخاطر غير محسوبة أو تعوق الرقابة الفعالة.

- **شروط ومتطلبات الرقابة المصرفية الحصيفة: وتشمل على عشرة مـبادئ (مـن المـبدأ رقم ٦ وحتى المبدأ رقم ١٥)، وتحدد هذه المـبادئ الترتيـبات اللازمة لتحقيق الرقابة المصرفية مع التركيز على التعرف على المخاطر التى تواجه بيئة العمل المصرفى نتيجة الـتطورات الاقتصادية الدولية وكيفية مواجهتها. وقد تضمنت هذه المـبادئ ضرورة تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الواجب**

الالتزام بها من جانب المصارف. بحيث يعكس ما تتعرض له من مخاطر، مع تحديد مكوناته. وأن تتوافر الاستقلالية والحياد فى تقييم سياسات المصارف وممارستها ونظمها المتعلقة بمنح وإدارة محافظ القروض وتنفيذ الاستثمارات، والطرق المتبعة فى إدارة محافظ القروض والاستثمار. وأن تراعى الواجبات الأساسية للمراقبين المصرفيين وعلى الأخص، التأكد من أن المصارف تتبع سياسات وممارسات وإجراءات ملاءمة بشأن جودة الأصول وكفاية المخصصات والإحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة، والتأكد من أن المصرف لديه نظم للمعلومات تمكن الإدارة العليا من تحديد مخاطر التركز الإئتمانى فى محافظ القروض والإستثمارات، وأن هناك حدود قصوى للإئتمان الموجه لعميل واحد أو مجموعة مترابطة من العملاء للحد من المخاطر الناجمة عن عدم وجود مثل تلك الحدود. ووضع حدود قصوى للإقراض المرتبط والتأكد من وجود رقابة ملاءمة على منحه. والتأكد من إتباع المصارف لسياسات وإجراءات تمكنها من رقابة العمليات المتعلقة بالإقراض والاستثمار التى تقام على نطاق دولى. والتحقق من أن المصارف لديها نظما دقيقة لقياس مخاطر السوق ومراقبتها وأن لديها ما يلزم من صلاحيات لوضع حدود معينة أو فرض جزاءات محددة على التعرض والانكشاف لمخاطر السوق. والتأكد من أن المصارف لديها نظما شاملة لإدارة المخاطر وذلك لتحديد وقياس بقية المخاطر المادية مع الاحتفاظ عند الحاجة بمخصصات من رأس المال لمواجهتها. وأخيرا التأكد من تبنى المصارف لسياسات

وممارسات مناسبة بما فى ذلك قواعد صارمة للتأكد من المعلومات الخاصة بالعملاء.

- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة: وتشمل على خمسة مبادئ (من المبدأ رقم ١٦ وحتى المبدأ رقم ٢٠)، وتركز هذه المبادئ على طرق تطوير الرقابة. وتنص على ضرورة أن تشمل الرقابة المصرفية الحصيفة أو الحذرة على كل من الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وعلى ضرورة اتصال مراقبى المصارف بإدارة المصرف وتفهمهم الكامل للأنشطة والعمليات التى يقوم بها. وعلى ضرورة أن يكون لدى مراقبى المصارف من الوسائل ما يمكنهم من جمع ومراجعة وتحليل التقارير والإحصاءات التى تعرضها المصارف. وعلى ضرورة أن يكون لدى مراقبى المصارف القدرة على مراجعة عمليات المصرف على أساس شامل أو متكامل.
- المتطلبات المتعلقة بتوافر المعلومات: ويشمل على مبدأ واحد (المبدأ رقم ٢١)، ويركز هذا المبدأ على شفافية الإفصاح. ويؤكد على ضرورة احتفاظ كل مصرف بسجلات وتقارير تتفق مع الأساليب المحاسبية التى تمكن المراقب من التعرف على الأوضاع المالية للمصرف ومدى ربحيته والتأكد من قيام المصرف بنشر قوائمه المالية بشكل دورى بحيث تعكس وضعه على نحو سليم.
- الصلاحيات الرسمية للمراقبين: ويشمل على مبدأ واحد أيضاً (المبدأ رقم ٢٢)، وينص هذا المبدأ على ضرورة أن يتوافر لدى

المراقبين المصرفيين من التدابير ما يكفى لإلزام المصارف بإتباع الإجـراءات التصـحيحية اللازمة فى حالة عدم التزامها بالمعايير الرقابـية المقررة مثل معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أوفى حالـة مخالفـتها للقواعـد الموضـوعة، أوفى حالة تهديد حقوق المودعيـن. ويجـب أن تتضـمن مـثل هذه التدابير قدرة هؤلاء المراقـبون على إلغاء ترخيص المصرف أو التوصية بذلك إذا ما تطلب الأمر الالتجاء إلى مثل هذا الإجراء.

- العملـيات المصـرفية عـبر الحدود : ويشمل على الثلاث مبادئ الأخـيرة (مـن البدأ رقم ٢٣ وحتى المبدأ رقم ٢٥)، وتركز هذه المـبادئ على كيفية تحقيق الرقابة على المصارف دولية النشاط، خاصـة وأن هذا الأمر تزداد أهميته مع تحرير أسواق المال وبعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتى تسمح بانتقال البنوك وفروعها عـبر الحـدود. وتؤكد هذه المبادئ على ضرورة متابعة الجهات الرقابـية تطبـيق القواعـد والمعايير الرقابية على جميع أنشطة المصرف التى يقوم بها على نطاق عالمى وخاصة فروعه الأجنبية والمصـارف التابعة، وإقامة قنوات الإتصال وتبادل المعلومات مع مخـتلف الجهـات الرقابية الأخرى المتواجدة فى الدول المضيفة للوحـدات المصرفية التابعة للمصرف أو الفرع. وأن يتم التركيز على ضرورة مطالبة مراقبى المصارف فروع المصارف الأجنبية بإتباع نفس الأسس والمعايير التى تفرض على المصارف المحلية، وأن يمـنحوا الصـلاحيات اللازمة لتبادل المعلومات مع السلطات

الرقابية في البلد الأصلي لهذه المصارف، وذلك بهدف تحقيق الرقابة المصرفية الشاملة.

وخلاصة القول أن لجنة بازل عند وضعها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة لم تترك أى موضوع من مواضيع الرقابة المصرفية إلا وطرقته. كما تعتبر لجنة بازل أن الرقابة المصرفية الفعالة إنما تعتبر جزءا من ترتيبات كثيرة يحتاجها الاستقرار النقدى، منها سلامة الاقتصاد الكلى، والتطور السليم للبنية الأساسية العامة، ونظام السوق الفعال، وإجراءات وآليات لحل مشاكل البنوك بأسلوب كفء، والتقنيات اللازمة لخلق مستوى ملائم من الحماية الشاملة. وكل هذه الترتيبات هى بدورها شروط مسبقة لكفاءة الرقابة المصرفية الفعالة.

٢- الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل :

يرتكز الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال للجنة بازل لعام ١٩٩٩ (والذى حل محل الإطار القديم لمعدل كفاية رأس المال ١٩٨٨) على ثلاثة دعائم أساسية تسهم مجتمعة (من وجهة نظر لجنة بازل) فى تحقيق الأمان والسلامة للنظام المالى. وتتمثل هذه الدعائم الثلاث فى التالى :

- الدعامة الأولى: حد أدنى لمتطلبات رأس المال.
- الدعامة الثانية: الرقابة المستمرة على هذه المتطلبات.
- الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط فى السوق.

وفيما يختص بالدعامة الأولى وهى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، فقد عملت لجنة بازل على توسيع نطاق الإطار الجديد ١٩٩٩ حتى يصبح أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التى تتعرض لها المصارف. ومن هذا المنطلق صنفت لجنة بازل هذه المخاطر إلى ٣ مجموعات وهى :

(١) المخاطر الائتمانية Credit Risk.

(٢) مخاطر السوق Market Risk.

(٣) المخاطر الأخرى Other Risk التى تواجهها المصارف.

وذلك على عكس الإطار القديم ١٩٨٨الذى كان يركز فقط على المخاطر الإئتمانية.

وقد اقترحت لجنة بازل فى إطارها الجديد نظاما أكثر تطور لمواجهة تلك المخاطر بحيث تؤخذ جميعها فى الحسبان عند احتساب متطلبات رأس المال. وهنا يجدر الذكر أنه على الرغم من أن المقترحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال من المستوى القديم (٨%)، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدى بذاته إلى زيادة كبيرة فى الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.

ونورد فيما يلى لمحة عن كل نوع من المخاطر عاليه :

- المخاطر الإئتمانية : استهدفت لجنة بازل التوصل إلى معالجة أكثر شمولا لهذه المخاطر بحيث تتناسب متطلبات رأس المال المحتسب لمواجهتها بصورة دقيقة مع حجمها. وقد اقترحت اللجنة استبدال

الـنظام البسـيط لتقييم المخاطر المأخوذ به فى إطار ١٩٨٨ بآخر يعـتمد فـى تحديده لأوزان المخاطر على مصادر تقييم خارجية، حيـث أشارت اللجنة إلى إنه سيتم السماح للمرة الأولى للمصارف بالاعتماد على التصنيف الإئتمانى الخارجى للوكالات المتخصصة والـتى تستوفى معايير معينة دقيقة. ووفقا للإطار الجديد يتم تعديل أوزان المخاطـر فـيما يتعلـق بالتقـييم السيادى للدول، تقـييم المصارف والمؤسسـات لتـتراوح بين (صفر% و٢٠% و٥٠% و١٠٠% و١٥٠%). ويعتمد تضمين فئة الـ١٥٠% الجديدة بصفة أساسـية علـى تقييم الوكالة. وتقرر أن يتم التعامل مع مشروعات القطـاع العام غير الحكومية بنفـس الطريقة التى يتم التعامل بها مع المصارف. أما بالنسبة لبعض المصارف التى تمتلك تصنيفات داخلـية مـتطورة لتقيـيم المخاطر سوف يسمح لها باستخدام تلك التصنيفات لتقييم جدارة المقترضين ومن ثم تحديد مخاطر الإئتمان فى محافظها. غير أن اللجنة قد اشترطت موافقة السلطات الرقابية علـى ملاءمة هذا التصنيف مع ضرورة الالتزام بمعايير ونوعية لمراقبة هذه النظم.

- مخاطر السوق : وتعرف بأنها خطر الخسارة في مراكز العمليات خارج الميزانية. وتنشأ عن تغير أسعار السوق والمخاطر الأخرى الـتى تواجههـا المصارف مثل: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العملـيات، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية، إلى آخره. وقد اقترحت اللجنة تطوير متطلبات رأس المال بحيث يمكن تغطيتها.

وفـــيما يختص بالدعامة الثانية، وهى المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المـــال، فـــتهدف إلى مراجعة وفحص كل من وضع رأس المال وكذلـــك إستراتيجية المصرف والإجراءات الداخلية المتبعة وذلك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتناسبه مع حجم المخاطر التى تواجهها ومع الإستراتيجية التى ينتهجها المصرف للتعامل مع تلك المخاطر، كما تتيح عملـــية الرقابة للجهات الرقابية إمكانية التدخل فى الوقت المناسب فى حالـــة عـــدم كفايـــة رأس المال لمواجهة ما يتعرض له المصرف من مخاطـــر. وفـــى ضوء هذه الدعامة يتطلب الأمر من السلطات الرقابية للحكـــم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل المصارف وخاصة الـــنظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا والـــتدخل عـــند اللزوم فى مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات المحددة من قبل لجنة بازل لمواجهة المخاطر، كما يجـــب على تلك السلطات مطالبة المصرف بإتباع إجراءات تصحيحية سريعة فى حالة ما إذا لم تتم إعادة رأس المال إلى المستوى المطلوب.

أمـــا بالنســـبة للدعامة الثالثة، وهى تحقيق الإنضباط فى السوق، فـــتهدف الحفـــاظ على قوة وسلامة النظم المصرفية مما ينعكس بدوره علـــى الاحتفاظ بقواعد رأسمالية قوية، كما يساعد المصارف على إقامة علاقـــات متيـــنة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، ويتم تدعـــيم انضـــباط الســـوق عـــن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح. ويتطلب تحقيق الانضباط الفعال للسوق ضرورة توافر نظام دقـــيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه فى تقييم أداء المؤسسات

ومـــدى كفاءتها وقدرتها إلى إدارة المخاطر. كما ينبغى على المصارف الإفصاح بشكل دقيق وفى الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التى تلـــتزم بهـــا لمواجهة المخاطر التى تتعرض لها، ولا بد أن تتوافر هذه المعلومـــات فـــى التقارير المالية السنوية والتى يجب أن تتضمن كافة البـــيانات التفصيلية عن المصرف وأداته ووصفه المالى وأنشطته وما يواجهه من مخاطر وكيفية إدارتها.

٣ – برنامج الصندوق لتقوية النظام المالى الدولى :

أمـــا بالنســـبة للإصلاحات الجارية للبرنامج الجديد لصندوق النقد الدولـــى لـــتقوية الـــنظام المالى والنقدى الدولى، فيشمل بالإضافة إلى المـــبادئ الرئيســـية للرقابة المصرفية الفعالة ومعيار كفاية رأس المال الجديد للجنة بازل عاليه كما يلى :

١ – تقوية القطاعات المالية :

مـــن الأســـباب الرئيســـية وراء حساسية البلدان للأزمات المالية المعاصرة وجود ضعف فى نظمها المالية تتجسد مظاهره فى افتقار أو إعســـار مؤسســـاتها إلـــى السيولة أو لتعرضها إلى الإعسار أو نقص السيولة نتيجة حدوث تطورات مناوئة. ومن هنا فإنه لتقييم النظام يلزم أن تعمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على تحسين ضوابطها الداخلـــية بمـــا فى ذلك تقييم المخاطر وأدائها، كما تعمل السلطات على رفع كفاءة رقابتها على القطاع المالى وتنظيمه بحيث يقترب من مستوى المعايير الدولية.

وقد بدأ صندوق النقد الدولى منذ عام ١٩٩٩ بالإشتراك مع البنك الدولـــى عملـــيات تقييم مشتركة للقطاعات المالية فى البلدان الأعضاء للمساعدة فى تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة. ومنذ ذلك الحين قامـــت فرق من الصندوق والبنك بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيـــئات التنظيمية المالية بتقييم قوة النظم المالية فى عدد من البلدان الأعضاء. ويجرى تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشدا وهاديا لها فيما ينبغى اتخاذه من إجراءات أو سياسات.

كمـــا يعمل خبراء صندوق النقد الدولى والمؤسسات المالية الدولية مع الحكومات الوطنية لتحقيق التالى:-

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك.
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإجبارى لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.
- الإنـــتهاء مـــن وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة فى قطاع الشركات.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأى هجوم.
- ضـــمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفى الوقت المناسب.

كما يتعاون صندوق النقد الدولى مع لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

٢- معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا :

إتباع معايير ومواثيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا لطمأنة المجتمع الدولى لسلامة سياستها. أما البلدان التى لا تتبع هذه المعايير والمواثيق الدولية، فيمكنها الاسترشاد بها فى تقوية نظمها المعتمدة.

وقد عمل صندوق النقد الدولى على وضع وتنقيح المعايير الطوعية فى مجالات تخصصه وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى فى بعض الحالات مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولى.

ومن بين هذه المعايير ما يتصل بالممارسات الإحصائية فى البلدان الأعضاء، ومواثيق الممارسات السليمة فى مجالات سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، والمبادئ التوجيهية التى تستهدف تقوية القطاع المالى مثل معايير الرقابة والتنظيم فى الجهاز المصرفى.

وتجدر الإشارة أنه يكمل عمل الصندوق فى هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولى وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية فى مجالات مثل المحاسبة، ومراجعة الحسابات، والإفلاس، والتنظيم والإدارة فى قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان فى انتهاجها لهذه المعايير والمواثيق، بدأ خبراء الصندوق فى عام ١٩٩٩، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية فى إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساسا على المجالات التشغيلية التى تهم

الصندوق بشكل مباشر، وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس طوعى.

٣- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات :

يعتــبر نشــر معلومــات حديــثة يعتد بها، وكذلك معلومات عن السياســات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار فــى مختلف البلدان، مطلبا رئيسيا وضروريا لمساعدة المستثمرين فى إصــدار أحكــام صحيحة وتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر للبلد المعنى.

وقــد اســتحدث صــندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٦ فى أعقاب الأزمة المكسيكية فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ معيارا خاصا لنشــر بيانات (SDDS) لإرشــاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخــرى الــتى تسعى لدخولها فى نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهــور. وتوافــق البلدان المشتركة فى هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة بما فى ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجى حسب جدول زمنى معلن.

وقد أنشــأ الصندوق أيضا فى عام ١٩٩٩ نظــاماً لنشــر البيانات (GDDS) لإرشــاد الــبلدان التى لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك فى المعــيار الخــاص بنشــر البــيانات والــتى تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

٤ – الشفافية والمساءلة فى صندوق النقد الدولى :

يعتبر تحسين المعلومات التى تقدم إلى الأسواق والجمهور العريض بمثابة عنصر أساسى من عناصر النظام المالى الدولى، كما أنه يمثل حجر الزاوية فى عملية الإصلاح التى بدأت مؤخرا ولا تزال مستمرة فى الصندوق ذاته.

أما الشفافية من جانب البلدان الأعضاء فى الصندوق أومن جانب الصندوق نفسه، فهى تساعد على تحسين الأداء الاقتصادى بطرق متعددة. فزيادة انفتاح البلدان الأعضاء تشجع الجهور على تحليل سياسات هذه البلدان على نطاق أوسع بالاستناد على معلومات أدق، وتزيد من مساءلة صانعى السياسات ومن مصداقية السياسات المتبعة، كما توفر الأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة. أما زيادة الإنتاج والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته والمشورة التى يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسهام فى عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق أفضل لدور الصندوق وعملياته. ومن خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كى يتناول تفاصيل المشورة بالفحص والنقاش، يمكن أن يعمل الصندوق أيضا على الارتقاء بمستوى التحليل لديه.

ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضى حدثت زيادة هائلة فى حجم المعلومات التى ينشرها صندوق النقد الدولى عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء، لاسيما فى موقعه على شبكة الإنترنت. فنشرات المعلومات المعممة التى تم نشرها فى ختام

مشـــاورات المـــادة الرابعة من حوالى ٨٠% من البلدان الأعضاء فى ١٩٩٩-٢٠٠٠ تلخـــص مناقشـــات المجلس التنفيذى وتقدم الخلفية التى تستند إليها المشاورات. وكذلك تقوم الحكومات المعنية بإصدار خطابات نوايا في حوالى ٨٠% من البرنامج. وقد بدأ المجلس التنفيذى فى أبريل ١٩٩٩ مشـــروعا تجريبيا للنشر الطوعى لتقارير خبراء الصندوق فى إطـــار مشاورات المادة الرابعة. ووافق حوالى ٦٠ بلدا على هذا النشر على مدى الثمانى عشر شهرا التالية. وفى نوفمبر ٢٠٠٠ حل محل هذا المشـــروع التجريـــبى سياسة للنشر تنص على النشر الطوعى لكل من تقاريـــر مشـــاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضـــاء لمـــوارد الصندوق.ولقد تعززت فى السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولى أمام حكومات البلدان الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التى يقوم بها خبراء من خارج الصـــندوق لسياســـاته وأنشـــطته. وتضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى الذى حل محله فى عـــام ١٩٩٩ تســـهيل النمو والحد من الفقر، كما تضم رقابه الصندوق لاقتصـــاديات البلدان الأعضاء وأنشطته فى مجال البحوث الاقتصادية. وقـــد تـــم فـــى عام ٢٠٠١ إنشاء مكتب التقييم المستقل Independent Evaluation Office.

٥- إشتراك القطاع الخاص فى منع وقوع الأزمات وحلها :

يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر فى التدفقات المالية الدولية. وهـــنا تـــبرز أهمـــية الـــدور الذى يمكن أن يؤديه القطاع الخاص فى

المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية والعمل على حلها حال وقوعها، ويمكن منع حدوث الأزمات المالية والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر، والدخول فى حوار أعمق وأكثر نفعا بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص. فمثل هذا الحوار يمكن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص فى حل الأزمات عند حدوثها وذلك بأساليب تتضمن إعادة هيكلة الدين الخاص، كما يستفيد منه كل من الدائنين والمدينين فى المستقبل.

وبالإضافة إلى عاليه فإن اشتراك القطاع الخاص فى منع وقوع الأزمات المالية وحلها من شأنه- وهذا هو المهم- أن يساعد فى الحد من الخطر الأخلاقى Moral Hazard وهو انجذاب القطاع الخاص إلى الدخول فى عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما فى ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولى.

ويعمل صندوق النقد الدولى على تعزيز حواره مع الأطراف المشاركة فى السوق، وذلك من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بأسواق رأس المال والتى اجتمعت للمرة الأولى فى سبتمبر ٢٠٠٠. وتمثل هذه المجموعة محفلا للاتصال المنتظم بين المشاركين فى أسواق رأس المال الدولية وإدارة صندوق النقد الدولى وكبار موظفيه حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فى ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالى العالمى.

وعــند وقــوع الأزمــات، ينــتظر من البرامج المدعمة بموارد الصــندوق أن تكون قادرة على استعادة الاستقرار فى معظم الحالات، استناداً إلى ما توفره من تمويل رسمى وتعديل فى السياسات، وما يرتبط ذلك من زيادة فى ثقة المستثمرين من القطاع الخاص.

ومــع ذلك قد يتطلب الموقف اتخاذ إجراءات وسياسات أخرى فى حــالات معينة كإعادة الهيكلة المنسقة للديون من جانب الدائنين التابعين للقطاع الخاص.

وقــد اتفــق أعضــاء صــندوق النقد الدولى على بعض المبادئ الإرشــادية فــى عملية إشراك القطاع الخاص فى حل الأزمات المالية المعاصــرة، رغم أن بعضها قد يحتاج إلى تطوير وتوخى المرونة عند تطبيقها على بعض الحالات لبعض الدول.

٦- تعاون صندوق النقد الدولى مع المؤسسات الدولية الأخرى :

يــتعاون صندوق النقد الدولى فى حله للأزمات المالية المعاصرة تعاونــا نشيطا مع البنك الدولى وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، كل فى مجال تخصصه ومساهمته فى الاقتصاد العالمى.

ويتســم تعاون الصندوق مع البنك الدولى فى مجال الحد من الفقر بطــابع وثــيق وخاص، لأن البنك الدولى وليس الصندوق هو صاحب الخبرة فى مجال مساعدة البلدان على تحسين سياستها الاجتماعية.

ومــن المجالات الأخرى التى يتعاون فيها الصندوق والبنك تعاونا وثــيقا هــو عمليات تقييم القطاعات المالية فى البلدان الأعضاء بهدف الكشــف عــن جوانب الضعف فى نظمها، ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيان الدين الخارجى ومدى توفرها ونطاق شمولها.

كذلك فإن صندوق النقد الدولى عضو فى منتدى الاستقرار المالى الذى يضم السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالى فى المراكز المالــية الدولية المهمة، وهيئات التنظيم والرقابة الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

البحث الحادى عشر

ما هو المنهج الجديد لصندوق النقد الدولى للحد من الفقر فى الدول الفقيرة منخفضة الدخل ؟

١- العولمة والفقر :

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولى (كما سبق ذكره)، ولعل أهم هذه التحديات وأكثرها صعوبة تحديان :

الأول وهوتقوية النظام المالى العالمى بحيث يصبح اقل عرضة للأزمات المالية وأكثرها قدرة على التصدى لها إذا وقعت.

والثانى هوكيفية دعم جهود مكافحة الفقر فى البلدان منخفضة الدخل.

لقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وإناس كثيرون فى جميع أنحاء العالم، كما عملت على الإندماج فى الاقتصاد العالمى والذى يمثل عنصرا جوهريا فى أى إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات أعلى من المعيشة. ولكن العولمة من خلال ما تحققه من زيادة فى حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها قد أدت أيضا إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية، كما أدت إلى نشوء مخاطر أخرى وهى أن البلدان منخفضة الدخل التى لم تستفيد بعد استفادة تذكر من العولمة ستزداد تخلفا عن الركب فى الوقت الذى ترتفع فيه مستويات المعيشة فى البلدان الأخرى. ويهمنا هنا أن نستعرض المنهج الجديد لصندوق النقد الدولى للحد من الفقر فى البلدان منخفضة الدخل والأخص الناتج عن العولمة.

٢- منهج جديد للحد من الفقر :

إن صندوق النقد الدولى هومؤسسة مالية ونقدية وليس مؤسسة إنمائية، ولكنه يسهم بدور فى الحد من الفقر فى البلدان الأعضاء.

فالنمو الاقتصـــادى المستدام هوعنصر أساسى فى جهود الحد من الفقر، ممـــا تطلـــب سياسات اقتصادية كلية سليمة وهى السياسات التى تمثل جوهر التفويض المنوط لصندوق النقد الدولى.

لقـــد ســـاعد صندوق النقد الدولى البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة فى تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النموورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدات الفنية والدعم المالى. وفيما بيـــن عـــامى ١٩٨٦ و١٩٩٩ حصل ٥٦ بلدا يبلغ مجموع سكانها ٣,٢ ملـــيار نســـمة علـــى قروض بأسعار منخفضة طبقا لتسهيل التصحيح الهيكلى وخليفته التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى اللذين أنشئا لمســـاعدة أفقـــر الـــبلدان الأعضـــاء فـــى جهودها الرامية إلى تحقيق نمواقتصادى أقوى وتحسين مستمر فى أوضاع موازين المدفوعات. وقد أســـهمت هـــذه التسهيلات إسهاما ملموسا فى جهود التنمية فى البلدان منخفضة الدخل، ولكن كثيرا من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم فى حدة الفقر بالرغم من المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولى ومجتمع المانحين الأوسع.

وقـــد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها بإجـــراء عملـــية إعـــادة بحث مكثف لإستراتيجيات التنمية والديون فى الســـنوات الأخيرة، مما أدى إلى الاتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود فى هذا الميدان.

وقـــد اعتمدت البلدان الأعضاء فى الاجتماع السنوى المشترك بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عام ١٩٩٩ منهجا جديدا ينص على

جعــل إســتراتيجيات الحد من الفقر عن البلدان ذاتها هى الأساس الذى يحكــم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التى يوفرها الصــندوق والبنك للبلدان الأعضاء. ويجسد هذا منهجا أكثر اعتماداً من ذى قبل على البلدان الأعضاء فى رسم البرامج الاقتصادية التى يدعمها الصندوق. ويستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التى تسترشد بها عملية وضع إستراتيجية الحد من الفقر، وتتضمن هذه المبادئ على التالى :

- ضرورة وضع منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقــيق النموالاقتصادى بمعدل أسرع هوعنصر حاسم من عناصر التخفــيض المســتمر لحدة الفقر، مع ضرورة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة فى تحقيق هذا النمو.
- ضــرورة شــعور الــبلدان بملكية أهداف التنمية والحد من الفقر، والإستراتيجيات المتبعة لتحقيقها، والتوجه المعتمد فى تطبيقها.
- ضرورة تعاون الدوائر الإنمائية تعاونا وثيقا فى هذا الميدان.
- ضرورة التركيز على النتائج بشكل واضح.

ومــن الطبــيعى أن نــتائج المــنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولا بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات فى المؤسســات حــتى تصبح فى موضع المساءلة أمام الجميع بما فى ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين. كذلــك لــن تتحقق هذه النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل من جانــب الحكومات وشركائها. وحتى يمكن تحقيق ذلك فأن الأمر يتطلب

إعداد خطة شاملة ضمن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر تعرض على المجتمع الدولى بما فى ذلك كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتقديم الدعم بأكبر درجه ممكنة من الفعالية منهما.

وكمـــا هومعلـــوم فإن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يوفران الدعـــم لحكومات البلدان الأعضاء فى وضع إستراتيجياتها دون التدخل فـــى تحديـــد النتائج. ذلك أن إدارة كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولـــى تدركـــان مـــا يتطلبه ذلك من تحول فى الثقافات والتوجيهات التنظيمـــية فى المنظمات والمؤسسات الشريكة. وقد بدأ هذا التحول فى الظهور بالفعل، فمن خلال التنسيق فى وقت مبكر والإبقاء على خطوط اتصـــال مفـــتوحة مـــع سلطات البلد المعنى ــ خاصة من خلال تقديم المعلومـــات التشخيصية المتوفرة ــ يمكن للبنك والصندوق أن يضمنا مساعدة البلدان فى الوقت المناسب وبصورة أكثر شمولا.

ويركـــز البـــنك الدولى على مجال تخصصه وكذلك الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولى. وهكذا فإن خبراء البنك الدولى يضطلعون بالدور القـــيادى فـــى تقديم المشورة بشأن السياسات الإجتماعية التى تسهم فى الحد من الفقر بما فى ذلك العمل التشخيصى اللازم فى هذا الخصوص. بيـــنما يقـــدم صندوق النقد الدولى المشورة للحكومات فى مجال ولايته التقليدية بما فى ذلك تشجيع السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة. أما فى المجالات التى تتمتع فيها كل من البنـــك الدولى وصندوق النقـــد الدولى بالخـــبرة اللازمـــة (كإدارة المالية العامة، وتنفـــيذ الميزانية وشـــفافية المـــيزانـــية، وإدارة الضرائب والجمارك) فيتم التنسيق بين المؤسستين بدقة تامة.

ولأن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر يوفر لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى إطارا للإقراض الميسر وتخفيف أعباء الديون، فإن هذه الإستراتيجيات تعد بالغة الأهمية لعمل المؤسسين. وتقوم البلدان المشاركة بإرسال الإستراتيجية النهائية إلى المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك لإقرارها، كما يتلقى المجلسان التنفيذيان تقيما مشتركا يعده خبراء المؤسستين، مع تحليل للإستراتيجية وتوصية بشأن إقرارها. والجدير بالذكر أنه لا يشترط لإقرار الإستراتيجية المقدمة أن تتطابق تطابقا تاما مع توصيات الخبراء ولكن هذه العملية تضمن للمجلسين التنفيذيين (والمجتمع الدولى) أن هذه الإستراتيجيات من شأنها معالجة القضايا الصعبة أوالخلافية على نحوفعال ولا تقف عند حدود اجتذاب التأييد المحلى الذى ربما يتمتع به على نطاق واسع. وفيما يلى نورد إطار صياغة إستراتيجيات الحد من الفقر.

٣- إطار صياغة إستراتيجيات الحد من الفقر :

إن الهدف من وضع تقرير إستراتيجية الحد من الفقر(PRSP) هوتدعيم المبادئ الأساسية المتمثلة فى شعور البلدان بملكية البرامج المدعمة بموارد الصندوق، والتنمية الشاملة، والمشاركة العامة على نطاق واسع.

وعلى الرغم من عدم وجود نموذج قياسى لهذه التقارير، فهناك عدد من العناصر الأساسية المرجح أن تشترك فيها جميع الإستراتيجيات.

١ - تشخيص العقبات أمام تحقيق النمو والحد من الفقر : يمكن لأى إستراتيجية معنية بالحد من الفقر أن تبدأ باستخدام البيانات الموجودة للتعريف بالفقراء، وأماكن إقامتهم، وبالتجديد المجالات التى يتعين تعزيز البيانات المتعلقة بها. واستناداً إلى هذا الوصف يمكن لإستراتيجية الحد من الفقر أن تحلل العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التي تعوق تحقيق النمو والحد من الفقر بسرعة أكبر.

٢ - السياسات والأهداف : فى ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه يمكن أن يحدد تقرير إستراتيجية الحد من الفقر الأهداف متوسطة وطويلة الأجل لإستراتيجية الحد من الفقر فى البلد المعنى، وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية اللازمة لتحقيقها.

٣ - متابعة التقدم : للوصول إلى فهم أفضل للرابطة بين السياسات والنتائج، ينبغى أن تتضمن إستراتيجية الحد من الفقر إطارا لمراقبة التقدم المحرز وآليات لتقاسم هذه المعلومات مع شركاء البلد المعنى فى التنمية.

٤ - المساعدات الخارجية : يمكن أن تؤدى الإستراتيجية أيضا إلى زيادة فعالية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ الإستراتيجية ويمكنها كذلك تقييم الرأى المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها بما فى ذلك الوفورات الفعلية المتحققة من تخفيف أعباء الديون.

٥ – إقامـــة عملية قائمة على المشاركة: يمكن أن تصف الإستراتيجية شـــكل المشـــاورات ومعـــدل تواترها وأماكن إجرائها، وأن تقدم تلخيصـــا لأهـــم القضـــايا المطروحة وآراء المشاركين فيها، وأن يوضـــح تأثير المشاورات على تصميم الإستراتيجية، وأن تضمن مناقشة لدور المجتمع المدنى فى المراقبة والتنفيذ مستقبلا.

٤ – مـــبادرة هيبـــيك لخفـــض أعـــباء الديون الخارجية على البلدان منخفضة الدخل:

أما بالنسبة لخفض أعباء الديون الخارجية، فقد أعلن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى عام ١٩٩٦ (مبادرة هيبيك Hipc Initiative) لخفض أعباء الديون الخارجية على أفقر بلدان العالم. وقد اعتبرت هذه المبادرة وسيلة لمساعدة البلدان المعنية فى تحقيق النموالاقتصادى والحد من الفقر. وعلى الرغم من تأهيل عدة بلدان للإستفادة من هذه المبادرة، والالتزام مع حلول سبتمبر١٩٩٩ بتخفيض أعباء ديون سبعة بلدان بقيمة اسمية كلية تبلغ أكثر من ٦ بليون دولار أمريكى، فقد تزايد القلق من أن المبادرة لم تقطع شوطا طويلا بالقدر الكافى أوبالسرعة الكافية.

وبالتالى فعند اعتماد المنهج الجديد للحد من الفقر فى عام ١٩٩٩، تم تعزيز المبادرة لكى توفر التالى :

١ – تخفـــيف أعمـــق وأوســـع نطاقا لأعباء الديون عن طريق خفض الأهـــداف الموضـــوعة لها. وعلى سبيل المثال يبلغ عدد البلدان

المؤهلـــة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة هيبيك حوالى ٣٦ بلدا بالمقارنة بالعدد السابق وهو ٢٩ بلدا.

٢ – تخفيف أسرع لأعباء الديون عن طريق توفير التمويل فى مرحلة مــبكرة مــن البرنامج المعنى بالسياسات، وذلك لإطلاق الموارد اللازمـــة للإنفـــاق على عمليات الحد من الفقر مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.

ويفضـــل تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة هيبيك وما عداها، ومـــن المـــتوقع أن تنخفض أرصدة ديون البلدان المعنية بمعدل متوسط يصل إلى الثلين تقريبا، مما يؤدى إلى توفير أموال للإنفاق على البرامج الإجتماعية.

واعتـــبار مـــن أبريل ٢٠٠٢م كان ٢٩ بلدا من البلدان منخفضة الدخـــل (٢٣ منها فى أفريقيا جنوب الصحراء) قد بدأ يتلقى مساعدات تخفيف أعباء الديون المقررة فى إطار مبادرة هيبيك.

أمـــا الـــبلدان المؤهلـــة للاســـتفادة من هذه المبادرة، فهى البلدان منخفضة الدخل التى تتحمل أعباء ديون غير قابلة للاستمرار، ومعظمها يقـــع فـــى أفريقـــيا. وبالنسبة لهذه البلدان لا تكفى الاستفادة الكاملة من الآليات التقليدية المتمثلة فى إعادة جدولة الديون وتخفيضها (إلى جانب المعونـــات والقروض الميسرة وانتهاج سياسات سليمة) لكى تصل هذه الـــبلدان إلى مستوى الدين الخارجى القابل للاستمرار (أى مستوى من الديـــن يمكـــن خدمـــته بشـــكل مـــريح عن طريق حصيلة الصادرات

والمعونات وتدفقات رأس المال الوافدة، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الواردات.

وفـــى ظـــل مـــبادرة هيبيك يتاح تخفيض الديون لدعم السياسات المشـــجعة للنموالاقتصـــادى والحـــد من الفقر. وتمثل جزء من مهمة صـــندوق النقد الدولى بالتعاون مع البنك الدولى فى العمل على ضمان عـــدم تبديد الموارد التى يوفرها تخفيض الديون. إذ أن تخفيض الديون وحـــده يعتـــبر إتباع سياسة سليمة لا يمكن أن يفيد فى الحد من الفقر. كذلـــك فإن السياسات الرامية إلى الحد من الفقر ينبغى دعمها ليس فقط بتخفيف أعباء الديون، بل أيضا بزيادة تدفقات المعونة من البلدان الأكثر ثراء وتمكين البلدان النامية من دخول أسواق البلدان الصناعية الكبرى بحرية أكبر.

ويعتـــبر النجاح فى تشجيع النموالذى تشترك فى جنى ثماره قاعدة عريضـــة من البلدان، وكذلك النجاح على وجه التخصيص فى ضمان وضع حد لتباعد الفقراء عن ركب النمو، وهومسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولى بأسره.

ويحاول صندوق النقد الدولى جاهدا أن يسهم بدور فى هذا السعى من خلال ما يبذله من جهود لجعل ثمار العولمة فى متناول الجميع.

ولعـــل تســـهيل الـــنموو الحد من الفقر Poverty Reduction And Growth Facility لصـــندوق الـــنقد الدولـــى والذى حل محل التسهيل الـــتمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى فى نوفمبر ١٩٩٩ خير دليل على

ذلك. فهوتسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء الـــتى تواجه مشكلات مطولة فى ميزان المدفوعات. أما التكاليف التى يـــتحملها المقترض هى تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضـــية للذهـــب المملوك لصندوق النقد الدولى، إلى جانب القروض والمنح التى تقدمها البلدان الأعضاء إلى صندوق النقد الدولى خصيصاً لهذا الغرض.

المرفق الأول

ما هى الأسئلة الشائعة المطروحة على البنك الدولى بشأن مبادرة تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإجابة البنك عليها ؟

بعض الأسئلة المطروحة على البنك الدولى :

- لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم ؟
- ما هى مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- ما هى آلية عمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- ما مقدار تخفيف المديونية الذى قدمته المبادرة ؟
- وجــه الكثير من النقد فيما يتعلق بعبء المديونية الذى يثقل البلدان الفقيرة المنخفضة الدخل. فهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة ؟
- أمـــا يجب أن تكون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـــ٢٧ المشاركة فى المبادرة أكملت البرنامج بدلا من ٨ منها فقط ؟
- هل معايير الوصول إلى نقطة الإكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغى ؟
- لم لا تكفل المبادرة قدرة البلدان المعنية على الوفاء بديونها بصورة مستدامة ؟
- كـــيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مديونة لهذه الدرجة الكبيرة فى المقام الأول ؟
- مـــاذا فعل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟
- لماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون ؟

١ – لماذا لا تلغى ديون أفقر بلدان العالم ؟

ســيلحق إعفـــاء البلدان الأفدح مديونية من ديونها بالكامل ضرراً بالبلدان الفقيرة التى أدارت ديونها بحرص. فبدون ضخ حكومات العالم

مقادير هائلة من الأموال لتغطية نفقات إعفاء الدين بالكامل، سيصبح من الأصـــعب بكثير على البلدان التى أدارت أموالها بحكمة الحصول على قروض منخفضة الفائدة ومنح من مؤسسات مثل البنك الدولى.

٢ – ما هى مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

فى عام ١٩٩٦ بدا البنك الدولى وصندوق النقد الدولى برنامجا لا سابق له لتخفيف عبء الديون الذى يثقل كاهل أفقر البلدان. وقد جاءت هــذه المبادرة نتيجة القلق من أن مستويات المديونية لهذه البلدان البالغة تعيق النمو الاقتصادى وتثبط جهود تخفيض الفقر.

وقد تضمن البرنامج اتفاقاً بين كافة المقرضين الدوليين الرئيسيين علـــى منح تلك البلدان، التى كانت تعانى تحت ثقل عبء مديونية كبير، فرصة بداية جديدة.

وفـــى عام ١٩٩٩ جرى تعزيز هذه المبادرة لتزويد مجموعة أكبر مـــن البلدان المستحقة بتخفيف للمديونية أسرع وأعمق ولزيادة صلات البرنامج بجهود تخفيض الفقر المستمرة فى هذه البلدان.

٣ – مـــا هى آلية عمل مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

تقـــدم هـــذه المبادرة حاليا لـــ٣٨ بلدا، ٣٤ منها فى أفريقيا جنوب الصـــحراء، فرصة تخفيف مديونيتها. وعندما تقرر حكومات المشاركة فى هذه المبادرة فإنها تتعهد مقابل الحصول على تخفيف للمديونية القيام بسلســـلة من الإصلاحات الرئيسية المصممة لتشجيع التنمية الاقتصادية

المستدامة وإحداث تخفيضات فى مستويات الفقر. وتتضمن هذه الإصلاحات وضع سياسات ماكرو اقتصادية سليمة وخلق نظام قضائى صحيح وإقامة نظام مالى موثوق خاضع للمساءلة. وتوضع خطط تفصيلية لتحسين قدرة الجمهور على الحصول على الخدمات العامة وتحسين نوعية هذه الخدمات وكذلك تحسين نوعية حياة الفقراء.

وعندما يقدم بلد هذا الالتزام ويقبل فى المبادرة يكون عندها قد وصل إلى ما يسمى " نقطة القرار" ويمنح تخفيفا للمديونية. وعندما تتحقق الإصلاحات التى تعهد بها البلد المعنى فإنه يصل إلى " نقطة الاكتمال" ويصبح تخفيف الدين دائما.

٤ – ما مقدار تخفيف المديونية الذى قدمته المبادرة ؟

حتى اليوم، يحصل ٢٧ بلدا على مستويات ذات شأن من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج الذى يتوقع أن يصل بمرور الزمن إلى ٥٢ بليون دولار أمريكى. وقد التزم البنك الدولى بتقديم نحو ١٢,٤ بليون دولار خلال العقدين القادمين لتخفيف عبء خدمة ديون البلدان الـ ٢٧ التى جرت الموافقة على دخولها فى المبادرة حتى الآن.

٥ – وجه الكثير من النقد فيما يتعلق بعبء المديونية الذى يثقل البلدان الفقيرة منخفضة الدخل. فهل فشلت مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

كلا. يحصل ٢٧ بلدا على تخفيف للمديونية سيصل بمرور الزمن إلى ٥٢ بليون دولار أمريكى. ويمثل ذلك ثلثى الكلفة الكلية المقدرة للمبادرة.

٦ – أمـــا يجـــب أن تكـــون الـــبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٢٧ المشاركة فى المبادرة قد أكملت البرنامج بدلا من ٨ منها فقط ؟

يبدأ تخفيف الدين مباشرة بعد نقطة القرار عندما يتم التوصل إلى اتفاق علـــى عناصـــر الـــبرنامج بين البلد المعنى ودائنيه. وهذا يعنى أن ٢٧ من البلدان الـ ٣٨ المؤهلة للمشاركة أصبحت تتمتع بفوائد المبادرة بالفعل. وفى بعـــض الحـــالات تـــأخذ صياغة إستراتيجيات تخفيض الفقر ــ وهى أحد متطلـــبات المبادرة ــ زمنا أطول مما كان متوقعا. وذلك لأن البلدان المعنية مشـــغولة باستشارات واسعة مع أصحاب المصلحة جديرة التشجيع. ولا شك أن الإصلاحات تحتاج وقتا كى تنفذ وتصبح مستقرة. ولذا تبنى معظم البلدان نقـــاط اكـــتمال غـــير محـــــددة زمنيا لاجتناب فرض مواعيد اعتباطية أو توجـــيـــه ضـــغط غـــير مـــبرر على البلـــد المعنى يحمله على استعجال الإصـــلاحات دون تـــرو. فآخر ما يريده البنك هو أن تلتزم البلدان المعنية بمواعيد اعتباطية على حساب نوعية الإجراءات التى تتخذها.

٧ – هل معايير الوصول إلى نقطة الاكتمال مرتفعة أكثر مما ينبغى ؟

مـــن الأهمـــية بمكـــان الحفـــاظ علـــى معايير نوعية للسياسات والإجـــراءات كشـــرط مســـبق للتنمية الاقتصادية المستدامة ولبرنامج تخفـــيض الفقـــر ذات الأثر المرتفع. ولقد صممت هذه المعايير لضمان الحصول على أقصى قدر من المنافع من المبادرة ولأن تستخدم الأموال التى يجرى توفيرها استخداماً جيدا بحيث تصل الفقراء.

حـــتى اليوم يحصل ٢٧ بلدا على مستويات ذات شأن من تخفيف المديونية بموجب هذا البرنامج الذى من المتوقع أن يصل بمرور الزمن

إلـــى ٥٢ بلـــيون دولار أمريكى. وقد التزم البنك الدولى بتقديم ١٢,٤ بلـــيون $ خلال العقـــدين القادمين لتخـــفيف عبء خدمة ديون البلدان الـ ٢٧ التى جرت الموافقة على دخولها فى المبادرة حتى الآن.

٨ – لـــم لا تكفـــل المـــبادرة قدرة البلدان المعنية على الوفاء بديونها بصورة مستدامة ؟

لا يمكن لأى مقدار من سماح الديون مهما كبر أن يضمن قدرة البلد المعـــنى علـــى الوفاء بالتزامات مديونيته فى المستقبل. فذلك على المدى الطويـــل يعتمد على تحقيق نمو قوى يقوم على سياسات حكومية سليمة، بما فى ذلك توخى الحرص فى الاقتراض من الخارج وإدارة الدين.

٩ – كيف أصبحت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مديونة لهذه الدرجة الكبيرة فى المقام الأول ؟

كان للأحداث الدولية التى وقعت فى فترة السبعينات والثمانينيات من القـــرن الماضى ــ ولا سيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكساد فـــى الدول الصناعية وضعف أسعار البضائع ــ أثر كبير فى الإسهام فى خلق مشكلات الديون التى حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.

اضطرت حكومات البلدان الفقيرة إلى الاقتراض خلال السبعينات مـــن القـــرن الماضـــى بـــناء على الاعتقاد التنموى السائد بأن البلدان منخفضـــة الدخل ينبغى أن تستثمر فى الصناعة وفى مجالات الاستيراد ــ التصنيع والبنية الأساسية بوجه خاص.

كان الرأى السائد يقضى بأن يكون للحكومات دور قيادى فى عملية التصنيع، وبناء على ذلك قامت الحكومات أساساً (أو المؤسسات التى تمتلكها الحكومات) باقتراض المال. لكن مع تدنى أسعار البضائع فى بدايات الثمانينيات من القرن الماضى وارتفاع أسعار النفط بدأت الدول للاقتراض المتزايد لتعويض تجاوز مبالغ الاستيراد ما يتم تصديره.

كما لعبت العوامل الداخلية دورا ملحوظا فى تراكم الديون. فقد استمرت الكثير من الدول المصنفة ذات دخل متوسط أو منخفضة بالعيش فى مستوى يتجاوز مواردها المادية وهو ما يتمثل فى متاجرة عالية وعجز فى الميزانية ومعدلات مدخرات منخفضة. ثم قامت هذه الدول بالاقتراض أكثر ولكن فى غالب الأمر لم توجه القروض الجديدة إلى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات لخدمة تلك القروض. وبالتحديد، تضمنت إدارة القطاع العام الفقير أحيانا اختيار المانحين لمشروعات غير ناجحة والتعامل مع أموال القروض التى كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج بينما فشلت عملية تحسين التصدير فى أن تدر العائد المتوقع ولم تحقق أى أرباح طويلة الأجل تتعلق بالقدرة على جنى عملات أجنبية. تفاقمت مشكلات الجفاف والفيضانات والحروب الأهلية وضعف السياسات الاقتصادية وضعف إدارة الحكم وأسهمت كلها فى تراكم الديون، كما تم توجيه بعض القروض لخدمة ديون قائمة بالفعل.

بدأت الديون فى أفريقيا فى التزايد خلال فترة السبعينيات واستمرت على مدار الثمانينيات من القرن الماضى، وكان مصدر

الاقتراض الرئيسى فى أفريقيا هو الدائنون الرسميون وخاصة حكومات الأمم الصناعية. وتسبب كساد السبعينيات وظهور المعونات الأجنبية فى تقديم قروض كبيرة.

١٠- مــاذا فعــل الدائنون لمواجهة أعباء الديون فى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ؟

فـــى البداية، آمن الدائنون بما فيهم الوكالات متعددة الأطراف بأن مشـــكلات الديون فى البلدان المقترضة كانت مشكلات مؤقتة. ارتفعت أسعار السلع (ما تصدره الكثير من البلدان منخفضة الدخل) إلى ١٢% ســـنويا بيـــن عـــامى ١٩٧٠ و١٩٨٠ قـــبل أن تـــنهار بشدة فى بداية الثمانينـــيات وفـــى النهاية فشلت فى العودة مرة أخرى لمعدلها. كانت الديون مجدولة فى بداية الثمانينات من القرن الماضى بناء على الاعتقاد بأن ظروف التجارة فى الدول المقترضة سوف تتحسن، فى الوقت الذى استمرت فيه قروض المعونات الجديدة الميسرة. ثم استمر تدفق المعونات الثنائـــية لدول أفريقيا بصورة إيجابية خلال الثمانينيات، كما أن المانحين الغربيين بدأوا فى توفير منح ذات سعر فائدة متزايد لبلدان أفريقيا.

وفـــى منتصـــف الثمانينيات من القرن الماضى، اتحدت حكومات الدائنيـــن الغربييـــن فى " نادى باريس" لإيجاد حل لمشكلات الدفع من خـــلال جدولـــة الديون، لكن ذلك لا يؤد إلا لإرجاء التزامات الدفع فى الوقت الذى أضيفت فيه الفائدة إلى القرض الأصلى وبذلك ازدادت القيم الاسمية للقروض.

كمـــا بدأ الدائنون الرسميون بداية من عام ١٩٨٨ بالاعتراف بان بعــض القـــروض لـــن يمكن على الأرجح سدادها أبدا وقاموا تدريجيا بإســقاطها. لكن تم تطبيق ذلك فقط على القروض التى بدأ سريانها قبل تـــاريخ محـــدد وخدمات القروض التى تمت فى فترة معينة. وبالتدريج ازدادت نسبة القروض المسقطة فى هذا الجزء المحدود لخدمة القرض من ٣٣% إلى ٥٠% (فى عام ١٩٩١) وإلى ٦٧% (فى عام ١٩٩٤) حـــتى وصلت إلى ٨٠% فى عام ١٩٩٦. ثم تمت جدولة المبلغ المتبقى من خدمة الدين وفق شروط السوق. كان أحد شـــروط تلك الاتفاقية مع " نـــادى بـــاريس" هـــى أن تكون البلدة المعنية قد ارتبطت باتفاقية مع صندوق النقد الدولى فقد اهتمت اتفاقية " نادى باريس" بالتزامات خدمة الديون الواجب سدادها خلال فترة سريان اتفاقية صندوق النقد الدولى.

وفـــى عـــام ١٩٩٦ أصـــبح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الدافعيـــن لمـــبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد أقرا بالحاجة إلى تخفيف أعباء الديون بالنسبة للديون متعددة الأطراف. تم تحسين مبادرة الـــبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فى عام ١٩٩٩ وتم تخفيف أعباء الديون بقيمة ٥٤ مليار دولار لعدد ٢٧ بلدة فقيرة مثقلة بالديون.

١١- لماذا قامت بعض البلدان منخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون ؟

لـــم تعانى كافة البلدان منخفضة الدخل من أزمة فى الديون نتيجة لقروضـــها فـــى فترة السبعينيات والثمانينيات. نجد أن النمور الأسيوية الاقتصـــادية كـــدول شرق آسيا والصين والهند قامت جميعا بالحد من

معـدلات الفقـــر لديهـا بواســطة القروض الميسرة. ثم تم استخدام الأمـوال لتنويع صادراتها مع عدم الاعتماد على السـلع التى أبعدتها عن تدهور أسعار السلع الذى كان منتشـراً فى بدايات الثمانينيات. كما أن هذه الدول تمكنت من جذب استثمارات جيدة وحققت النمو مما أسهم فى الحد من الفقر.

المرفق الثانى

مكانة المملكة العربية السعودية
كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى

تـــم اكتشـــاف الـــثروة البترولية فى المملكة العربية السعودية فى أواخـــر العقد الرابع من القرن العشرين، فحقق ارتفاعاً فى عائداتها من هذه الثروة وزاد دخلها زيادة كبرى وعلى الأخص منذ عام ١٩٤٧.

وبهـــذا أخـــذ الاقتصاد السعودى مساره بانطلاقة ثابتة ومتزنة فى سبيل النمو والتطوير الاقتصادى والاجتماعى، مما كان له الأثر الكبير علـــى الوضـــع المالى والنظام النقدى للسعودية على المستويين المحلى والدولى.

فقد كان ذلك دعامة أساسية لبناء اقتصاد قوى ومتين، فشيدت البنية الأساســـية خـــلال ســـنوات قياســـية، وتطـــورت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعـــية تطـــورا هائلا بكل المقاييس، وذلك كله مع الحفاظ على المرتكزات العامة السعودية بما يكفل الأمن والاستقرار ورفاهية الشعب السعودى.

وعلـــى الرغم من الظروف الدولية التى اجتاحت العالم الرأسمالى والـــنامى على أثر ظاهرة التضخم الركودى من ناحية، ومنطقة الشرق الأوســـط وبصـــفة خاصة الحروب التى اجتاحت منطقة الخليج العربى وغـــيرها، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحافظ على مستوى النشـــاط الاقتصادى والاجتماعى ومستوى التشغيل، وبالتالى المحافظة على مستوى الدخول الكلية إلى حد كبير.

وباختصـــار شـــديد، مـــا أريـــد الوصول إليه أن المملكة العربية الســـعودية حرصـــت علـــى الاستفادة من الإيرادات البترولية فى بناء

اقتصـــادى قوى لم تؤثر فيه الصدمات والأزمات تأثير له وزنه الفعال نتيجة استكمال البنية الأساسية وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المخـــتلفة وعلى الأخص الأنشطة الصناعية والزراعية وأنشطة التنمية البشرية من تعليم وصحة وغيرها، لإيجاد موارد أخرى بجانب الموارد البترولـــية وتنويع مصادر الإنتاج والدخل، بما يعمل على رفع معدلات الـــنمو فى السعودية والتوسع فى الصادرات غير النفطية ورفع مستوى معيشـــة المواطـــن السعودى، مما يعطى مؤشرا جيدا عن متانة البناء الاقتصادى والاجتماعي السعودى على المستوى المحلى.

أمـــا عن المستوى الدولى، فقد دخلت المملكة العربية السعودية فى مجـــالات اســـتثمارية ذات مـــردود مالى جيد من خلال تقديم القروض الإســـتثمارية، وزيـــادة حصتها فى المنظمات المالية والنقدية والإنمائية كصـــندوق الـــنقد الدولـــى والبـــنك الدولى، مما جعل للمملكة العربية الســـعودية وضـــعاً متمـــيزاً فى تلك المؤسستين. ناهيك عن دورها فى تحقـــيق استقرار أسواق النفط وتقديم مساعدات اقتصادية خارجية للدول النامية وذلك دعما للاقتصاد العالمى.

ومـــا يهمـــنا فـــى هذا الخصوص هو بيان مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى، باعتبارها إحدى الدول المؤثـــرة لـــيس فقط على مستوى العالم الإسلامى والعربى ولكن على مســـتوى دول العـــالم أجمـــع. وفى هذا الخصوص فسوف نركز على استعراض بعض الجوانب التى تبرز هذه المكانة فى النقاط التالية :

١ - حصة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى وقوتها التصويتية.

٢ - تقديم القروض الإستثمارية لصندوق النقد الدولى ليقوم بدوره فى تقديم التسهيلات المالية للدول الأعضاء.

٣ - تقديم المنح لصندوق النقد الدولى بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامية الأعضاء.

٤ - المشاركة فى إصدار قرارات صندوق النقد الدولى ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية.

وهاكم عرض سريع لكل جانب من هذه الجوانب التى تبرز ــ بما لا يدعه الشك ــ مكانة المملكة العربية السعودية كعضو فاعل فى صندوق النقد الدولى.

١ - حصة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى وقوتها التصويتية :

انضمت المملكة العربية السعودية إلى عضوية صندوق النقد الدولى عام ١٩٥٧ وذلك بعد اتخاذ الإجراءات القانونية لانضمام أى دولة إلى عضوية الصندوق، حيث يتم تقديم طلب العضوية ودراسته من قبل الجهات المعنية بالصندوق، ثم يصدر قرار الصندوق بقبول العضوية. ويطلب بعد ذلك من الدولة اتخاذ الإجراءات القانونية لاكتمال العضوية وفق القانون الداخلى للدولة كالمصادقة على الاتفاقية من قبل السلطة المخولة بذلك. وهذا ما تم بالفعل بالنسبة لانضمام المملكة العربية السعودية، إذ بعد قبول طلب الانضمام صدر المرسوم الملكى

رقم ٥/١/١٧/٢٥٧١ فى ١٦/٧/١٩٥٧ بالموافقة على اتفاقيتى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، إيذانا ببدء عضوية المملكة العربية السعودية فى المؤسستين الدولتين. وبمجرد إيداع وثيقة التصديق بـدأ سـريان العضوية، وقد كان هذا – بالتحديد– بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٧، وذلك بعد المصادقة على الاتفاقية بمدة قصيرة تجاوزت الشهر والنصف بأيام قليلة.

ومـع بدايـة عضوية المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولـى حـددت حصتها بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكى زيدت حسب المـراجعات العامة التى تتم كل خمس سنوات حتى ارتفعت إلى ٦٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة– بالتحديد– فى ١٩ يناير ١٩٧٧.

ونظـراً لمـا تتمتع به المملكة العربية السعودية من مركز مالى قوى، فقد أصدر صندوق النقد الدولى موافقته على منح المملكة العربية السعودية زيادة خاصة فى حصتها عام ١٩٨١.

والجدير بالذكر أن هناك أسلوبين لرفع الحصص كما يلى :

الأسـلوب الأول: وهو الأسلوب العادى وهو زيادة الحصص وفقا للإجراءات والقواعد التى تتم بشكل دورى كل خمس سنوات.

الأسلوب الثانى: هو أسلوب الحصص الإنتقائية الذى بموجبه تزداد الحصص لبعض الدول ذات المركز المالى القوى ومنها المملكة العربية السـعودية، إذ تـم رفع حصتها فى صندوق النقد الدولى إلى ١٠٤٠,١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فى ١١ فبراير ١٩٧٩، ولكونها ثانى أكبر دولة تقرض الصندوق، فقد كان لها الأولية فى أن تحل محل

إيطالـــيا لتقوم بتعيين مدير تنفيذى من أول نوفمبر ١٩٧٨، وذلك تمشيا مع نص المادة (١٢) القسم الثالث فقر(جـــ) التى تقضى بأنه (إذا اتضح عند إجراء الإنتخاب الدورى الثانى للمديرين التنفيذيين وما يلى ذلك من انـــتخابات أن الأعضاء المخول حق تعيين مديرين تنفيذيين طبقاً للفقر (ب) أعلاه ليس بينهم العضوان اللذان انخفض متوسط عملتيهما المقررة بأكـــبر قـــدر مطلق من الانخفاض مقوما بحقوق السحب الخاصة، فإنه يجوز لأحدهما أو لكليهما، تبعا للحالة أن يعين مديرا تنفيذيا). وبموجب هذا النص فإنه يجوز لأكبر دولتين دائنتين للصندوق أن تعين كلا منهما مديرا تنفيذيا إذا لم تكن تلك الدولتان من الدول الخمس الكبرى. وتمشيا مـــع الـــنص المذكـــور وما سبق إيضاحه كان من حق المملكة العربية السعودية أن تعين مديرا تنفيذيا لما تتمتع به من مركز متميز سواء من ناحـــية رفـــع الحصة أم إقراض الصندوق لكى يتمكن من القيام بمهامه تجاه الدول التى تحتاج إلى التسهيلات المالية.

وبـــرفع حصة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى ارتفعـــت تبعا لذلك قوتها التصويتية لتصل إلى نسبة (٣,٤٧) وأصبحت تحـــتل المرتـــبة السادســـة بعد الدول الخمس الكبرى، وهى : الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا واليابان.

ونتـــيجة لهذا أصبح للمملكة العربية السعودية دور هام من خلال وجود مدير تنفيذى معين من قبلها يساهم بشكل فعال عن طريق التأثير فى قرارات المجلس التنفيذى بما يخدم مصالحها ومصالح الدول النامية والعربية والإسلامية.

هذا وقد إرتفعت حصة المملكة العربية السعودية إلى ٢١٠٠ مليون وحـــدة سحب خاصة فى ٢٥ مايو ١٩٨١، ثم إلى ٣٢٠٢,٤مليون وحدة ســحب خاصــــة فى ٩ سبتمبر ١٩٨٣، ثم إلى ٥١٣٠,٦ مليون وحدة سحب خاصة فى ٣٠ مارس ١٩٩١.

وقـــد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) فى يناير ١٩٩١، فازدادت الحصص فى صندوق النقد الدولى لأول مرة مـــنذ عام ١٩٩٠ بمقدار نحو ٤٥% ليصل إلى ٢١٢ بليون وحدة سحب خاصــــة(أى مـــا يعـــادل ٢٩٠بليون دولار أمريكى). وقد بلغت حصة المملكـــة العربـــية السعودية نسبة ٣,٣% من مجموع الحصص، محتلة الترتيـــب السابع بين الدول العشرة صاحبة أكبر الحصص، وهى على الترتيب كما يلى : الولايات المتحـــدة الأمريكية (١٧,٦%) ــ اليـــابان (٦,٥%) ــ ألمانيـــا (٦,٢%) ــ فرنسا (٥,١%) ــ الممـــلكة المتحدة (٥,١%) ــ إيطاليا (٣,٣٦%) ــ المملكة العربية السعودية (٣,٣%) ــ كندا (٣,٠٢%) ــ الصين (٣,٠٢%) وأخيراً روسيا (٢,٨%).

وحصـــيلة ذلك كله، أن أصبح للمملكة العربية السعودية دور هام ومكانــــة كعضو فاعل وفعال، وذلك من خلال وجود مدير تنفيذى معين مـــن قـــبلها، يساهم بشكل فعال وإيجابى عن طريق التأثير فى قرارات المجلـــس التنفيذى للصندوق بما يخدم مصالحها ومصالح الدول العربية والإســـلامية والنامـــية. بالإضـــافة إلى ما يرمز ذلك إلى قوة الاقتصاد السعودى على المستوى الدولى.

٢ – تقديم القروض الاستثمارية لصندوق النقد الدولى :

لما كان صندوق النقد الدولى مخولا بالاقتراض من اتفاقية إنشائه بغية سد النقص من حيازته لعملة أى دولة، أو لعدم كفاية موارده لمجابهة متطلبات معاملاته وعملياته، لهذا فإن الصندوق يقوم بالاقتراض من الدول ذات الفائض وهى الدول التى يتضح أن المركز الإجمالى لاحتياطياتها قوى بدرجة كافية. ويهدف الصندوق من وراء هذا الاقتراض تمويل التسهيلات المالية التى يقدمها للدول المؤهلة للاستفادة منها ليقوم بدوره فى تحقيق نهجه الذى قرره لمساعدة الدول الأعضاء. وفى ضوء سياسات الصندوق الاقتراضية فقد عقد عددا من الاتفاقيات لهذا الغرض مع مجموعة من الدول والمؤسسات المالية. ومن ضمن هذه الدول المملكة العربية السعودية الذى عقد منها عددا من الاتفاقيات على النحو التالى :

١ – فى عامى ١٩٧٤و١٩٧٥ ساهمت المملكة العربية السعودية مع الدول المنتجة للنفط فى تقديم قروض لتمويل تسهيل النفط الذى استخدمه الصندوق فى عام ١٩٧٤ ومد العمل به عام ١٩٧٥، إذ بلغ ما قدمته هذه الدول نسبة ٤٤,٤% من مجموع التمويل.

٢ – فى ٧ مايو ١٩٨١ عقد الصندوق لاتفاقية قرض متوسط الأجل مع مؤسسة النقد العربى السعودى بمبلغ ٨ بليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك لتمويل سياسة الإقراض الموسع، وتنتهى فترة الالتزام بموجب الاتفاقية فى ٦ مايو١٩٨٧، وقد وافقت المؤسسة على تمديد الفترة حتى نوفمبر ١٩٨٧.

٣ – فـــى عـــام ١٩٨٣ تـــم عقد اتفاق بين الصندوق والمملكة العربية السـعودية للحصـــول على قرض مقداره ١,٥ بليون وحدة حقوق سحب خاصة من أجل المساعدة فى تمويل مشتريات بعض الدول الأعضـاء للأغـراض والظـروف التى حددتها الترتيبات العامة للاقتراض المعدلة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٣.

والجدير بالذكر أنه يحق للمقرضين الحصول على سداد مبكر لقروضـهم إذا ظهرت أى مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات ذلك لأن القـرض المقـدم هو بمثابة أصول شديدة السيولة، ولذا تعتبر احتياطيات دولية للمقرضين.

٤ – وبـتاريخ ٣٠ أبريل١٩٨٤ أبرم عقد اتفاق تكميلى بين الصندوق ومؤسسة النقد العربى السعودى تم بموجبه إقراض الصندوق بمبلغ ٣ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل سياسة الإقراض الموسع. ومدة الالتزام من ٧مايو١٩٨٧ حتى ٦مايو١٩٨٩.

وتعتـبر القـروض الـتى قدمـت من مؤسسة النقد العربى السـعودى للصـندوق بمـثابة قروض استثمارية لها عائد يدفعه الصـندوق بمعدلات متغيرة ومرتبطة بأسعار السوق العالمية على أسـاس عائدات المتوسط المرجح للأدوات المالية المحلية المقومة بخمس عملات من سلة تقويم حقوق السحب الخاصة.

٥ – فـى ٢٧ فبراير ١٩٨٩ وقع صندوق النقد الدولى مذكرة تفاهم مع الصـندوق السعودى للتنمية تم بموجبها قيام الأخير بتقديم قروض مشـاركة للدول التى توافق على الدخول فى ترتيبات دعم برنامج

تسهيل التكييف الهيكلى المعزز وفى حدود مبلغ ٢٠٠ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، بحيث يبدأ تخصيصها فى ميعاد غايته ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، وتقدم هذه القروض المشار إليها على أساس إتفاقية قرض بين الصندوق السعودى للتنمية والدولة المستفيدة وفق شروط حددتها مذكرة التفاهم المنوه عنها، ويتم تقديم القروض على دفعات للدولة المستفيدة عن طريق الحساب الخاص للصندوق السعودى للتنمية، وفقا للأداة المنشئة لهذا الحساب بالتزامن مع الدفعات ضمن برنامج التعزيز فى أى وقت حتى يونيو ١٩٩٢ على أن تسدد الدول المستفيدة أصل القرض وتكاليفه عند إخطارها بواسطة صندوق النقد الدولى وأية مستحقات لسداد قروض ائتمان (إساف ـ ESAF) وتوزع المبالغ المسددة وتحول وفقا للأداة المنشئة للحساب الخاص للصندوق السعودى للتنمية.

وبهذه السياسات المالية استطاعت المملكة العربية السعودية أن توظف جزءا من الفائض فى قروض استثمارية تدر عليها عائدا مجزيا يحقق لها إيرادا طيبا، وفى الوقت نفسه يرفع من رصيدها ومكانتها فى الصندوق باعتبارها ثانى أكبر دولة مقرضة للصندوق- كما سبق ذكره- مما أتاح لها فرصة تعيين مدير تنفيذى يمثلها فى المجلس التنفيذى المعنى بإدارة الصندوق، والإسهام فى توجيه سياساته، ناهيك أن تقديم القروض للصندوق فيه ضمانة قوية ضد مخاطر تقلبات الأسعار، وما يمكن أن يحصل من تأخير فى سداد القروض عند حلول أجله، أو المماطلة فى السداد بشكل يجعل القرض فى حكم الدين

المشكوك فى تحصيله أوفى حكم الديون المعدومة. ولذا نجد أن الضمانة والحافز يشجعان على إقراض صندوق النقد الدولى.

وفـــى هذا الخصوص ذكر أحد المتخصصين فى الاقتصاد العربى دعوته بأن ينتهج صندوق النقد العربى سياسات وأعراف وأساليب نقدية جديـــدة توفـــر الضـــمانات الكافـــية للمســـتثمر وتؤمن التمويل اللازم للمقـــترض، وإذ نجـــح صندوق النقد الدولى فى استقطاب أموال عربية كبيرة فى إطار التسهيلات التمويلية واتفاقيات الإقراض الموسع فلماذا لا ينجح صندوق النقد الدولى فى استقطاب نسبة من هذه الأموال.

وهكـــذا يقال عن القروض المقدمة لصندوق النقد الدولى من حيث الضمانات إضافة إلى الوضع المعنوى الذى ينعكس أثره الفاعل فى دعم وتعزيز قوة الاقتصاد السعودى على المستوى الدولى لأن مبلغ القرض المقدم للصندوق يعتبر جزءا من الاحتياطيات الدولية للدولة المقرضة.

ولمـــا كان الأمر كذلك فإن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة متمـــيزة فى صندوق النقد الدولى. وهكذا يتضح كيف استفادت المملكة العربية السعودية من الفوائض بما يعود على اقتصادها بالفائدة الكبيرة، مما جعله يقوم على مرتكزات وأسس قوية وثابتة لا تؤثر فيه الصدمات والأزمـــات التى عصفت وتعصف باقتصاديات بعض الدول وذلك على المـــدى الطويـــل. ولعل هذا ما وضحت نتائجه فعلا أثناء وبعد حروب الخليج العربى والاضطرابات فى الشرق الأوسط.

ناهيك عن الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التى تم استحداثها فـــى عام ١٩٩٩ ويشارك فيها ٢٥ بلدا ومؤسسة، منها المملكة العربية

السعودية، والتى بموجبها وبموجب الاتفاقية العامة للاقتراض (GAB) معا، يتاح لصندوق النقد الدولى اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (أى ما يعادل ٤٦ بليون دولار أمريكى).

٣ – تقديم المنح لصندوق النقد الدولى بقصد مؤازرة ومساعدة الدول النامية الأعضاء :

يمثل العالم اليوم أسرة دولية واحدة متكاملة ومترابطة بعلاقات اقتصادية وتجارية إلى درجة أن أصبحت توصف بالقرية الواحدة مما جعل أية مشكلة أو أزمة تحصل فى دولة من الدول يمتد أثرها إلى الدول الأخرى قوة وضعفا وإيجابا وسلبا حسب متانة وتوطد العلاقات بينها الأمر الذى جعل كل دولة تستشعر الخطر، وتتحفز لمجابهته لمجرد حصول بوادر أزمة اقتصادية أو سياسية فى دولة أخرى حتى ولو كانت فى أقصى الدنيا وبعيدة عنها بعد المشرق عن المغرب، والأمثلة المعاصرة على ذلك كثيرة وليست فى حاجة إلى التكرار.

ومن البديهى أن تتأثر الدول بعضها ببعض مما جعل الدول الغنية وذات الفائض تهب لنجدة ومساعدة الدول التى تصاب بالكوارث والجوائح الطبيعية، وما يستتبع ذلك من أزمات اقتصادية.

والمملكة العربية السعودية ــ بما عرف عنها ــ كانت ولا تزال من الدول السباقة إلى مساعدة مثل هذه الدول من منطلق إنسانى طبقا لما تمليه تعاليم الدين الإسلامى السمحة، وفى الوقت نفسه الحيلولة دون أن يمتد أثر الأزمات الحاصلة إلى الاقتصاد الوطنى للمملكة قبل استفحال الأزمة أو المشكلة. لذا فقد بادرت المملكة العربية السعودية إلى

تقديـــم المســـاعدات والمنح للدول الصديقة والفقيرة بشكل مباشر وغير مباشر. ولسنا هنا بصدد الحديث عن المساعدات والمنح المباشرة، فهذا خـــارج عـــن نطاق البحث. ولكننا نذكر فقط عما تقدمه المملكة العربية الســعودية بطــريق غير مباشر من منح ومساعدات وهبات نقدية عن طــريق المؤسسات المالية الدولية ونخص بالذكر صندوق النقد الدولى موضع البحث. وما يهم إيضاحه فى عجالة النقاط التالية :

١ – فى عام ١٩٨٥ ساهمت المملكة العربية السعودية فى تمويل حساب دعـــم تســـهيل التمويل التكميلى بنصف المبلغ المتحقق من الهبات والمـــنح الطوعـــية والبالغة ٥٢,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصـــة، والـــباقى من دول أخرى هى فرنسا والنمسا واستراليا والدنمارك وفنلندا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا.

٢ – ســـاهمت المملكة العربية السعودية ــ أيضاً ــ مع عدد من الدول فى تقديم تبرعات وهبات طوعية لتمويل حساب إعانة تسهيل النفط وكانـــت المملكـــة أكبر دولة مساهمة بين الدول الأربع والعشرين حسبما ذكر عند الكلام عن حساب إعانة تسهيل النفط.

٣ – ومن ضمن مساهمات المملكة العربية السعودية أنها مع خمس دول هى: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق وفنزويلا قامـــت بتحويل جزء من نصيبها فى الأرباح المباشرة من مبيعات الذهـــب التى تمت فى الفترة من يونيو١٩٧٦ إلى مايو١٩٧٨ إلى صندوق الائتمان بغية زيادة موارده والمدار بواسطة صندوق النقد الدولى، وتم هذا عن طريق صندوق الأوبك الخاص فى ٢٠ أبريل

١٩٧٨ حيث وصل المبلغ إلى ٢٧ مليون دولار أمريكى. كل هذه الهـبات التى تقدم كان الهدف منها مساعدة الدول التى تحتاج إلى مساعدة والتى تستحق المساعدة بحيث يتولى صندوق النقد الدولى تقديم هذه المساعدات عن طريق القنوات التى حددها سواء تسهيل التمويل التكميلى أو صندوق الإئتمان أو حساب إعانة تسهيل النفط حسـب الشروط والضوابط المحددة والموضوعة لكل منها. ولقد كـان لهذا الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية الأثر الكبير علـى وضع المملكة بالصندوق من الناحية المعنوية، وهذا ينعكس بدوره على الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، مما يعتبر مؤشراً إيجابياً وواضحاً على قوته وانتعاشه، ذلك لأن الأثر المعنوى فى كثير من الأحيان يكون مساويا للأثر المادى إن لم يفقه.

٤ – المشـاركة فـى إصـدار قرارات صندوق النقد الدولى ومحاولة التخفيف من شروط تقديم التسهيلات المالية للدول النامية :

إن وضع المملكة العربية السعودية ومكانتها قد جعل من حقها أن تعين مديرا تنفيذيا يمثلها فى المجلس التنفيذى الذى يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية والذى يمثل البلدان الأعضاء والبالغ عددهم ١٨٣ بلداً، وهيـئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاثة نواب للمدير العام، هذا مع العلم بأن كل عضو فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة مـن العـالم، وتأتى الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذى فى تيسير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين صاحب السلطة الإشرافية العليا.

ولاشـك أن وجود مدير تنفيذى للمملكة العربية السعودية له دور فـاعل فـى دعم الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والإسلامية

بصفة خاصة وذلك من خلال التأثير فى قرارات المجلس التنفيذى وقرارات صندوق النقد الدولى بشكل عام بما يخدم مصالح الدول النامية والعربية والإسلامية لأن المملكة تدرك مدى حاجة تلك الدول لهذا الدعم والمساعدة. ويتجسد هذا أثناء المناقشات التى تتم فى اجتماعات المجلس التنفيذى عند بحث القضايا المتصلة بسياسات الصندوق كالتصحيح الخارجى والتمويل والنمو وتدارس إصدار قرارات تقديم التسهيلات المالية لبعض الدول وفق شروط تصحيحية لوضعها الاقتصادى لكى يؤدى التسهيل المالى دوره فى تنمية وإنعاش اقتصاد الدولة التى قدم لها التسهيل إذا هى التزمت فعلا بانتهاج سياسات اقتصادية حكيمة تستهدف دعم مقدرة الأنشطة المحلية والرفع من المستوى التنافسى فى مناخ غير تضخمى ينعكس أثره على سعر الصرف بحيث يتسم بالاستقرار النسبى، مع الإبقاء على نظام تجارى حر.

ومن المعروف أن شروط الصندوق في الكثير من الأحيان تبدو صعبة بالنسبة لبعض الدول التى تعانى من نقص فى الموارد، وزيادة كبيرة فى عدد السكان، وضعف فى البنية الاقتصادية، ولذا يحاول ممثل المملكة العربية السعودية أن يراعى هذه الظروف الصعبة عند وضع شروط تقديم التسهيل المالى بما يخفف من حدتها، ليس هذا فحسب بل أن المدير التنفيذى للمملكة يقف موقف المدافع عن سياسات الأداء فى بعض الدول النامية عند مناقشة المراجعات الدورية لبرنامج التصحيح المطلوب من الدول انتهاجها حتى يمكن لها الاستمرار فى سحب المبالغ المتبقية لها من التسهيل المالى، وذلك محاولة منه فى شرح الظروف والمصاعب التى تواجه كل دولة متى كانت هذه الظروف والمصاعب

قائمة فعلا، وبالتالى يأخذ موقف الدفاع عندما يكون له مبرر قوى وإلا فــلا. ومما لا شك فيه أن هذه مواقف مشرفة تدركها السلطات المحلية فــى تلــك الــدول، ومعروفة لكل مطلع على مطبوعات صندوق النقد الدولــى، وإصــدارات وملفات الاجتماعات الدورية للمجلس التنفيذى، ويمكــن الــرجوع فى ذلك إلى هذه المطبوعات والإصدارات والملفات حيث نجدها مليئة بالأمثلة.

وخلاصة القول، فكل ما عرضناه عاليه لا يمثل إلا لمحة مختصرة أى Abstract عــن وضع ومكانة المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى، والعوامل والاعتبارات التى أدت إلى هذا، وما يترتب على هــذا الوضع والمكانة من جعل الاقتصاد السعودى قويا ومتينا ومستقرا نسبيا لا تؤثر فيه الصدمات والأزمات الاقتصادية أو المشاكل السياسية الــتى تجــتاح بعــض الدول من حين إلى آخر إلا بقدر يمكن التغلب والسيطرة عليه.

وبالطــبع يــرجع ذلك إلى السياسة الحكيمة التى تنتهجها حكومة المملكــة العربــية الســعودية فى الاستفادة من الدخل فى تشييد البنية الأساســية فــى الداخــل وتنويع مصادر الدخل، وفى نفس الوقت دعم الاقتصاد السعودى عن طريق القنوات الفعالة على المستوى الدولى بما يكفــل اســتمرار مســيرة الخير وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع السعودى وطنيين ووافدين، وهذا بطبيعة الحال يوفر الأمن والاستقرار وبالــتالى التوجه للبناء والنمو المستدام والمطرد فى جميع أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

أولاً : مراجع صندوق النقد الدولى :

1. IMF: What is IMF? (By: David D. Driskool), External Relation Administration, IMF, Washington, D.C.,1998.
2. IMF: What is IMF? , External Relation Administration, IMF, Washington, D.C. , 2003.

وبالإضـــافة إلـــى عاليه، فقد اعتمد فى إعداد البحث المرفق على الـــتقارير، والمطـــبوعات، والدراســـات، والأوراق الأخرى المتعددة، والإحصـــاءات المالية، وعلى موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، إلى آخـــره الـــتى يصـــدرها الصندوق سنويا أونصف سنوى أوربع سنوى أوشهرى، وأهمها التالى :

3. International Financial Statistics.
4. Outlook Economic World.
5. International Markets Capital.
6. Annual Reports.
7. Occasional Papers.
8. Press/Public Information Notices.
9. Economic Issues Pamphlets.
10. Staff Papers.
11. IMF Papers.
12. Financial & Development.
13. (http://www.imf.org).

ثانيا: مراجع لجنة بازل للرقابة المصرفية :

14. Basel Committee on Banking Supervision : International Convergence of Capital Measurements and Capital Standards, Basle, July, 1998.

15. Basil Committee on Banking Supervision: Care Principles For Effective Banking Supervision, Basel, September 1997.

16. Basel Committee on Banking Supervision: The Basel New Capital Accord, Basel, June, 1999.

ثالثا: مراجع أخرى اعتمد عليها فى إعداد البحث :

١٧- أ.د./ سهير محمود معتوق : معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومدى التزام البنوك المصرية بها. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الثانى لكلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية عن : مستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء التطورات المعاصرة، القاهرة، مايو ٢٠٠٤.

١٨- سيد البواب : برامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. محاورها- تحليلها – تأثيرها، دار البيان للطباعة (الطبعة الخامسة)، القاهرة ٢٠٠٥.

١٩- د./ إبراهيم العيسى : عضوية المملكة العربية السعودية فى صندوق النقد الدولى (ملحق صندوق النقد الدولى: الجوانب القانونية لنشاط الصندوق) الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض (غير مؤرخ)، ص ص.٣٢٢-٣٣٣.

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

للمؤلف كتب ومطبوعات أخرى
أعدت كمناهج للتدريس والبحث فى ماجستير
الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

١ – عجز الموازنة العامة للدولة. النظرية والصراع الفكرى والمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج. الطبعة الخامسة ٢٠٠٥

٢ – برنامج التثبيت والتكييف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. محاورها. تحليلها. تأثيرها. الطبعة الخامسة ٢٠٠٥

٣ – الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة). ماهيتها. محاورها. نتائجها. تأثيرها. الطبعة الثالثة ٢٠٠٣م.

٤ – نظرية الفضاءات الاقتصادية. الأبعاد الجيو ــ اقتصادية الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٥ – نظم الحسابات القومية للأمم المتحدة والنظم شبه الدولية القديمة. (الكتاب الأول والثانى). الطبعة الحادية عشر ٢٠٠٢م.

٦ – نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. نظام ١٩٩٣. الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م.

٧ – المديونية الدولية وطرق جدولة الديون الرسمية والتجارية. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.

٨ – القضايا الفكرية للبطالة ومفهوم وارتفاع وقياس معدل البطالة الطبيعى فى الدول الصناعية المتقدمة. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.

٩ – الركود التضخمى. ماهيته وأبعاده والتفسير الفكرى والعلاج وتجارب الدول الصناعية السبع فى علاجه. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م

١٠– فى تجربة التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٦٠–١٩٩٠. المشاكل والحلول. الطبعة السادسة ٢٠٠٢

١١- دراسات معاصرة فى السياسات الاقتصادية فى مصر. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.

١٢- بحوث اقتصادية معاصرة فى الإصلاح الاقتصادى والسياسات الاقتصادية فى مصر. الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٣- مسيرة التنمية الزراعية فى النصف الثانى من القرن الـ ٢٠ ومستقبلها فى الربع الأول من القرن الـ ٢١ فى مصر. الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

١٤- بنيان الاقتصاد العربى. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٥- بنيان الاقتصاد الإسرائيلى. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٦- القيادة الأمريكية أو قيادة أمريكا للعالم. الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

١٧- قضية الاقتصاد المصرى الكبرى. قضية الإنتاج المصرى. المشاكل والحلول. الطبعة الخامسة ١٩٩٩م.

١٨- قضايا النمو الاقتصادى فى مصر. المشاكل والحلول. الطبعة الخامسة ١٩٩٩م.

١٩- فى تجربة التنمية الصناعية فى مصر. الطبعة الثالثة ١٩٩٥م.

٢٠- دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة السادسة ١٩٩٤م.

٢١- دليل التعارف والمفاهيم والتصانيف الاقتصادية القومية الأساسية. الطبعة السادسة ١٩٩٤م.

٢٢- الطريق إلى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية. الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

٢٣- موازنة البرامج والأداء. الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

٢٤- التخطـيط الاشـتراكى اللامركزى وتكنيك إعداد الخطط. الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٢٥- النواحى المنهجية للتخطيط متوسط وطويل الأجل. الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٢٦- إعـداد وتقويم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الثانية ١٩٨٧.

27. The structure of Capital Budget for Development Planning. Second Edition1992

28. Benefit - Cost Analysis and its Application for Appraisal Development Projects in Less - Development Countries. Second Edition 1987

29. A Primer Of Input-Output Economics. Second Edition 1986

30. A Primer Of Flow of Funds. Second Edition 1986

